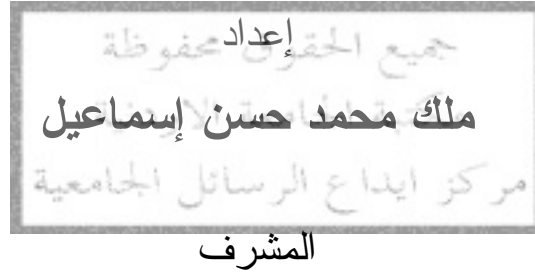


**النكت الحسنان في شرم غاية الإحسان  
لأبي حيان الأندلسي  
دراسة في المنهج والتحقيق**



**الأستاذ الدكتور محمد بركات حمدي أبو علي**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في  
اللغة العربية وآدابها

كلية الدراسات العليا  
الجامعة الأردنية

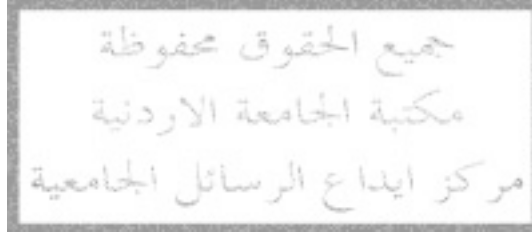
كانون الثاني ٢٠٠٣م

**قرار لجنة المناقشة:**

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: / / م

**التوقيع****أعضاء لجنة المناقشة:**

- |       |        |  |
|-------|--------|--|
| ..... | رئيساً | ١. الأستاذ الدكتور محمد بركات حمدي أبو علي |
| ..... | عضواً  | ٢. الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة        |
| ..... | عضواً  | ٣. الأستاذ الدكتور إسماعيل عمارة           |
| ..... | عضواً  | ٤. الأستاذ الدكتور سلمان القضاة            |



## الإهداء

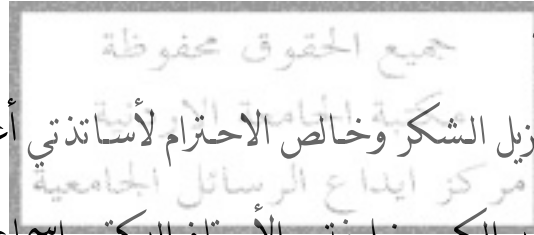
إلى جديّ العزيزين،

إلى والديّ اللذين ربّاني صغيرةً وغمراني بجنوهما كبيرةً،

إلى إخوتي: مالك، وإسماعيل، وعمر، محفوظة  
 إلى أخواتي: عاتكة، وحذام، وفاطمة، وديمة،  
 مركز أيداع الرسائل الجامعية  
 أهدي هذا البحث.

## الشكر والتقدير

أقدم بوافر الشكر وعميق التقدير والاحترام لأستاذي المشرف الدكتور محمد  
بركات حمدي أبو علي الذي رعى هذه الرسالة وصاحبها بغزير علمه، وسديد  
آرائه، وسمو أخلاقه.



كما أتوجه بجزيل الشكر وخالص الاحترام لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة:  
الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة، والأستاذ الدكتور إسماعيل عمايرة، والأستاذ  
الدكتور سلمان القضاة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى والدي الذي لم يبخل عليّ بشيء من علمه

ووقته.

## المحتوى

رقم الصفحة	الموضوع
ب	- قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	المحتوى
ز	الملخص باللغة العربية
٣-١	المقدمة
١٣-٤	تمهيد: سيرة أبي حيان
٥	* نسبه وولادته ونشأته
٦	* مذهبه الفقهي
٧	* شيوخه
٨	* تلامذته
٩	* منزلته العلمية
١٠	* مصنفاته
١٣	* وفاته
	
٤٨-١٤	<b>الفصل الأول: سمات الكتاب وطابعه المنهجية</b>
١٥	* تعريف عام بالكتاب
١٧	أولاً: الطابع التعليمي
٢٤	أ. وضوح العبارة ويسرها وبعدها عن التعقيد
٢٥	ب. عنايته بالشرح اللغوي
٢٧	ج. التفاته إلى الإعراب
٢٩	ثانياً: احتفاؤه باللغات
٣٩	ثالثاً: السماع والقياس والتعليل
٤٤	رابعاً: الخلاف النحوي
٤٧	خامساً: الأمانة والدقة
٧٨-٤٩	<b>الفصل الثاني: مذهبه النحوي وآراؤه النحوية</b>
	أولاً: مذهبه النحوي
٥٠	توطئة في المدارس النحوية
٦١	موقف أبي حيان من المذاهب النحوية أو المدارس النحوية
٦٩	ثانياً: آراؤه النحوية

## .....المحتوى

رقم الصفحة

الموضوع

١٢٢-٧٩

## الفصل الثالث: الاحتجاج عند أبي حيان

٨٠

أولاً: الاحتجاج بالقرآن الكريم وقرآته

٨٩

موقف أبي حيان من القراءة القرآنية

٨٩

ثانياً: الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف

٨٩

احتجاج أبي حيان بالحديث في كتابه النكت الحسان

١٠٠

ثالثاً: الاحتجاج بالشعر

١٠٤

شعر المولدين والشعر المصنوع والمجهول القائل

١٠٧

رابعاً: الاحتجاج بالأمثال والأقوال

١٠٧

خامساً: الإجماع

١١٠

سادساً: القياس والتعليل

١١٥

أقسام العلة

١١٨

من أقبيسة أبي حيان وتعليقاته الحقوق محفوظة

٢١٨-١٢٣

## الفصل الرابع: قراءة في التحقيق

١٢٨

رصد مواطن السقط

١٣٧

رصد مواطن التحريف

١٤٦

رصد مواطن التصرف الشخصي

١٥٤

رصد مواطن عدم الدقة في المعارضة

٢٠٦

بعض مواطن السهو

٢٠٩

إغفال تخريج بعض:

٢١٠

الآيات

٢١٢

الأحاديث النبوية

٢١٤

الأشعار

٢١٤

الأمثال

إغفال تراجم بعض الأعلام

١١٩

الخاتمة

٢٢١

المصادر والمراجع

٢٣٥

الملخص باللغة الإنجليزية

## المخلص

" النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي

دراسة في المنهج والتحقيق "

إعداد

ملك محمد حسن إسماعيل

المشرف

الأستاذ الدكتور: محمد بركات حمدي أبو علي

تتناول هذه الدراسة منهج أبي حيان الأندلسي في كتابه " النكت الحسان في شرح غاية

الإحسان" وتعرضُ بضرب من التأمل الحريص منهج المحقق في تحقيق هذا الكتاب.

ومهدت لهذا كله بحديث موجز تناول سيرة أبي حيان وارتحاله من الأندلس إلى المشرق،

ومذهبه الفقهي، وشيوخه، وتلاميذه، ومنزلته العلمية، ومصنفاته، ووفاته.

ثم تناولت في الفصل الأول: سمات الكتاب وطابعه المنهجية: فوفقت عند الطابع التعليمي

للكتاب، واحتراف المؤلف باللغات، واعتداده بالسماع والقياس والتعليل، وعنايته بالخلاف النحوي،

وأمانته العلمية ودقته الظاهرة.

وأما الفصل الثاني فقد تحدثت فيه عن مذهب أبي حيان النحوي وآرائه النحوية ورأيت أن

أبا حيان واحد من أبناء المدرسة الأندلسية التي تأخذ بالانتخاب والاختيار من المدرستين:

البصرية والكوفية وإن كان أبو حيان ذا ميل واضح إلى البصريين.

وأما الفصل الثالث فقد عُقد للحديث عن الاحتجاج عند أبي حيان فقد احتج أبو حيان

بالقرآن الكريم وقراءاته، وبالحديث النبوي الشريف، مع أنه يقف على رأس المانعين للاحتجاج

بالحديث، كما أنه احتج بالشعر وأمثال العرب وأقوالهم، واحتج أيضاً بالإجماع وهو إجماع أهل

البصرة والكوفة. كما بسطت الدراسة أخذه بالقياس والتعليل وهو ما أخذ به النحاة من قبله.

أما الفصل الرابع فقد كان قراءة بل دراسة في تحقيق المحقق لكتاب النكت، ورصدت الدراسة مواطن السقط، والتحريف، والتصريف الشخصي، وعدم الدقة في المعارضة بين النسخ، وبعض مواطن السهو، كما وقفت الدراسة عند إغفال المحقق تخريج بعض الآيات والأحاديث والأشعار والأمثال وإغفال تراجم بعض الأعلام المغمورة، وقامت الدراسة بسد هذه الثغرات. كما أشارت إلى أن المحقق قد أغفل وضع فهرس عامة للكتاب من مثل: فهرس الآيات والأحاديث، والأشعار، والأمثال، والأقوال، والأعلام. ولم يضع من هذه الفهارس سوى فهرس الموضوعات مع أن الفهارس في مسألة التحقيق لها دور لا يجوز إغفاله.

وقد انتهت الدراسة إلى أن أبا حيان علم من أعلام النحو العربي في القرن الثامن الهجري، وكتابة النكت من الكتب التي تناولت قطاعات اللغة الثلاثة: النحو والصرف والصوت على أنها وحدة واحدة، وقدمتها بطريقة ميسرة سهلة لولا ما ألح عليه أبو حيان من احتفاء شديد بالخلاف النحوي وهو ما يخالف الغاية التعليمية ولو أنه اقتصر على الوجه الراجح وترك الوجوه المرجوحة لكان أحسن وأدنى إلى الغاية التعليمية.

كما كشف الفصل الرابع الخاص بقراءة تحقيق كتاب النكت إلى الحاجة إلى تحقيق جديد للكتاب لكثرة ما فيه من السقط والتحريف والتصريف الشخصي ونحو ذلك مما سلف ذكره.



## المقدمة

أبو حيان الأندلسي هو أثير الدين محمد بن يوسف الجباني، علم من أعلام النحو في القرن الثامن الهجري، وكتابه "النكت الحسان في شرح غاية الإحسان" من الكتب القيّمة التي حرص فيها أن يقدم النحو مجتمعاً مع قطاعي الصرف والصوت بصورة سهلة قريبة واضحة، لولا ما ألحّ عليه من التفريع والتشقيق في مسائل الخلاف، وقد رأيت أن أدرس منهج أبي حيان في هذا الكتاب وأجلي طريقته في تناول المادة النحوية، وقد سارت هذه الدراسة في تمهيد وأربعة فصول.

أما التمهيد، فتحدثت فيه عن نسب أبي حيان وولادته ونشأته، ومذهبه الفقهي، وشيوخه، وتلامذته، ومنزلته العلمية، ومصنفاته، ووفاته. محفوظة  
 أما الفصل الأول فعقدته للحديث عن سمات الكتاب وطابعه المنهجية، فوقفت عند الطابع التعليمي للكتاب، وعند احتفاء أبي حيان باللغات، وتحويله على السماع والقياس والتعليل، وعنايته بالخلاف النحوي، وأمانته العلمية.

أما الفصل الثاني فتحدثت فيه عن مذهب النحوي وآرائه النحوية التي وردت في الكتاب، وخلصت إلى أن أبا حيان يعد واحداً من أفراد المدرسة الأندلسية التي تعنى بالانتخاب والاختيار من آراء المدرستين البصرية والكوفية وإن كنا نجد عنده ميلاً ظاهراً نحو البصريين.

أما الفصل الثالث فتحدثت فيه عن الاحتجاج عند أبي حيان من مثل احتجاجه بالقرآن الكريم وقراءاته، وأوضحت أنّ القراءة القرآنية عنده مقدمة على كلام العرب خلافاً لبعض النحاة كالفراء، والمازني، والمبرد، والزجاج، الذين طعنوا في بعض القراءات، وأوضحت أن أبا حيان مناصر قوي للقراءة القرآنية، ثم تحدثت عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، ورأيت أن أبا حيان قد احتج بعشرة أحاديث نبوية في كتابه النكت، مع أن القدماء والمحدثين من النحويين قد جعلوا أبا حيان على رأس المانعين للاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وبيّنت أن تقسيم العلماء

في مسألة الاحتجاج بالحديث إلى ثلاثة أقسام، قسم المجوزين، وقسم المانعين، وقسم المتوسطين، لا يقوم على أساس صحيح؛ إذ لم يعرف التاريخ النحوي أحداً عارض الاحتجاج بالحديث سوى رجلين هما: أبو الحسن بن الضائع، وأبو حيان الأندلسي. وقد ذكر هذا ابن الطيب المغربي في: "شرح الاقتراح" وسار على هديه الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه: البحث اللغوي عند العرب". وتحدثت في هذا الفصل عن الاحتجاج بالشعر والأمثال والأقوال والإجماع، والمراد به إجماع أهل البلدين البصرة والكوفة على مسألة من المسائل. وكان أبو حيان يسوق في تضاعيف كتابه ألفاظاً من مثل أجمعوا، واتفقوا، ونحو ذلك.

كما تحدثت عن عناية أبي حيان البالغة بالقياس والتعليل، ومع عنايته هذه التي تشبه عناية النحاة من قبله إلا أنه يقدم السماع على القياس، وقد ورد في تضاعيف الكتاب في غير موضع أن السماع هو الأول. مركز أيداع الرسائل الجامعية

وانتهيت في هذه الفصول الثلاثة إلى أن أبا حيان شخصية قوية تأخذ وترد وتناقش وتجاوز وتحسن وتضعف وتختار ما تراه مناسباً.

أما الفصل الرابع فقد عقدته للحديث عن طائفة من الأخطاء التي وقع فيها الدكتور عبد الحسين الفتلي في تحقيق الكتاب، وقد وزعت هذه الأخطاء على الجهات التالية:

أولاً: رصد مواطن السقط.

ثانياً: رصد مواطن التحريف.

ثالثاً: رصد مواطن التصرف الشخصي.

رابعاً: رصد مواطن عدم الدقة في المعارضة بين نسختي الكتاب.

خامساً: بعض مواطن السهو.

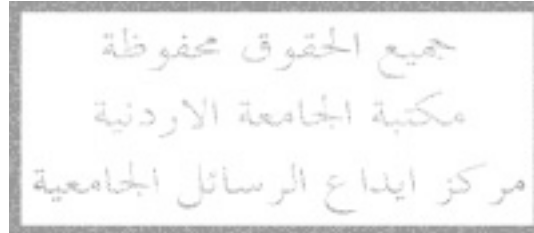
سادساً: إغفال تخريج بعض الآيات، والأحاديث، والأشعار، والأمثال.

سابعاً: إغفال تراجم بعض الأعلام المغمورة.

كما أنه أغفل فهرس فنية للكتاب، ولم يذكر من هذه الفهارس سوى فهرس الموضوعات

وهو مخالف لأصول التحقيق المتعارف عليها.

وأنهت البحث بخاتمة تضمنتها ما توصلت إليه من نتائج.



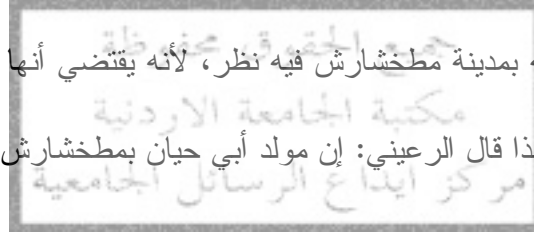
# تمهيد

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

## سيرة أبي حيان<sup>(١)</sup>

### نسبه وولائه ونشأته:

هو أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النَّفْزِي الأندلسي الجياني الأصل،<sup>(٢)</sup> وإنما قيل له النَّفْزِي نسبة إلى نفزة وهي قبيلة من البربر.<sup>(٣)</sup> ولد في شوال سنة أربع وخمسين وستمائة في مَطَخْشَارَش من مدينة غرناطة،<sup>(٤)</sup> ويبدو أن الصفدي<sup>(٥)</sup> ظن أن مطخشارش مدينة وغرناطة مدينة ثانية مما حدا بالمقري أن يعلق عليه فيقول: "وما ذكره -يعني الصفدي- رحمه الله تعالى في موضع ولادة أبي حيان غير مخالف لما ذكره في "الوافي" أنه ولد بغرناطة، إلا أن قوله بمدينة مطخشارش فيه نظر، لأنه يقتضي أنها مدينة، وليس كذلك وإنما هي موضع بغرناطة ولذا قال الرعيبي: إن مولد أبي حيان بمطخشارش من غرناطة".<sup>(٦)</sup>

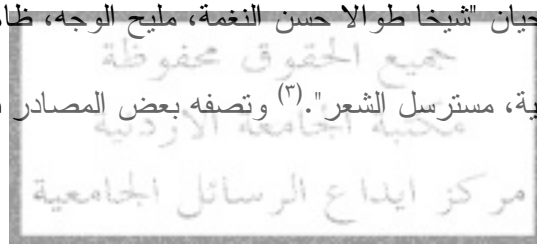


- (١) لأبي حيان ترجمة في: نكت الهميان في نكت العميان ٢٨٠-٢٨٦، والوافي بالوفيات ١٧٥/٥-١٨٦ وكلاهما للصفدي، والبدر الطالع للشوكاني ١٥٤/٢-١٥٦، وطبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ٩/٢٧٦-٣٠٧، ونفح الطيب للمقري ٣/٢٨٠-٣٢٨، وبغية الوعاة للسيوطي ١/٢٨٠-٢٨٥، والدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ٥/٧٠-٧٦، وذيول العبر للذهبي ٤/١٣٤-١٣٦، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي ١٠/١١١-١١٥، وفوات الوفيات لابن شاکر الکتبي ٤/٧١-٧٩، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزآبادي ٢٠٣-٢٠٤، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٢/٢٨٥-٢٨٦ وغير ذلك، وللدكتورة خديجة الحديثي كتاب عنه بعنوان: "أبو حيان النحوي".
- (٢) انظر طبقات الشافعية الكبرى ٩/٢٧٦، وذيول العبر ٤/١٣٤، والدرر الكامنة ٥/٧٠، ونكت الهميان ٢٨٠، ونفح الطيب ٣/٢٨٠ وغيرها مما ذكر.
- (٣) انظر بغية الوعاة ١/٢٨٠، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ٢٠٣.
- (٤) انظر طبقات الشافعية الكبرى ٩/٢٧٧، وبغية الوعاة ١/٢٨٠.
- (٥) انظر نكت الهميان ٢٨٤، حيث ذكر أن مولده بغرناطة وانظر نفح الطيب ٣/٢٨٣ فيما نقله المقري عن الصفدي حيث ذكر الصفدي أن مولده في مدينة مطخشارش.
- (٦) نفح الطيب ٣/٣٠٤.

نشأ أبو حيان بغرناطة وأخذ عن شيوخها ثم انتقل منها إلى بلاد المشرق يقول الدكتور شوقي ضيف: "وقد رحل عن موطنه شاباً منتقلاً في شمال إفريقيا إلى أن ألقى عصا ترحاله بالقااهرة سنة ٦٧٩هـ... وتقل في بلاد عدة في الشام والسودان والحجاز".<sup>(١)</sup>

وكان سبب رحلته عن غرناطة "أنه حملته حدة شببته على التعرض للأستاذ أبي جعفر ابن الطباع وقد وقعت بينه وبين أستاذه أبي جعفر بن الزبير وحشة فنال منه وتصدى للتأليف في الرد عليه وتكذيب روايته فرفع أمره للسلطان بغرناطة فانتصر له وأمر بإحضاره وتكيله واختفى ثم أجاز البحر مختفياً ولحق بالمشرق وتكررت رحلته إلى أن حل بالديار المصرية"<sup>(٢)</sup>.

وكان أبو حيان "شيخاً طوالاً حسن النعمة، مايح الوجه، ظاهر اللون، مشرباً بحمرة، منور الشببية، كبير اللحية، مسترسل الشعر".<sup>(٣)</sup> وتصفه بعض المصادر بالبخل<sup>(٤)</sup>.



**مذهبه الفقهي:**

تصف المصادر أبا حيان بالتدين والخشوع والتقوى والتعبد والصدق وسلامة العقيدة جاء في بغية الوعاة: "وكان ثباتاً صدوقاً حجة سالم العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال والتجسيم... كثير الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن".<sup>(٥)</sup>

تمذهب بالمذهب الظاهري ثم تمذهب بالمذهب المالكي ثم بالمذهب الشافعي،<sup>(٦)</sup> وهذا يفسر الترجمة المطولة التي عقدها تاج الدين السبكي لأبي حيان في كتابه "طبقات الشافعية الكبرى".<sup>(٧)</sup>

(١) المدارس النحوية، ٣٢٠.

(٢) الدرر الكامنة ٧١/٥، وانظر نفح الطيب ٣/٣٢٥.

(٣) بغية الوعاة ٢٨٢/١.

(٤) انظر نفح الطيب ٢٨٨/٣، والبدر الطالع ١٥٦/٢.

(٥) بغية الوعاة ٢٨٢/١، وانظر الدرر الكامنة ٧٣/٥، والبدر الطالع ١٥٦/٢.

(٦) انظر نكت الهميان ٢٨١، والوافي بالوفيات ١٧٦/٥، ونفح الطيب ٢٨٦/٣، وطبقات الشافعية ٢٩٠/٩.

(٧) انظر طبقات الشافعية الكبرى ٢٧٦/٩-٣٠٧.

ويبدو أنه رغم تنقله في المذاهب لم يزل متعلقاً بمذهب أهل الظاهر بدليل ما قاله ابن

حجر قال: "كان أبو حيان يقول محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه."<sup>(١)</sup>

وكان يعظم ابن تيمية ثم أعرض عنه ورماه في تفسيره النهر بكل سوء بعد أن خطأ ابن

تيمية سيبويه في ثلاثين موضعاً من كتابه<sup>(٢)</sup>.

### شيوخه:

أخذ أبو حيان العلم سماعاً أو إجازة عن عدد كبير من العلماء بلغ عددهم كما تذكر

المصادر أربعمئة وخمسين شيخاً، ولم يقتصر أبو حيان على علم واحد بل تعددت العلوم التي

أخذها عن شيوخه منها علم العربية، والتفسير، والأدب، والحديث، والقراءات، والتاريخ، وغير

ذلك، نذكر منهم: أبا جعفر بن الطباع، وأبا الحسن الأبيدي، وأبا جعفر بن الزبير، وأبا علي بن

أبي الأحوص، وابن الضائع، وأبا جعفر اللبلي، وأبا الحسين بن أبي الربيع، والرضي الشاطبي،

وبهاء الدين بن النحاس، وأبا طاهر إسماعيل بن عبد الله المليجي، وقطب الدين القسطلاني،

وابن دقيق العيد، والشرف الدمياطي<sup>(٣)</sup> وغيرهم كثيرون، وأما الذين أجازوا له فخلق كثير من

أهل غرناطة، ومالقة، وسبتة، ومصر، والحجاز، والعراق، والشام<sup>(٤)</sup>.

ونص أبو حيان في كتابه "النكت الحسان" على عدد من هؤلاء الشيوخ وهم: أبو الحسن

ابن الضائع<sup>(٥)</sup>، والإمام بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن النحاس<sup>(٦)</sup>، وأبو جعفر بن الزبير<sup>(٧)</sup>،

(١) الدرر الكامنة ٧١/٥، وانظر بغية الوعاة ٢٨١/١.

(٢) انظر نفح الطيب ٢٨٧/٣، وانظر بغية الوعاة ٢٨٢/١.

(٣) انظر الوافي بالوفيات ١٨٣/٥-١٨٤، ونفح الطيب ٢٩٥-٢٩٦، والبدر الطالع ١٥٤/٢.

(٤) انظر الوافي ١٨٣/٥-١٨٤، ونفح الطيب ٢٩٦-٢٩٧.

(٥) انظر النكت الحسان ١١٨، ١٢٨، ١٧١.

(٦) انظر النكت الحسان ٤٧.

(٧) انظر النكت الحسان ٦٦، ١٣٥.

وأبو الحسن الأبيدي،<sup>(١)</sup> وأبو الحسين بن أبي الربيع،<sup>(٢)</sup> وأبو علي بن أبي الأحوص<sup>(٣)</sup> وأبو جعفر ابن عبد النور<sup>(٤)</sup>.

### تلامذته:

كان أبو حيان عالماً مريباً وكان يحسن التعامل مع تلاميذه ويعظّمهم ويشد من أزرهم، قال الصفدي: "وله إقبال على الطلبة الأذكياء وعنده تعظيم لهم،... وهو الذي جسّر الناس على مصنفات الشيخ جمال الدين بن مالك رحمه الله ورغبهم في قراءتها وشرح لهم غامضها وخاص بهم لُججها وفتح لهم مقلها، وكان يقول عند مقدمة ابن الحاجب... هذه نحو الفقهاء، والتزم أن لا يُقرئ أحداً إلا في كتاب سيبويه أو في التسهيل لابن مالك أو في تصانيفه<sup>(٥)</sup>. ويقول أيضاً: "وله اليد الطولى في التفسير، والحديث، والشروط، والفروع، وتراجم الناس، وطبقاتهم، وتواريخهم، وحوادثهم خصوصاً المغاربة، قرأ الناس عليه وصاروا أئمة وأشياخاً في حياته<sup>(٦)</sup>.

ومن تلاميذه: الشيخ تقي الدين السبكي وولده تاج الدين السبكي، وجمال الدين الاسنوي، وابن عقيل، وابن أم قاسم المعروف بالمرادي، والسمين الحلبي، وناظر الجيش والسفاقي، وعدد آخر كبير<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر النكت الحسان ٧٥.

(٢) انظر النكت الحسان ٧٧.

(٣) انظر النكت الحسان ٢٥٩.

(٤) انظر النكت الحسان ٣٩.

(٥) الوافي بالوفيات ١٧٥/٥-١٧٦ و انظر بغية الوعاة ١/٢٨٢.

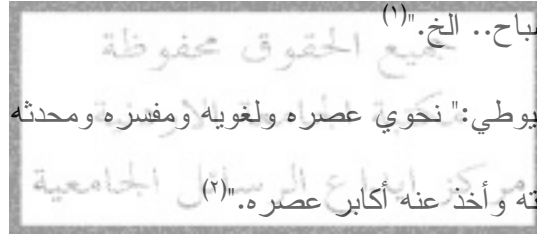
(٦) الوافي بالوفيات ١٧٥/٥، و انظر بغية الوعاة ١/٢٨١.

(٧) انظر بغية الوعاة ١/٢٨٠ و انظر معجم المؤلفين ١٢/١٣٠.



## منزلته العلمية:

يُعد أبو حيان إماماً كبيراً من أئمة العربية والتفسير والقراءات وغيرها وحسبك ما قاله فيه السبكي قال: "شيخ النحاة العلم الفرد والبحر الذي لم يعرف الجزر بل المد، سيبويه الزمان والمبرد إذا حمي الوطيس بتشاجر الأقران. وإمام النحو الذي لقاصده منه ما يشاء، ولسان العرب الذي لكل سمع لديه الإصغاء، كعبة علم تحج ولا تحج ويُقصد من كل فج، تضرب إليه الإبل أباطها وتقد عليه كل طائفة سفيراً لا يعرف إلا نمارق البید بساطها وكان عذباً منهلماً وسيلاً يسبق ارتداد الطرف وإن جاء منهلاً يعم المسير إليه الغدو والرواح ويتنافس على أرج ثنائه



وقال فيه السيوطي: "نحوي عصره ولغويته ومفسره ومحدثه ومقرؤه ومؤرخه وأديبه، اشتهر اسمه وطار صيته وأخذ عنه أكابر عصره." (2)

وقال الصفدي: "لم أره إلا وهو يسمع أو يشتغل أو يكتب. ولم أره على غير ذلك... وهو ثبت فيما ينقله محرر لما يقوله، عارف باللغة، ضابط لألفاظها"، (3) "وأما النحو والتصريف فهو إمام الدنيا فيهما لم يذكر معه في أقطار الأرض غيره في العربية، وله اليد الطولى في التفسير والحديث والشروط والفروع وتراجم الناس وطبقاتهم وتواريخهم وحوادثهم خصوصاً المغاربة وتقبيد أسمائهم على ما يتلفظون به من إمالة وترخيم وترقيق وتفخيم لأنهم مجاورو بلاد الفرنج وأسماءهم قريية وألقابهم كذلك، كل ذلك قد جوده وقبده وحرره... وقرأ الناس عليه وصاروا أئمة وأشياخاً في حياته." (4)

(1) طبقات الشافعية الكبرى ٢٧٦/٩-٢٧٧.

(2) بغية الوعاة ٢٨٠/١.

(3) نكت الهميان ٢٨٠.

(4) الوافي بالوفيات ١٧٥/٥.

وقال الصفدي فيه أيضاً: "وكان أمير المؤمنين في النحو، والشمس السافرة شتاء في يوم

الصحو والمتصرف في هذا العلم فإليه الإثبات والمحو"<sup>(١)</sup>.

كما أن الكمال جعفر قال في ترجمته: "شيخ الدهر وعالمه ومحبي الفن الأدبي بعدما

درست معاملته ومجري اللسان العربي فلا يقاربه أحد فيه ولا يقاومه"<sup>(٢)</sup>.

وقد اعتمد جمال الدين الاسنوي أحد تلاميذه على كتابيه شرح التسهيل وارتشاف

الضرب في جميع المسائل النحوية التي ساقها في كتابه الكوكب الدرّي.

### مصنفاته:

ترك أبو حيان عدداً كبيراً من المؤلفات في النحو والصرف والتفسير والقراءات

والتراجم، كما ترك مصنفات بلغات غير عربية من مثل الفارسية والتركية والحبشية، وقد بلغت

هذه المصنفات خمسة وستين كتاباً<sup>(٣)</sup> في التفسير والقراءات والحديث والفقهاء والتاريخ والتراجم

والنقد والبلاغة والشعر، وكتب في فنون مختلفة لا داعي لذكرها هنا، نذكر منها:

أولاً: البحر المحيط في التفسير وقد حققه عادل أحمد عبد الموجود وآخرون. دار الكتب العلمية،

بيروت، ١٩٩٣، وقد طبع قبل ذلك مراراً في دار السعادة في مصر، ودار الفكر في

بيروت، ودار النصر بالرياض.

ثانياً: شرح التسهيل المعروف بالتذييل والتكميل وقد حققه الدكتور حسن هندأوي وصدر الجزء

الأول عن دار القلم بدمشق سنة ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

ثالثاً: ارتشاف الضرب من لسان العرب وقد طبع للمرة الأولى سنة ١٩٨٤ بتحقيق الدكتور

مصطفى النماس، مطبعة النسر الذهبي بالقاهرة، ووقع في ثلاثة مجلدات. ثم حقق مرة

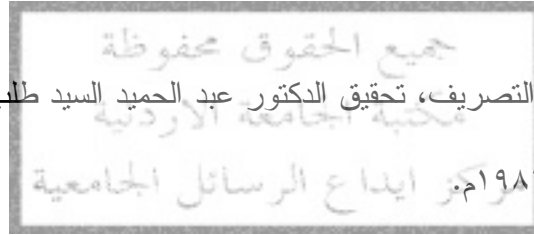
(١) نفع الطيب ٢٨٢/٣.

(٢) الدرر الكامنة ٧٣/٥.

(٣) انظر ظهر الإسلام ٩٥/٣، وأبو حيان النحوي: ١٠١-٢٦١.

ثانية وتولى تحقيقه الدكتور رجب عثمان محمد، صدر عن مكتبة الخانجي في القاهرة سنة ١٩٩٨، ويقع في خمسة أجزاء، ويعد كتابا ارتشاف الضرب وشرح التسهيل من عيون كتب النحو وأغزرها فائدة وأكثرها إحاطة بالمادة النحوية يقول السيوطي فيهما: "لم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال، وعليهما اعتمدت في كتابي جمع الجوامع نفع الله تعالى به".<sup>(١)</sup>

رابعاً: تذكرة النحاة، حققه الدكتور عفيف عبد الرحمن، صدر عن مؤسسة الرسالة سنة ١٩٨٦. خامساً: تقريب المقرب، حققه الدكتور عفيف عبد الرحمن صدر عن دار المسيرة ببيروت، سنة ١٩٨٢.



سادساً: المبدع في التصريف، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب صدر عن دار العروبة بالكويت سنة ١٩٨٢م. سابعاً: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي صدر عن مؤسسة الرسالة، بيروت سنة ١٩٨٥.

ثامناً: تحفة الأريب، بما في القرآن من الغريب، تحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي صدر عن وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٧٧، وطبع مرة ثانية في بيروت، مكتبة لبنان، ٢٠٠١.

ولأبي حيان شعر الأدب مقصور عليه، فقد "نظم، ونثر، وله الموشحات البديعة".<sup>(٢)</sup>

(١) بغية الوعاة ١/٢٨٢.

(٢) فوات الوفيات ٤/٧٠، وانظر النجوم الزاهرة ١٠/١١٢، والدرر الكامنة ٥/٧٠، والبدر الطالع ٢/١٥٤.

غير أن هذا الشعر لم يلق رواجاً وترحاباً بين القدماء مما حدا بابن تغري بردي أن يقول: "ومذهبي في أبي حيان أنه عالم لا شاعر".<sup>(١)</sup> وقد جمع الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي هذا الشعر في كتابين الأول بعنوان: من شعر أبي حيان، والثاني بعنوان: ديوان أبي حيان الأندلسي ومن شعره:

تعشقتُه شيخاً كأنَّ مشيبه      على وجنتيه ياسمينٌ على ورْدِ  
أخا العقل يدري ما يُراد من النهي      أمنتُ عليه من رقيب ومن ضد  
وقالوا الورى قسمان في شرعة الهوى      لسُود اللحي ناسٌ وناسٌ إلى المرْدِ  
ألا إنني لو كنتُ أصبو لأمرْدِ      صبوتُ إلى هيفاء مائسة القدِّ  
وسود اللحي أبصرتُ فيهم مشاركاً      فأحببتُ أن أبقى بأبيضهم وحدي<sup>(٢)</sup>  
وله موشحات كذلك، وقد عارض موشح ابن العفيف التلمساني فقال:

عاذلي في الأهيف الأنس      لو رآه كان قد عذرا  
رشاً فد زانه الحورُ      غصنٌ من فوقه قمر  
قمرٌ من سحبه الشعْرُ      ثغرٌ في فيه أم درر  
جال بين الدر واللعس      خمرةٌ من ذاقها سكرا  
رجة بالردف أم كسل      ريقة بالثغر أم عسل  
وردة بالخد أم خجل      كحلٌ بالعين أم كحل  
يالها من أعيين نُعسِ      جلبتُ للناظر السهرا<sup>(٣)</sup>

(١) النجوم الزاهرة ١٠/١١٤.

(٢) نكت الهميان ٢٨١-٢٨٢.

(٣) فوات الوفيات ٤/٧٦.

وفاته:

توفي في الثامن عشر من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة، عن تسعين سنة وأشهر بالقاهرة، وكان قد أضرّ قبل موته بقليل<sup>(١)</sup>. وتذكر بعض المصادر أنه توفي في الثامن والعشرين من صفر<sup>(٢)</sup> وتذكر مصادر أخرى أنه توفي في الثامن من صفر<sup>(٣)</sup>.

وقد رثاه الصفيدي فقال:

مات أنيرُ الدين شيخُ الوري	فاسْتَعَرَ البارِقُ واستعبرا
ورقٌ من حزن نسيْمِ الصبا	واعْتَلَّ في الأسْحارِ لما سرى
وصادحاتُ الأيْكِ في دوحها	رثته في السجج على حرف را
يا عين جُوي بالدموع التي	تروى بها ما ضمّه من ثرى
واجري دماً فالخطب في شأنه	قد اقتضى أكثر مما جرى
مات إمامٌ كان في علمه	يُرى أماماً والورى من ورا
أمس مُنادى للبلَى مُفرداً	فضمه القبرُ على ما ترى
يا أسفاً كان هدىً ظاهراً	فعاد في تربته مضمراً
وكان جمعُ الفضل في عصره	صحّ فلما أن قضى كُسراً
وعُرّف العلمُ به برههً	والآن لما أن مضى نُكراً <sup>(٤)</sup>

(١) انظر نكت الهميان ٢٨٤، وفوات الوفيات ٧٢/٤.

(٢) انظر ذيول العير ١٣٤/٤، والوافي بالوفيات ١٨٥/٥.

(٣) انظر البدر الطالع ١٥٦/٢.

(٤) الوافي بالوفيات ١٨٥/٥، وانظر نكت الهميان ٢٨٤.

## الفصل الأول

### سمات الكتاب وطابعه المنهجية

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

## تعريف عام بالكتاب:

النكت الحسان في شرح غاية الإحسان كتاب ألفه أبو حيان الأندلسي شرح فيه كتاباً آخر له صغير الجرم هو "غاية الإحسان في علم اللسان" ولم يكن أبو حيان أول من تولى شرح كتاب له فقد سبقه إلى ذلك ابن مالك حين شرح كتابه التسهيل وسمّاه "شرح التسهيل" كما شرح ابن مالك كتاباً آخر له هو: "عمدة الحافظ وعدة اللافظ" وسمّاه "شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ"، ثم جاء ابن هشام الأنصاري من بعد أبي حيان وشرح كتابه قطر الندى وبل الصدى وسمّاه "شرح قطر الندى وبل الصدى" وشرح كتابه شذور الذهب وسمّاه شرح شذور الذهب.

والنكت جمعُ نكتة: وهي اللطائف أو الدقائق العلمية أو الدقائق واللطائف معاً<sup>(١)</sup>، وهو بهذا العنوان يجري على نهج النحاة الذين سبقوه أو تبعوه حين كانوا يُؤثرون العناوين الجميلة كما فعل ابن مالك حين سمّى كتابه "عمدة الحافظ وعدة اللافظ" وكما فعل أبو حيان نفسه في كتاب آخر له سماه "ارتشاف الضرب من لسان العرب" وكما فعل ابن هشام في كتبه: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وشرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى وبل الصدى.

والغاية من هذا الشرح بسط المادة النحوية التي وردت في كتابه "غاية الإحسان" موجزة مقتضبة بقصد التيسير والتسهيل وتقريب علم النحو إلى الناشئة والدارسين وقد أفصح أبو حيان عن هذا الغرض في مقدمة كتابه حين قال: "هذه النكت أمليتها على مقدمتي المسمّاة "بغاية الإحسان في علم اللسان" فتحت فيها مَقْفَلَهَا، وأوضحت مُشْكِلَهَا، وأكثرها إنما هو إبداء حكم في صورة المثال، وربما أُلْمِتُ بزيادة حكم أو ذكر خلاف أو استدلال. ولم أقصد إرخاء العنان في هذا المضمار، بل أثرت الإيجاز على الإكثار، وسميتها "النكت الحسان في شرح غاية الإحسان" وهي وإن كان جرمها ضئيلاً وما تضمنته بالنسبة إلى الفن العربي قليلاً فربما اشتملت على

(١) ينظر المعجم العربي الحديث ١٢٢٣.

فوائد لا تقتبس إلا منها وفرائد لا تُؤثرُ إلا عنها والله أسأل أن يجعل ذلك مِرْقاةً إلى فهم كتابه،  
ومنجاة من عذابه، وموجباً لجزيل ثوابه بمنه وكرمه.<sup>(١)</sup>

وهذا الشرح كما نصَّ أبو حيان في مقدمته شرحٌ مختصرٌ مُوجزٌ، وقد أشار إلى ذلك في

تضاعيف كتابه غير مرة يقول:

"وللخماسي فما زاد كصفات في التصغير لا تليق بهذا المختصر."<sup>(٢)</sup> ويقول أيضاً: "وقد شذ

من ذلك ألفاظ لا يليق ذكرها بهذا المختصر."<sup>(٣)</sup> ويقول في موضع ثالث: "قوله: وقد سبق حذفها

في أماكن يعني أنه تقدم حذفها في مواضع من هذه المقدمة."<sup>(٤)</sup> ويقول في موضع رابع: "قوله:

وما لم يذكر من حروف الزيادة لا ينقاس، يريد وما لم يذكر في هذه المقدمة من الحروف التي

جميع الحقوق محفوظة

مكتبة الجامعة الأردنية

يبدل بعضها من بعض)<sup>(٥)</sup>.

وهذا كله يؤكد أن أبا حيان أراد من هذا الشرح أن يكون شرحاً قاصداً ميسراً قريباً نائياً

به عن التطويل الممل والإغراق في تفصيلات المسائل مما يطبع الكتاب بالطابع التعليمي على

أنه ضمَّ في ثناياه طائفة من الفرائد والآراء النادرة القيِّمة كما سنرى.

وقد تناول أبو حيان في هذا الكتاب أبواباً من النحو ومن الصرف ومن الصوت. فمن

أبواب النحو حديثه عن تعريف النحو وتعريف الكلمة وأقسام الكلمة والإعراب وعلاماته وألقابه،

والنكرة والمعرفة والاشتغال والنواسخ والحال والتمييز والمفاعيل واعمال اسم الفاعل والمصدر

واسم الفعل والتنازع والنداء ونحو ذلك مما لا يخفى على الدارسين.

(١) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ص ٣١.

(٢) ذاته ٢٠٨.

(٣) ذاته ٢١٨.

(٤) ذاته ٢٤٥.

(٥) ذاته ص ٢٦٠.



وأما أبواب الصرف فقد تحدث فيها عن باب الإدغام وباب الوقف وباب القلب وأبنية الأسماء وأبنية الأفعال ونحو ذلك وأما قطاع الصوت فقد تحدث فيه عن الإمالة ومخارج الحروف وصفاتها وهذا كله يؤكد وحدة اللغة عند أبي حيان فقد اجتمعت قطاعات النحو والصرف والصوت لأن اللغة وحدة متكاملة لا يجوز فصل بعضها عن بعض.

كما عقد في آخر الكتاب باباً عنونه المحقق بباب الشعر والسجع تحدث فيه عن الضرورة الشعرية، ولأبي حيان رأي في الضرورة الشعرية يختلف عن رأي ابن مالك ويتفق مع رأي ابن عصفور في أن مقارفة الشاعر للضرورة ليس من شرطه الاضطرار وسن فصل القول في رأي أبي حيان هذا عند الحديث عن آرائه النحوية.

وللكتاب بعض الطوابع المنهجية سنقف عندها واحدة واحدة:  
**أولاً: الطابع التعليمي:** ركز ايداع الرسائل الجامعية

إن الغاية الأساسية من وضع علم النحو العربي ضبط اللسان والقلم والنأي بهما عن اللحن وقد عبّر عن هذه الغاية ابن حزم الأندلسي المتوفى سنة ٤٥٦هـ في كتابه رسائل ابن حزم حين قال: "واللغة هي ألفاظ يعبر بها عن المعاني فيقتضي من علم النحو كل ما يتصرف في مخاطبات الناس وكتبهم المؤلفة، ويقتضي من اللغة المستعمل الكثير التصرف. وأقل ما يجزئ من النحو كتاب الواضح للزبيدي أو ما نحا نحوه كالموجز لابن السراج وما أشبه هذه الأوضاع الحقيقية، وأما التعمق في علم النحو ففضول لا منفعة بها بل هي مشغلة عن الأوكد، ومقطعة دون الأوجب والأهم، وإنما هي تكاذيب فما وجه الشغل بما هذه صفته؟ وأما الغرض من هذا العلم فهي المخاطبة وما بالمرء حاجة إليه في قراءة الكتب المجموعة في العلوم فقط فمن يزيد في هذا العلم إلى أحكام كتاب سيبويه فحسن، إلا أن الاشتغال بغير هذا أولى وأفضل، لأنه لا

منفعة للتزويد على المقدار الذي ذكرنا إلا لمن أراد أن يجعله معاشاً فهذا وجه فاضل لأنه باب من العلم على كل حال".<sup>(١)</sup>

فابن حزم في نصه هذا يؤكد على الغاية الأساسية من وضع علم النحو وأن الناس لا يحتاجون إلى النحو إلا بالمقدار الذي يعصمهم من الزلل وينأى بهم عن الخطأ كما أنه يفرق بين نوعين من النحو: النحو التخصصي والنحو الوظيفي، فالنحو التخصصي متروك لمن اتخذ من النحو مهنة ومعاشاً وأما النحو الوظيفي فواجب على كل من نطق أو كتب بالعربية.

ويعضد ابن حزم في رأيه السالف ابن مضاء القرطبي المتوفى سنة ٥٩٢هـ في كتابه "الرد على النحاة" حين قال: "وإني رأيت النحويين -رحمة الله عليهم- قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانتها عن التغيير فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها وانحطت عن رتبة الإقناع حُجَّجُهَا"<sup>(٢)</sup>.

وقال في موضع آخر: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه."<sup>(٣)</sup>

كما عبّر عن هذه الغاية أيضاً ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ في كتابه "تلبيس إبليس" حين قال: "النحو واللغة من علوم الإسلام وبها يعرف معنى القرآن العزيز. ولعمري أن هذا لينكر ولكن معرفة ما يلزم من النحو لإصلاح اللسان وما يُحتاج إليه من اللغة في تفسير

(١) رسائل ابن حزم، رسالة مراتب العلوم، لابن حزم الأندلسي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، ج٣، ص ٦٦-٦٧.

(٢) الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، ص ٨٠.

(٣) ذاته ٨٥.

القرآن والحديث أمر قريب وهو أمر لازم وما عدا ذلك فضل لا يحتاج إليه وإن فاقوا الزمان في  
تحصيل هذا الفاضل".<sup>(١)</sup>

كانت هذه هي الغاية الأساسية من وضع علم النحو ثم أخذ النحاة في مراحل لاحقة  
يتبارون في العلل الثواني والثالث والإيغال في المنطق والفلسفة حتى غدا علم النحو علماً  
صعب المرتقى عسير الانقياد وأخذت الشكوى منه تشيع على ألسنة الناس ومنهم الشعراء فهذا  
عمار الكلبي يقول:<sup>(٢)</sup>

ماذا لقينا من المستعربين ومن قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا  
إن قلت قافية بكرةً يكون بها بيت خلاف الذي قاسوه أو ذرعوا  
قالوا لحننت وهذا ليس مُنْتَصِباً وذلك خفض وهذا ليس يرتفع  
وحرّضوا بين عبد الله من حمق الرسول زيد فطال الضرب والوجع  
كم بين قوم كم احتالوا لمنطقهم وبين قوم على إعرابهم طبعوا  
وبين قوم رأوا شيئاً معانيةً وبين قوم رأوا بعض الذي سمعوا  
ما كل قولٍ مشروحاً لكم فخذوا ما تعرفون وما لم تعرفوا فدعوا

كما شكّا دماذ أبو غسان النحوي وهو من أصحاب أبي عبيدة النحو إلى المازني بعد أن  
قرأ النحو إلى باب الواو والفاء وصادفه قول الخليل وأصحابه أن ما بعد الواو والفاء ينتصب  
بإضمار أن فلم يستوعب ذلك وساء فهمه فقال:<sup>(٣)</sup>

تفكرتُ في النحو حتى ملّيتُ وأتعبت نفسي به والبدن  
وأتعبت بكرةً وأصحابه بطول المسائل في كل فن

(١) تلبيس إبليس، لابن قيم الجوزي، ص ١١٧.

(٢) معجم الأدباء ١٠٤/١٢، والأبيات في إنباه الرواة كذلك ٤٣/٢ مع تغير يسير من غير نسبة.

(٣) إنباه الرواة، جمال الدين القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج ٢، ص ٥-٦.

فمن علمه ظاهر بيّنٌ      ومن علمه غامض قد بطن  
فكنت بظاهره عالماً      وكنت بباطنه ذا فطن  
خلا أن باباً عليه العفا      ء للقاء ياليتته لم يكن  
وللوواو باب إلى جنبه      من المقت أحسبُهُ قد لعن  
إذا قلت: هاتوا لماذا يُقا      لُ لست بأتيك أو تأتين  
أجيبوا لم قيل هذا كذا      على النصب قالوا: بإضمار أن  
وما إن رأيت لها موضعاً      فأعرف ما قيل إلا بظن  
فقد خفتُ يا بكرُ من طول ما      أفكر في أمر أن أن أجبن

فلما تصاعدت الشكوى من علم النحو وأقيسته وتعليقاته الذهنية المفترضة حاول النحاة في وقت مبكر أن يعرضوا هذا العلم عرضاً سهلاً قاصداً قريباً من الأفهام وكانت لهم في ذلك طرق منها أن يكون الكتاب النحوي موجزاً مقتضباً يستغلّق فهمه على الدارسين فيقوم بعض النحاة بشرح هذا الكتاب أو المنظومة النحوية شرحاً ميسراً يبتغي الشارح من ورائه تقريب المادة النحوية إلى الأذهان كما فعل عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١هـ عندما شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي وسماه "المقتصد في شرح الإيضاح" وكما فعل ابن الخشاب المتوفى سنة ٥٦٧هـ في شرح كتاب الجمل لعبد القاهر الجرجاني وسماه "المرتجل في شرح الجمل" وكما فعل ابن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣هـ عندما شرح كتاب المفصل للزمخشري وسماه "شرح المفصل" وكما فعل شراح ألفية ابن مالك وشراح كتابه التسهيل.<sup>(١)</sup>

(١) من المعلوم أن غير واحدٍ تولى شرح التسهيل أذكر منهم: ابن مالك نفسه في كتابه شرح التسهيل، وأبا حيان في كتابه التذييل والتكميل في شرح التسهيل، والمرادي المتوفى سنة ٧٤٩هـ في كتابه شرح التسهيل، وابن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩هـ في كتابه المساعد في شرح تسهيل الفوائد كما تولى شرح الألفية خلق كثير منهم ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ في كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وابن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩هـ في شرح ابن عقيل والأشموني المتوفى سنة ٩٢٩هـ في شرحه منهج السالك إلى ألفية ابن مالك المعروف بشرح الأشموني.

ومنها أن يكون الكتاب ضخماً يغوص فيه صاحبه بالخلاف النحوي والتفريعات التي لا حدّ لها فيأتي صاحبه أو غيره فيعتمد إلى اختصار الكتاب وإيجازه تسهياً على المتعلمين، فقد شاعت المختصرات الرامية إلى تيسير النحو. يقول الدكتور شوقي ضيف: "كان طبيعياً أن تشتد الحاجة منذ أول الأمر إلى وضع متون وملخصات لكتاب سيبويه ولما جدّ بعده من المطولات النحوية حتى تستطيع الناشئة أن تستوعب ما بها من قواعد وتمثلها في يسر وكان من أوائل من عنوا بذلك الأخفش الأوسط حامل كتاب سيبويه وممليه على طلابه يدل على ذلك تأليفه كتاباً باسم الأوسط في النحو. ولمعاصره أبي محمد اليزيدي المتوفى سنة ٢٠٢ للهجرة مختصر في النحو اشتهر في زمنه وحاكت المدرسة الكوفية النحوية مدرسة البصرة في صنع مختصرات النحو تخفيفاً على الناشئة منذ إمامها الكسائي المتوفى سنة ١٨٩هـ إذ صنّف في النحو كتاباً باسم مختصر النحو وعلى هذه الشاكلة أخذت مختصرات النحو ومتونه الملخصة تظهر مبكرة منذ القرن الثاني الهجري بغرض تيسير النحو وتبسيطه.<sup>(١)</sup>

فالشرح والاختصار إذن ضربان من ضروب المعرفة يرميان إلى غاية واحدة هي تيسير النحو وتسهيله، وسنقف وقفات قصيرة عند بعض الكتب الميسرة في النحو التي حملت طابع التيسير والتعليم من مثل كتاب الجمل في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧هـ والواضح لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي المتوفى سنة ٣٧٩هـ واللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ، والمصباح لناصر الدين المطرزي المتوفى سنة ٦١٠هـ والأجرومية لمؤلفها ابن أجروم المتوفى سنة ٧٢٣هـ.

فأما كتاب الجمل في النحو فهو يقدم للمتعلّم نحواً سهلاً بعيداً عن التعقيد ينأى به عن التعليقات الفلسفية وقد أكثر الزجاجي من الشواهد القرآنية والشعرية والأمثلة ليصل بمناقشتها

(١) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده للدكتور شوقي ضيف ص ١٣.

-بيسر وسهولة- إلى تقرير قواعد موضوعاته، مع براعة في التحليل والتعليل فأورد مثلاً ما يزيد على عشرين ومائة من الشواهد القرآنية وما يزيد على ستين ومائة بيت من الشعر والرجز وينسب أكثرها إلى قائلها وقد أورد عدداً من الأمثال والأقوال المشهورة إضافة إلى حديثين شريفين فقط ولاشك أن كتاب الجمل في النحو كان حصيلة تجربته الفنية في التعليم<sup>(١)</sup>.

أما كتاب الواضح لأبي بكر الزبيدي فقد تأثر "فيه بمنهج الزجاجي، فلم يقتصر كتابه الواضح على الموضوعات النحوية، بل نظر إلى اللغة باعتبارها وحدة متكاملة فعني بموضوعات النحو والصرف إلى جانب عنايته المتميزة بالصوتيات فهناك أبحاث عن مخارج الحروف والوقف والإنشاد وغيرها من الموضوعات التي تعنى بوحدة اللغة.... يتبع الرأي الذي يجده أقرب إلى تحقيق الأهداف العملية من تعلم النحو وذلك في مجال الاستعمال والارتباط بالمعنى متجاوزاً تعقيدات النحاة وإيراد الآراء المتضاربة... لقد وضع الزبيدي كتابه الواضح لغايات تعليمية وسلك به سبيل السهولة واليسر."<sup>(٢)</sup>

أما كتاب اللمع في العربية لابن جني فهو كتاب وضعه "ليناسب مستوى الناشئة من المتعلمين فاقصر فيه على عرض المسائل الأساسية الضرورية من أجل تقويم اللسان والتعلم مبتعداً عن استطرادات العلماء في عرض المسائل واستقصاء الآراء وسرد دقائق قضايا النحو والصرف واللغة مما يناسب العلماء والمتخصصين وقد تحرر ابن جني من الانحياز إلى مذهب من المذاهب النحوية على الرغم من أنه يتفق في معظم المسائل مع المذهب البصري فقد كان يأخذ بالرأي الذي يراه صواباً بصرياً كان أم غير بصري."<sup>(٣)</sup>

(١) تيسير العربية بين القديم والحديث للدكتور عبد الكريم خليفة ص ٤٥.

(٢) ذاته ص ٤٧-٤٨.

(٣) ذاته ص ٤٩.

ويقول الدكتور خليفة أيضاً: "سار ابن جني في كتابه اللمع على نهج من سبقه من النحاة فجمع بين النحو والتصريف، ورأى أن يقتصر على عرض المسائل المجملة لا تفريع فيها ولا تفصيل لمختلف الآراء التي تتنازعها فقد اقتصر على علاج القضايا المهمة التي رآها أحق بالذكر من وجهة نظره في أبواب النحو والتصريف، واكتفى بعرض الرأي الذي اقتنع بصوابه متجاوزاً تفصيل الآراء المختلفة والتعليل لها. وقد أخذ بما وافق القياس وترك الاهتمام بالتمثيل بما ليس بمقيس، كما اهتم بدقة العبارة ووضوحها في حين أن منهجه العام يتمثل بالأخذ بالقياس بأوسع معانيه إلى جانب تقديره السماع عن فصحاء العرب.<sup>(١)</sup>

أما كتاب المصباح في علم النحو لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي المعروف بالمطرزي المتوفى سنة ٦١٠هـ فقد أفصح في كتابه المصباح عن سبب تأليفه لهذا الكتاب فذكر أن ابنه مسعوداً بعد أن قرأ كتابه الإقناع في اللغة أراد أن يزوده بكتاب الإمام المحقق عبد القاهر الجرجاني ليزيد من معلوماته النحوية ومعارفه اللغوية، ووجد أن أكثر كتبه تداولاً بين أئمة النحو: العوامل المائة، والجمل، والتنتمة، ولكنه وجدها طويلة وفيها كثير من الأشياء المعادة على حد قوله فاستصفى منها هذا المختصر استتقلاً للمعاد واستقلالاً للمفاد.<sup>(٢)</sup>

وقد سار المطرزي في كتابه المصباح "على الطريقة التي سار عليها الجرجاني في العوامل المائة وبناء الأبواب النحوية على هذه العوامل، ولذا وجدناه يعرض علينا أبواب النحو بعد ذكر مصطلحات هذا العلم بحسب تأثرها بالعوامل ونوعها: العوامل اللفظية القياسية، العوامل اللفظية السماعية، العوامل المعنوية ثم يختتم كتابه بتعقيب أسماء "في فصول من العربية" لا من

(١) تيسير العربية بين القديم والحديث، ص ٥٠.

(٢) المصباح، المقدمة ص ٥، وانظر المصباح ص ٣٣-٣٥.

حيث دخولها تحت باب من أبواب العوامل وإنما من حيث الوصف الظاهري للكلمة كالمضمرات والإشارة والتأنيث والتذكير والتوابع بأنواعها.<sup>(١)</sup>

أما الأجرومية فهي مختصر في النحو أو مقدمة في مبادئ علم العربية وقد شاع هذا المختصر شيوعاً كبيراً في أرجاء العالم الإسلامي. يقول الدكتور شوقي ضيف: "وظلت لهذا المتن أو المختصر في تعليم الناشئة الخطوة الكبرى في جميع بلدان العالم العربي من الخليج إلى المحيط واهتم به علماء النحو في كل مكان ووضعوا له شروحاتى وهو لا يكاد يتجاوز عشرين صحيفة من القطع المتوسط... وتجري أبوابه على هذه الشاكلة: باب الإعراب- باب معرفة علامات الإعراب- باب الأفعال- باب مرفوعات الأسماء- الفاعل- نائب الفاعل- المبتدأ والخبر- العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر- النعت- العطف- التوكيد- البديل- المفعول به- المصدر- ظرف المكان وظرف الزمان- التمييز- الحال- الاستثناء- باب لا- المنادى- المفعول من أجله- المفعول معه- مخفوضات الأسماء. ووضح أن ابن آجروم حذف من النحو في مختصره أبواباً فرعية كثيرة، وأنه اقتصر على أبوابه الأساسية التي تكفي الناشئة في تعرفهم على مقومات النطق السديد بالعربية وعلى نحو ما أقبل على هذا المختصر نحائنا وطلابهم في الحقب الماضية وأقبل المستشرقون على طبعه ونشره"<sup>(٢)</sup>.

ويأتي كتاب النكت الحسان لأبي حيان ليكون حلقة من حلقات تيسير العربية وتسهيلها وتقريبها إلى المتعلمين والدارسين ويتجلى الطابع التعليمي من خلال:

I- وضوح العبارة ويُسرّها وبعدها عن التعقيد والغموض والإبهام، لولا ما ألحّ عليه من

التفريع والتزديد في مسائل الخلاف كما سنرى فيما بعد.

(١) مقدمة المصباح ص ٧.

(٢) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً ص ١٥-١٦.



ب- عنايته بالشرح اللغوي:

عني أبو حيان بالشرح اللغوي في بعض المواطن من مثل قوله: "الجعفر: النهر. والبكرُ:

الفتي من الإبل" (١).

ومن مثل شرحه لبيت من الشعر يقول زهير:

"تَبَذُّ الألى يَأْتِينَهَا من ورائها وإن تتقدمها الطوارد تُصْطَدِّ

ومعنى اصطيد البقرة إذا تقدمتها الطوارد أنها تفترسها بقرونها وتدافع عن نفسها بها" (٢).

ومن مثل قوله: "الشريم: المفضاة" (٣).

ومن مثل قوله: "الوابلون في جمع وابل وهو المطر الكثير" (٤).

ومن مثل قوله: "تقول: جمزى وأربى في أربى وهي الداهية وجمزى نوع من العدو فيه

قفز" (٥).

ومن مثل قوله: "مأسدة ومسبعة ومثعلة للمكان الكثير الأسود والسباع والثعالب وقد جاء

منه شيء في الرباعي قالوا: أرض معقبة ومضفدعة للكثيرة العقارب والضفادع" (٦).

وقال أيضا: "ضحكة وهزأه للذي يضحك ويهزأ به كثيراً" (٧).

وقوله كذلك: "فأما مجنٌ وهو الترس" (٨).

وقوله: "يستعور وهي شجرة. وقيل: الداهية" (٩).

(١) النكت الحسان ص ٤٢.

(٢) ذاته ص ٤٨.

(٣) ذاته ص ١١٠.

(٤) ذاته ص ١٩٥.

(٥) ذاته ص ٢٠٠.

(٦) ذاته ص ٢١٨.

(٧) ذاته ص ٢١٨.

(٨) ذاته ص ٢٣٥.

(٩) النكت الحسان ص ٢٣٧.

وقوله: "مهموس ومجهور والهمس لغة: الصوت الخفي الضعيف، وسميت بذلك لأنها حروف ضَعْفُ الاعتماد عليها في مخرجها عند النطق بها فجرى معها النفس فخفي الصوت بها." (١)

وقوله: "الجهر لغة: الإعلان والصوت الشديد القوي." (٢)

وقوله: "والقلقلة: شدة الصياح." (٣)

وقوله: "والجرس في اللغة: الصوت القوي." (٤)

وقوله: "والهتُّ في اللغة: عَصْرُ الصوت يقال: هتَّ البكر في صوته إذا عصره." (٥)

وقال أيضاً: "والمشفر: إنما هو للبعير فاستعاره للإنسان مجازاً. وجاء نحو هذا قليلاً في الكلام نحو ما جاء في الحديث: لا تحقرن إحدكن لجارتها ولو فرسنُ شاةٍ وهو الظلفُ من الشاة، والفرسنُ للبعير." (٦)

وثمة مواضع أخرى تناولها أبو حيان بالشرح اللغوي (٧) مما يعمق طابع الكتاب التعليمي وهذا الجانب يُعدُّ قطاعاً رابعاً من قطاعات اللغة يتوجه نظر أبي حيان إليه وهو قطاع الدلالة غير أن هذا الجانب على نطاق ضيقٍ إلى حدٍ ما.

(١) النكت الحسان ص ٢٧٨.

(٢) المصدر ذاته ص ٢٧٨.

(٣) المصدر ذاته ص ٢٨١.

(٤) المصدر ذاته ص ٢٨٣.

(٥) المصدر ذاته ص ٢٨٣.

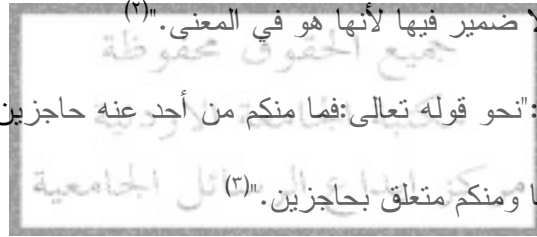
(٦) المصدر ذاته ص ٣١٠.

(٧) انظر النكت الحسان، الصفحات ٢٣٥، ٢٣٣، ١٩٢، ٩٣، ٧٠.

### ج- التفاته إلى الإعراب:

التفت أبو حيان إلى جانب الإعراب التطبيقي فوقف يعرب بعض المواطن من مثل قوله "والضمة في محكي بمن، نحو: من زيد لمن قال: قام زيدٌ، ومن زيداً، لمن قال: رأيت زيداً، ومن زيد لمن قال: مررتُ بزيدٍ فمن مبتدأ، وزيد: خبره."<sup>(١)</sup>

ومن مثل قوله: "كلامي لا إله إلا الله ونظقي لا حول ولا قوة إلا بالله فكلامي مبتدأ والجملة بعده خبر ولا رابط فيها لأنها هي المبتدأ في المعنى ومن ذلك الجملة المفسرة لضمير الأمر والشأن إذا وقعت خبراً له نحو: هو زيد فاضل أي الحديث والأمر زيد فاضل، فـ زيدٌ



فاضل خبر عن هذا ولا ضمير فيها لأنها هو في المعنى."<sup>(٢)</sup> ومن مثل قوله: "نحو قوله تعالى: فما منكم من أحد عنه حاجزين، فمن أحد اسم ما، ومن زائدة وحاجزين خبر ما ومنكم متعلق بحاجزين."<sup>(٣)</sup>

وقوله: "سمعت زيداً يتكلم. فزيد مفعول أول. ويتكلم في موضع مفعول ثان."<sup>(٤)</sup>

ويورد أبو حيان في أعرابه غير وجه واحد من الإعراب كقوله: "والاستفهام والنهي كالنفي نحو: هل يقوم القوم إلا زيدٌ ولا يضرب القوم إلا زيدٌ، فرفعه من وجهين: البدل والنعته ونصبه على الاستثناء، ونقول: ما قام القوم إلا زيدٌ فيجوز فيه الأوجه الثلاثة: البدل والنعته والنصب على الاستثناء."<sup>(٥)</sup>

(١) النكت الحسان ص ٤٠.

(٢) المصدر ذاته ص ٥٩.

(٣) المصدر ذاته ص ٧٥.

(٤) المصدر ذاته ص ٩٠.

(٥) المصدر ذاته ص ١٠٧.

ومن مثل قوله: "ورُب عندهم كالحرف الزائد يحكم على موضع مجرورها بالإعراب، فإن كان الفعل الذي بعدها لازماً كان مجرورها في موضع رفع بالابتداء، وكذا إن كان متعدياً رافعاً سببي مجرور رب نحو: رُب رجل قام.. ورُب رجل أكرم أخوه عمراً.. فيجوز العطف على موضع رجل بالرفع أو متعدياً رافعاً أجنبياً ناصباً سببي المجرور أو متعدياً مشغولاً بضمير المجرور نحو: رب رجل ضرب عمرو أخاه، ورُب رجل أكرمه.. فإذا عطفت على رجل جاز في المعطوف ثلاثة أوجه: الجر على اللفظ، والرفع على أن رجلاً في موضع رفع بالابتداء، والنصب على أن تكون المسألة من باب الاشتغال، أو غير مشغول بضمير المجرور فيجوز فيه الوجهان، الجر على اللفظ والنصب على الموضع نحو: رُب رجل أكرمتُ وامرأةً وامرأةً." (١)

ويسرف أبو حيان في ذكر الخلاف النحوي عند إعرابه لبعض المواطن، كما فعل في قوله: "وحب ذا أصله حَبٌّ وذا فاعل أختار أنها باقية على الفعلية وأن ذا اسم إشارة فاعل يَحِبُّ لأن الأصل عدم التركيب خلافاً لمن زعم أنها مركبة وغلب الفعل لسبقه فأعرب حبذا كلها فعلاً ماضياً وزيد فاعل به ولمن غلب الاسم على الفعل وجعله كله اسماً مرفوعاً ومعناه: المُعْظَم في نفس زيد. وإنما غلب الاسم لأنه الأصل في الكلام وتعربه على هذا مبتدأ. و"زيد" خبره أو "زيد" مبتدأ، وحبذا خبره مقدماً عليه، وقد عزا ابن عصفور وابن أبي الربيع هذا المذهب إلى سيبويه والمذهب الأول مذهب ابن درستويه وقال شيخنا وأستاذنا أبو جعفر بن الزبير هذا ظاهر مذهب سيبويه لأنه شبهه بابن عم وهذا يدل على أن كل واحد منهما باقٍ على إعرابه الذي كان له في الأصل و"زيد" على هذا المذهب مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل في موضع الخبر، والرابط اسم الإشارة، كقوله تعالى: ((ولباس التقوى ذلك خير)) وقد أجازوا أن يكون مبتدأ محذوف الخبر أو

(١) النكت الحسان ص ١١٣-١١٤.

عكسه لمخصوص نعم ومنهم من أعربه عطف بيان ومنهم من أعربه بدلاً وليس بشيء للزوم

ذكر "زيد" وعدم لزوم عطف البيان والبدل." (١)

ويشيع مثل هذا في تضاعيف كتاب أبي حيان.

### ثانياً: احتفاؤه باللغات:

احتقى أبو حيان احتفاءً ظاهراً ملحوظاً بلغات العرب المختلفة مما يجعل من هذا

الاحتفاء طابعاً رئيساً من طوابع الكتاب المنهجية على أننا قبل أن نفصل القول في هذا الجانب

لابد من الإشارة إلى أن في كتاب النكت ما يؤكد على أن أبا حيان كان يجيد لغات غير عربية

فهو يعرف العبرية بدليل قوله: "ووزن الفعل غالباً نحو أحمد ومختصاً نحو شلم اسم بيت

المقدس". (٢)

وهو يعرف الفارسية والرومية أيضاً بدليل قوله: "وخامسها: وله الطاء والذال والظاء،

مما انفردت بها العرب دون العجم. والذال ليست في الفارسية والثاء ليست في الفارسية

والرومية". (٣)

ويؤكد الأستاذ أحمد أمين على أن أبا حيان كان يحسن الفارسية والتركية والحبشية

يقول: "وربما عدّ من أكبر علماء النحو في الأندلس أبو حيان الغرناطي وهو لغوي عربي..."

وبلغت مصنفاًته في العلوم المختلفة نحو ٦٥ كتاباً لم يصلنا إلا نحو عشرة وأهميته أنه كان لغوياً

بمعنى أنه كان يعرف لغات كثيرة فألف كتاباً في اللغة الفارسية وآخر في اللغة التركية

والمصنفان موجودان إلى اليوم وهما عظيمتا القيمة كما ألف كتاباً في اللغة الحبشية. (٤)

(١) النكت الحسان ص ١٣٥.

(٢) المصدر ذاته ص ١٥٤.

(٣) المصدر ذاته ص ٢٧٧.

(٤) ظهر الإسلام، ج٣، ص ٩٥.

وتقول الدكتورة خديجة الحديثي: "وكان أبو حيان على اطلاع واسع بلغات أجنبية كالحبشية والفارسية والتركية وقد ألف في ذلك كتباً كثيرة وصل إلينا بعضها وضاع البعض الآخر يقول<sup>(١)</sup>: "وقد اطلعت على جملة الألسن كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الحبش وغيرهم، وصنفت فيها كتباً في لغتها ونحوها وتصريفها واستنقت منها غرائب."<sup>(٢)</sup>

وتواصل الدكتورة خديجة حديثها بقولها:

"وكان له اهتمام عظيم بلهجات المغاربة وتتبعها يقول المقرّي: وله اليد الطولى في التفسير والحديث والشروط والفروع وتراجم الناس وطبقاتهم وحوادثهم خصوصاً المغاربة وتقييد أسمائهم على ما يتلفظون به من إمالة وترقيق وتفخيم لأنهم يجاورون بلاد الإفرنج، وأسماءهم قريبة من لغاتهم وألقابهم كذلك. وقيدته وحرره وسأله شيخنا الذهبي أسئلة فيما يتعلق بذلك وأجابه عنها."<sup>(٣)</sup>

أما عنايته بلغات العرب في كتاب النكت فهي عناية كبيرة لا تخطئها العين فتارة يسوق اللغة مقترنة بالقبيلة التي تتكلم بها كقوله: "والذين هذا جمع الذي ويخص العاقل. وبعض العرب يقول في الرفع اللذون وهذيل تقول: الذين مطلقاً وبعضهم يقول: اللذون رفعاً"<sup>(٤)</sup>.

ويقول أيضاً: "ومتى لا يكون إلا حرفاً في لغة هذيل بمعنى من يقولون: أخذها متى كمة

أي من كمة وفي لغة غيرهم هي ظرف في استفهام أو شرط"<sup>(٥)</sup>.

ويقول في لعل: "ولعل لا تكون حرف جر إلا في لغة عقيل نحو قول الشاعر:

(١) تريد أبا حيان.

(٢) أبو حيان النحوي، ص ٦٩.

(٣) المصدر ذاته ص ٦٩.

(٤) النكت الحسان ص ٤٦.

(٥) المصدر ذاته ص ١١٠.

فقلت ادغُ أخرى وارفع الصوت جَهْرَةً لعلَّ أبي المغوار منك قريب." (١)

ويذكر أبو حيان لغات لطائفة من القبائل من مثل تميم ومزينة وعامر وسليم وهوزان

يقول:

"نقل الكوفيون أن تميماً ومزينة وعامراً ومن جاورهم من قيس يرفعون الماضي بعد مُدَّ

وأما بعد منذ فترفع تميم وتجر سليم وهوزان." (٢)

وقال: "وذو بمعنى الذي على لغة طيء" (٣)

ويسوق لغة بني الهجيم وبني الحارث الذين يلزمون المثني الألف مطلقاً قال: "في باب

المثني: تلحق آخره ألف مطلقاً ابني الهجيم وبني الحارث يعني رفعاً ونصباً وجرأً فيقولون قام

جميع الحقوق محفوظة

مكتبة الجامعة الأردنية

فأطرقَ إطراقَ الشجاع ولو رأى الرسفاً لناباه الشجاع لصمما

.... وأنشدوا:

إنَّ أباهَا وأبا أباهَا قد بلغا في المجد غايتها. (٤)

ويقول أيضاً: "أو لغير المغالبة واعتلَّ فاءً بواو فيفعلُ نحو: وَعَدَّ يَعْدُ ووزن يَزْنُ. وقد

جاء منه لفظ على يَفْعُلُ وذلك وَجَدَّ يَجْدُ في لغة بني عامر وغيرهم يقول: يَجْدُ." (٥)

ويقول أيضاً: "فأدغم بعض البكريين أي بعض بني بكر بن وائل فيقولون: رَدَّتْ، وَرَدَّنَ

في رَدَّدَتْ وَرَدَّدَن... وسمع الكسائي من عبد القيس، ارْدَدَّ، وافرَّ، واغضَّ." (٦)

(١) النكت الحسان ص ١١٠.

(٢) المصدر ذاته ص ١١٥.

(٣) المصدر ذاته ص ١١٥.

(٤) المصدر ذاته ص ص ١٩٢-١٩٣.

(٥) المصدر ذاته ص ٢٢٨.

(٦) المصدر ذاته ص ٢٤٢.

ويشيع في الكتاب ذكر التميمين والحجازيين كقوله:

"واسم الجنس يؤنثه أهل الحجاز ويذكره أهل نجد وبنو تميم والقرآن جاء بهما قال

تعالى: ((نخلٌ خاوية)) وقال: ((نخلٌ مُنْقَعِر)).<sup>(١)</sup>

وقال أيضاً: "حكى الأزهري عن الفراء وابن السكيت أنهما قالوا: ما كان من النعوت مثل

الدُّنيا والعليا فإنه بالياء لأنهم يستقلون الواو مع أوله وليس فيه اختلاف إلا أن أهل الحجاز

قالوا: القُصوى فأظهروا الواو وهو نادر، وبنو تميم يقولون القُصيا.<sup>(٢)</sup>

ويفصل أبو حيان القول في هذه المسألة حين ينقل عن أبي بكر بن السراج فيقول:

"وقال أبو بكر بن السراج في المقصور والممدود له الدنيا مؤنثة مقصورة تكتب بالألف هذه لغة

أهل نجد وتمر خاصة، إلا أن أهل الحجاز وبنو أسد يلحقونها ونظائرهما بالمصادر ذوات الواو

فيقولون: دنوى مثل شروى. وكذلك يفعلون بكل فعلى موضع لامها واو يفتحون أولها ويقلبون

ياءها واواً. وأما أهل اللغة الأولى فيضمون الدال ويقلبون الواو ياءً لأنهم يستقلون الضمة

والواو... فظهر بهذا النقل أن فعلى مختلف فيه. فالحجازيون وبنو أسد يفتحون أوله لتصح الواو

فيقولون: دنوى، وعلوى، وقصوى. والتميمون والنجديون يقلبونها لأجل الضمة فيقولون، الدنيا،

والعليا، والقُصيا.<sup>(٣)</sup>

ويسوق أبو حيان في الكتاب لغة حمير التي تبدل اللام ميماً: "فيقولون امفرس في الفرس.

ومنه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: "ليس من امبر امصيام في امسفر يريد: ليس من

البر الصيام في السفر".<sup>(٤)</sup>

(١) النكت الحسان ص ٢٠١-٢٠٢.

(٢) المصدر ذاته ص ٢٦٦.

(٣) المصدر ذاته ص ٢٦٦.

(٤) المصدر ذاته ص ٢٩٠.



ولغة كلب التي تجعل الصاد زايًا يقول: "والزاي من صاد سبقت قافاً عند بعضهم هذه لغة لكلب يقولون في بصقت: بزقت وفي صدقت زدقت."<sup>(١)</sup> كما ذكر لغة ربيعة ولغة أزد الذين يبدلون التنوين ألفاً ويقفون عليه بالسكون.<sup>(٢)</sup> يظهر مما تقدم معرفة أبي حيان الواسعة بلغات العرب وربط كل لغة بقبيلتها على وجه من الدقة والتثبت فجاء كتاب النكت جامعاً لألوان مختلفة من لغاب العرب.

غير أنا نجد أبا حيان ينص في بعض المسائل على لغة واحدة أو على لغتين أو على ثلاث لغات، ومسائل فيها لغات كثيرة.

فمن الضرب الأول قوله: "أرطى في لغة من قال أديم مأروط."<sup>(٣)</sup>

ومن الضرب الثاني قوله: "إِن كان الثلاثي على غير هذين الوزنين فالإظهار نحو: سُرِرٍ وُدُرٍ، وظَلَلٍ، وشررٍ. فأما قولهم: قصّ الشاة وقصصها فليس من فكّ الإدغام بل هما لغتان فتح العين وسكونها كشعرٍ وشعرٍ."<sup>(٤)</sup>

ويقول: "والترخيم على قسمين على لغة من ينتظر فيبقى ما قبل المحذوف على حاله من حركة أو سكون وكأنه ينتظر الحرف المحذوف وعلى لغة من لا ينتظر فيعامله على حسب ما يقتضيه التصريف لأنه عنده اسم مستقل."<sup>(٥)</sup>

وأحياناً يسوق ثلاث لغات يقول: "وإن لم تكن كذلك أي كما سبق فالأحسن أن لا تبدل منها أي من الهمزة الواو والياء، بل إذا قصد تخفيف يعني أن الأولى إقرارها فتقول: شيء وضوء فإذا قصد تخفيف ألقيت حركتها أي حركة الهمزة عليهما أي على الواو والياء وحذفت

(١) النكت الحسان ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٢) المصدر ذاته ص ١٨٨.

(٣) المصدر ذاته ص ٢٣٨.

(٤) المصدر ذاته ص ٢٤٣.

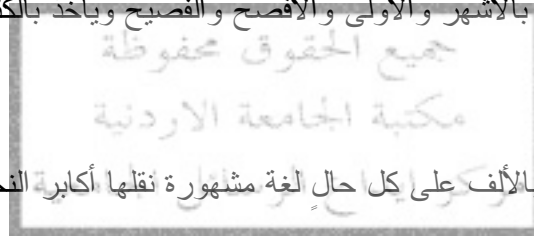
(٥) المصدر ذاته ص ٩٦.

أي الهمزة فقيل: ضوٌّ فتلخص أنّ في نحو: ضوءٍ وشيءٍ ثلاث لغاتٍ الفصحى إقرار الهمزة من غير حذف ولا إبدال، ويليهما النقل والحذف فتقول ضوٌّ وشيءٍ ويليهما الإبدال والإدغام فتقول: ضوٌّ، وشيءٌ. (١)

ومن الضرب الرابع قول: "فأما لعلّ فحرف ترج في المحبوب وتوقع في المحذور وفيها لغات." (٢)

ومعروف أن في لعل عدة لغات لعلّ وعلّ ولعنّ ولغنّ ورعنّ ورغن. (٣)

وقد نهج أبو حيان في تعامله مع اللغات الواردة في كتابه نهجاً لا لبس فيه ولا اضطراب، فهو يأخذ بالأشهر والأولى والأفصح والفصيح ويأخذ بالكثير ويدع القليل والرديء والشاذ يقول:



"وكون المثنى بالألف على كل حال لغة مشهورة نقلها أكابر النحويين واللغويين." (٤)

ويقول: "أي الموصولة فيها لغتان أشهرهما أن تستعمل مثل مَنْ وما." (٥)

ويقول: "وحذف الياء من يدٍ ومائة ومن دم في أشهر اللغتين." (٦)

وقال في حديثه عن أسماء الإشارة: "قوله: لمذكر قريب ذكر أشهر اللغات وقد يقال ذاء

بالمد وكسر الهمزة." (٧)

ويقول في همزة شيء وضوء: "الأولى إقرارها." (٨)

(١) النكت الحسان ص ٢٥١.

(٢) المصدر ذاته ص ٨٠.

(٣) انظر لسان العرب مادة علّ.

(٤) النكت الحسان ص ١٩٢.

(٥) المصدر ذاته ص ٤٦.

(٦) المصدر ذاته ص ٢٤٥.

(٧) المصدر ذاته ص ٤٤.

(٨) المصدر ذاته ص ٥١.

ويقول: "وفي الزاي لغات ثلاث الأفصح أن يكون بعد الألف ياء وبعضهم يهمزها وبعضهم يقصرها"<sup>(١)</sup>. ويقول في يا أيها ويا أيتها "وإذا اتصلت ها بأي وأيه في النداء ولم يجيء بعدها اسم الإشارة فأفصح اللغات فتح لها وبعض بني مالك من بني أسد يقول يا أيه الناس."<sup>(٢)</sup>

وقال: "والإبدال فصيح."<sup>(٣)</sup>

وقال: "وحذف الواو لأمّاً في غدٍ وحمٍ وأبٍ وأخٍ وهنٍ وابنٍ واسم عندنا وكرة وكلى وثبة وبرة وظبة ومن دم في اللغة القليلة."<sup>(٤)</sup>

وقال في قال وباع: "فيجوز فيهما قول وبوع.... وهذه قليلة."<sup>(٥)</sup>

وقال: "وقد حكى أن تقدم العامل على كم الخبرية لغة رديئة."<sup>(٦)</sup>

وهذا النهج الذي نهجه أبو حيان هو نهج علماء العربية من قبله فقد قرر ابن جني في الخصائص أن اللغات كلها حجة على اختلافها وإنما المعول على الأقوى والأفشى والأشيع والأفيس والأكثر استعمالاً وقياساً ولا يُعول على القليل والنادر والشاذ يقول ابن جني: "ألا ترى أن لغة التميميين في ترك أعمال ما يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في أعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يُؤخذ به ويُخلد إلى مثله وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما لأنها ليست أحق بذلك من رسلتهما لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنساً بها فأما ردُّ إحداهما بالأخرى فلا، أو لا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم: نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شافٍ.

(١) النكت الحسان ص ٢٧١.

(٢) المصدر ذاته ص ٢٨٧.

(٣) المصدر ذاته ص ٥١.

(٤) المصدر ذاته ص ٢٤٥.

(٥) المصدر ذاته ص ٥٦.

(٦) المصدر ذاته ص ١٧٣.

هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين، أو كالمتراسلتين. فأما أن تقل إحداهما جداً وتكثر الأخرى جداً، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياساً، ألا تراك لا تقول: مررتُ بكَ ولا المال لكِ قياساً على قول قضاة: المال لهُ ومررتُ بهُ، ولا تقول أكرمْتُكشُ ولا أكرمْتُكِ قياساً على لغة من قال مررت بكش وعجبت منكس... فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين. (١)

وهذا يفسر نهج أبي حيان عندما ساق بعض اللغات القابلة مثل الكسكة والكشكشة ولغة حمير التي تبدل اللام ميماً ومن مثل جعل الجيم كافاً والجيم شيناً والطاء تاءً ونحو ذلك وحكم عليها بالشذوذ وعدم الفصاحة يقول: "وفي الوقف بعد كاف المؤنث في لغة أكرمْتُكِ، ومررتُ بكِ وبعض العرب يزيد الشين فيقول: أكرمْتُكِ وهو شاذ". (٢)

ويقول أيضاً: "والكاف كالجيم وهي لغة تميم يقولون في كملٍ جملٍ والجيم كالكاف يقولون في رجلٍ ركلٍ والجيم كالشين نحو: اشتمع في اجتمع. والطاء كالتاء نحو: تال في طال. والضاد الضعيفة نحو: أضر في أثر والصاد كالسين نحو: سار في صار، والباء كالفاء مغلباً لفظ الباء أو مغلباً لفظ الفاء، والطاء كالتاء نحو: ثالم في ظالم ولا تستعمل هذه الثمانية في القرآن ولا في لغة فصيحة". (٣)

فكلام أبي حيان: لا تستعمل هذه الثمانية في القرآن ولا في لغة فصيحة يكاد يمثل نهجاً عاماً مطرداً اتفق عليه علماء العربية وهو ما عناه ابن جني في كلامه: "ارتفعت قريش في

(١) الخصائص، ج ٢/١٠-١٢، وانظر الاقتراح في علم أصول النحو ص ٦٤، وص ١٨٥-١٨٦.

(٢) النكت الحسان ص ٢٣٩.

(٣) النكت الحسان ص ٢٧١.

الفصاحة عن عنعنة تميم وكشكشة رببعة وكسكسة هوزان، وتضعج قيس، وعجرفي الضببة، وتثلثة بهراء فأما عنعنة تميم فإن تميماً تقول في موضع أن عن تقول: عن عبد الله قائم... وأما تثلثة بهراء فإنهم يقولون تعلمون وتفعلون وتصنعون بكسر أوائل الحروف، وأما كشكسة رببعة فإنما يريد قولها مع كاف ضمير المؤنث: إنكش، ورأيتكش، وأعطيتكش، تفعل هذا في الوقف، فإذا وصلت أسقطت الشين، وأما كسكسة هوزان فقولهم أيضاً: أعطيتكس ومنكس وعنكس. وهذا في الوقف دون الوصل.<sup>(١)</sup>

وقد عقد السيوطي في كتابه المزهر باباً في معرفة الرديء المذموم من اللغات وذكر منها الكشكشة والكسكسة وهما في رببعة ومضر والعنعة وهي في لغة قيس وتميم والفحفة في لغة هذيل حيث يجعلون الحاء عيناً والوكم في لغة رببعة وهم قوم من كلب يقولون عليكم بكم والوهم في لغة كلب يقولون منهم عنهم والعججة في لغة قضاة يجعلون الياء المشددة جيماً يقولون في تميمي تميمج والاستطاء في لغة سعد بن بكر وهذيل والأزد وقيس والأنصار يقولون في أعطى أنطى والوتم في لغة اليمن تجعل السين تاءً والشنشة في لغة اليمن تجعل الكاف شيئاً مطلقاً كلبيش اللهم لبيش أي اللهم لبك، ومن العرب من يجعل الكاف جيماً كالجعبة يريد الكعبة.<sup>(٢)</sup>

وقد عقد ابن فارس قبل السيوطي في كتابه الصحابي باباً سمّاه اللغات المذمومة أشار فيه إلى ما أشار إليه السيوطي.<sup>(٣)</sup>

كما تحدث سيبويه قبل هؤلاء جميعاً عن حروف "غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى لغته ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر وهي الكاف التي بين الجيم والكاف،

(١) الخصائص، ج ٢/١١-١٢.

(٢) انظر المزهر ١/٢٢١-٢٢٢، وانظر أيضاً ١/٢٠٩ وما بعدها.

(٣) انظر الصحابي ص ٣٥ وما بعدها.

والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين والطاء التي كالطاء والظاء التي كالطاء والباء التي كالفاء.<sup>(١)</sup>

وقد ذكر أبو حيان هذه اللغات الرديئة المذمومة في باب البديل<sup>(٢)</sup>.

والحق أن هذا الباب - أعني باب البديل - إذا ما أردنا الدقة هو باب في لغات مختلفة وليس المراد به تعويض حرف من حرف، قال أبو الطيب اللغوي: "ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد قال: والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة وطوراً غير مهموزة ولا بالصاد مرة وبالسين أخرى وكذلك إبدال لام التعريف ميماً، والهمزة المصدرة عيناً كقولهم في نحو أن عن لا تشترك العرب في شيء من ذلك إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون."<sup>(٣)</sup> مع الرسائل الجامعية

فإذا صحّ هذا صار حديث أبي حيان عن البديل إنما هو عناية أخرى باختلاف اللغات، تتضاف إلى عنايته التي سبق الحديث عنها غير أنه كما سلف القول لا يأخذ بكل لغة وإنما الأفصح والفصيح والأشهر والمشهور.

بقي أن نشير إلى أن أبا حيان بلغ من شدة تحرزه أنه يرتب اللغات وفقاً علوها كقوله في ضوء وشيء: "فتلخص أن في نحو ضوء وشيء ثلاث لغات. الفصحى إقرار الهمزة من غير حذف ولا إبدال فيها، ويليهما النقل والحذف فتقول ضوء وشيء ويليهما الإبدال والإدغام فتقول ضوء وشيء."<sup>(٤)</sup>

(١) الكتاب ٢-٤٨٨.

(٢) انظر النكت ٢٤٩ وما بعدها.

(٣) المزهر ١/٤٦٠.

(٤) النكت الحسان ص ٢٥١.

وكقوله في الزاي: "وفي الزاي لغات ثلاث الأفصح أن يكون بعد الألف ياء وبعضهم

يهمزها وبعضهم يقصرها".<sup>(١)</sup>

### ثالثاً: السماع والقياس والتعليل:

يعلي أبو حيان من شأن السماع ويعتدُّ به اعتداداً كبيراً فقد وقع في تضاعيف الكتاب ما

يوكد ذلك من مثل قوله: "وقد ذهب الكوفيون إلى جواز العطف من غير اشتراط فصل والسماع

الكثير يعضده".<sup>(٢)</sup>

وقوله: "ووقع لابن عصفور والأبدي وهم أن هذا لا يجوز لأننا لا نعدل في مثل هذا إلى

انفصال الضمير إلا عند تعذر اتصاله وقد أمكن اتصاله بقولك ضربتك وزيداً والسماع يرد عليه

قال الله تعالى: "يخرجون الرسول وإياكم وقال تعالى: ولقد وصينا الذين أتوا الكتاب من قبلكم

وإياكم".<sup>(٣)</sup>

وقوله: "وقد نصّ الزجاجي في الإيضاح في معاني الحروف أن لا يعطف بها بعد

الفعل الماضي والسماع يرد عليه".<sup>(٤)</sup>

وقوله: "مثل طلحة فإنه لا يُجمع بالواو والنون فلا يقال طلحون خلافاً للكوفيين فإنهم

يجيزون ذلك وابن كيسان أجاز ذلك وبفتح عين الكلمة فيقول طلحون والسماع إنما ورد بجمعه

بالألف والتاء".<sup>(٥)</sup>

(١) النكت الحسان ص ٢٧١.

(٢) المصدر ذاته ص ١٣٠.

(٣) المصدر ذاته ص ١٣٠.

(٤) المصدر ذاته ص ١٢٩.

(٥) المصدر ذاته ص ١٩٥-١٩٦.

وقد أخذ أبو حيان بلغة من يلزمون المثنى الألف مطلقاً ووصفها بأنها "لغة مشهورة نقلها أكابر النحويين واللغويين كأبي الخطاب البصري وأبي زيد وأبي عبيد والفراء وغيرهم فإنكار المبرد لهذه اللغة لا يلتف إليه. وعلى هذه اللغة أحسن ما خرج قوله تعالى: "إن هذان لساحران" في قراءة من قرأ بالألف".<sup>(١)</sup>

والسمع الذي يعتد به أبو حيان ليس السماع مطلقاً وإنما هو السماع المبني على الكثرة يقول: "لأننا إذا ضمنا فيما كسر العربي أو كسرنا فيما ضم قد تكلمنا بشيء ثبت أن العربي تكلم بغيره بخلاف حالته إذا لم يرد عنه فيه ضم ولا كسر فنقيس على الأكثر وقد كثرا فيقع التخيير وأما أن يعتبر القياس مع أن النص على خلافه فلا".<sup>(٢)</sup>

ويفهم من هذا أن أبا حيان يجيز ما كثر سماعه وإن تعددت أحواله ولا يتشبهت بوجه واحد ما دام الوجهان واردان في كلام العربي مسموعين على نحو كثير ويعضد هذا قوله: "إلا مجموعاً بألف وتاء مزيدتين فيجوز فتحه نحو: لا مسلمات لك والصحيح جواز الفتح والكسر خلافاً لمن أوجب الفتح وخلافاً لمن أوجب الكسر فكلاهما مسموع عند العرب".<sup>(٣)</sup>

ويقول أيضاً: "واسم الجنس يؤنثه أهل الحجاز ويذكره أهل نجد وبنو تميم والقرآن جاء بهما قال تعالى: "نخل خاوية". وقال: "نخل متقعر".<sup>(٤)</sup>

وهذا دليل على أن اللغتين بمنزلة واحدة لأن السماع يعضدهما.

والسمع عند أبي حيان مقدم على القياس فإن لم يرد السماع قسنا على الأكثر يقول: "مصدر فَعَلَ المتعديين فَعَلَ مثل ذلك: ضَرَبَ ضَرْباً، وَقَضِمَ قَضِماً أما فَعَلَ المتعدي

(١) النكت الحسان ص ١٩٢-١٩٣.

(٢) المصدر ذاته ص ٢٣٠.

(٣) المصدر ذاته ص ١٠٩.

(٤) المصدر ذاته ص ٢٠٢.



فالمختار أنه إن سمع له مصدر وقف على ذلك المسموع وإن لم يسمع له مصدر جعلنا مصدره فعلاً قياساً على الأكثر. وبعض النحويين أجاز فعلاً مع المسموع وبعضهم لم يجز فعلاً وإن كان لم يسمع له مصدر هذان المذهبان طرفاً نقيض، والمختار ما تقدم من القياس عند عدم السماع وعدمه عند وجوده.<sup>(١)</sup>

ومما يؤكد تقدم السماع على القياس عند أبي حيان ما قاله في اعمال لا عمل ليس قال: "وكان القياس أن يكون اعمال لا اعمال ليس أكثر من اعمالها عمل إن ولكن السماع بخلافه".<sup>(٢)</sup> وما ذكره أبو حيان ساقه ابن جني في الخصائص.<sup>(٣)</sup> والسيوطي في الاقتراح.<sup>(٤)</sup>

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن أبا حيان في تقديمه السماع على القياس إذا تعارضاً اقتفاء لآثار ابن مضاء القرطبي الظاهري المذهب،<sup>(٥)</sup> ولا أرى ذلك صحيحاً لأن ابن جني وهو معتزلي يقدم السماع على القياس إذا تعارضاً.<sup>(٦)</sup>

أما السماع القليل عند أبي حيان فيحفظ ولا يقاس عليه يقول: "وقد جاء مصدر فعل المتعدي على نحو من أربعة وعشرين بناء لا يقاس على شيء منها وقد نص سيبويه على ذلك وأنها لا يقاس عليها بل تحفظ عن العرب".<sup>(٧)</sup>

وقال في موضع آخر: "وقد جاءت مصادر غير ما ذكر لكنه لا يقاس عليها فلذلك

أضربنا عن ذكرها لأن مأخذها السماع فهي بعلم اللغة أولى منها بعلم النحو".<sup>(٨)</sup>

(١) النكت الحسان ص ٢١٣.

(٢) المصدر ذاته ص ١٠٨.

(٣) انظر الخصائص ١/١٢٤-١٢٥.

(٤) انظر الاقتراح ص ١٨٩.

(٥) انظر المدارس النحوية ص ٣٢٢.

(٦) انظر الخصائص ١/١١٧، والاقتراح ١٨٨.

(٧) النكت الحسان ص ٢١٣.

(٨) المصدر ذاته ص ٢١٧.

وأما القياس فهو: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه." (١) كما عرفه أبو البركات الأنباري في كتابه "الإعراب في جدل الإعراب" وأركانه أربعة: أصل أو مقيس عليه وفرع أو مقيس، وعلّة، وحكم. (٢) ويشيع القياس والتعليل في كتاب النكت الحسان شيوعاً ظاهراً مما يجعلهما طابعين من أوضح الطوابع المنهجية في الكتاب ولا غنى لنحوي عن القياس لأن "النحو كله قياس". (٣)

وأبو حيان يقيس على الكثير وينأى عن النادر والقليل والشاذ يدل على ذلك قوله: "وما لم يذكر من حروف الزيادة لا ينقاس يريد وما لم يذكر في هذه المقدمة من الحروف التي يبذل بعضها من بعض والحروف المزيدة فلا ينقاس على شيء منه لأن غرضه في هذه المقدمة ذكر الأشياء التي يقاس عليها وتكون أصولاً وأما ما ليس كذلك فإنما هو من باب اللغة إذ لا تنبني عليه قاعدة وقد جرى في غضون كلامه على حروف الزيادة وحروف البديل أشياء مما لا ينقاس، فأما حروف الزيادة فقد ذكرها كلها لكنها زيدت في أماكن لا يقاس عليها فلم يذكرها." (٤)

ويقول في موضع آخر: "قال أبو العباس بن الحاج من أذكىء تلاميذ أبي علي الشلوبين فُعُول في المعتل العين والمعتل اللام قليل، الكثير ما مثل وهو الذي ينبغي أن يقاس عليه عند عدم السماع." (٥)

(١) الإعراب في جدل الإعراب ص ٤٥.

(٢) انظر الاقتراح ص ٩٦، ولمع الأدلة ص ٩٣.

(٣) لمع الأدلة ص ٩٥.

(٤) النكت الحسان ص ٢٦٠.

(٥) المصدر ذاته ص ٢١٤.

ويقول في موضع ثالث: "ويبنى من ثلاثي لمكان مما كثر فيه مفعلة هذا مقيس أيضاً،  
مأسدة ومسبعة ..... وقد جاء منه شيء في الرباعي قالوا أرض معقبة ومضفدة للكثيرة  
العقارب والضفادع ولا يقاس على ذلك".<sup>(١)</sup>

وهو ينأى عن الشاذ والقليل والنادر وغير الفصيح، وقد سبق الحديث عن ذلك عند  
حديثنا عن اللغات. وأما التعليل فهو في عمومته: بيان علة الشيء، والتعليل في النحو: تفسير  
وتوضيح لإعراب الكلمة أو بنائها في النحو العربي، يقول الدكتور حسن الملح: "التعليل في  
النحو تفسير افتراضي يبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص".<sup>(٢)</sup>

وقد قسم بعض العلماء العلة إلى قسمين هما: العلة وعلة العلة كما فعل ابن السراج في  
كتابه: الأصول في النحو،<sup>(٣)</sup> وقسمها الزجاجي في الإيضاح إلى ثلاثة أقسام هي: علة تعليمية  
وعلة جدلية، وعلة قياسية.<sup>(٤)</sup> ووصلت عند الدينوري في ثمار الصناعة إلى أربعة وعشرين  
نوعاً نقلها عنه السيوطي في كتابه الاقتراح.<sup>(٥)</sup>

ومن تعليقات أبي حيان قوله في باب غير المنصرف: "إنما سمي منصرفاً قيل: لأنه  
مأخوذ من الصريف بمعنى الصوت وقيل الصريف بمعنى الخالص وقيل: من الانصراف بمعنى  
الرجوع وكأنه بالنسبة إلى غير المنصرف انصرف عن شبه الفعل أي رجع".<sup>(٦)</sup>

(١) المصدر ذاته ص ٢١٨.

(٢) نظرية التعليل في النحو العربي ص ٢٩.

(٣) انظر الأصول في النحو ١/٣٥.

(٤) انظر الإيضاح في علل النحو ص ٦٤، ٦٥.

(٥) ثمار الصناعة ص ١٠٠-١٠٥، وانظر الاقتراح في علم أصول النحو ص ١١٥.

(٦) النكت الحسان ص ١٥٤.

ومن تعليقاته ما ذكره في علة عدم اعمال المصدر مضمراً مجارياً في ذلك البصريين مخالفاً الكوفيين. قال: "لأنه لا دلالة إذ ذاك فيه على الفعل لأن الضمير لا يُشتق ولا يُشتق منه وإذا كان مظهراً كان نائباً عن أن وفعله ففيه مادة الفعل." (١)

وهكذا يمضي أبو حيان في التعليل على نهج من سبقه من النحاة آخذاً بعقل الشبه، والمشاكله، والاستخفاف والالتباس ونحو ذلك.

وسن فصل القول في مسألتي القياس والتعليل في الفصل الثالث من هذه الرسالة - إن شاء الله - وإنما ألمحنا للقياس والتعليل هنا باعتبارهما سمتين من سمات الكتاب وطوابعه المنهجية.

#### رابعاً: الخلاف النحوي:

اعتنى أبو حيان عناية شديدة بمسائل الخلاف النحوي في هذا الكتاب، وأعتقد أن الخلاف النحوي من أبرز طوابع الكتاب المنهجية، ويحس القارئ أن كتاب النكت في هذا الجانب يضاف إلى كتب الخلاف كالإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ومسائل الخلاف النحوي للعكبري.

وأبو حيان ليس بدعاً في احتفائه بالخلاف النحوي لأن هذا هو شأن النحاة المتأخرين فقد أكثروا في مصنفاتهم من الخلاف كما نجد عند الرضي في شرح الكافية، والسيوطي في همع الهوامع، وأبي حيان في ارتشاف الضرب.

وقد ساق أبو حيان في كتابه النكت عدداً كبيراً من النحاة البصريين والكوفيين والبغداديين والأندلسيين، ولا تكاد مسألة من مسائل هذا الكتاب إلا وتغصُ بالخلاف النحوي مما يجعل الكتاب في هذا الجانب بعيداً إلى حد ما عن التوجه الكلي له وهو التوجه التعليمي الرامي إلى تقريب النحو وتيسيره وتوضيحه، ولو اقتصر أبو حيان على الوجه الغالب أو الراجح دون

(١) المصدر ذاته ص ٩٢.

الإشارة إلى الوجوه المرجوحة لكان الكتاب قد بلغ الغاية في اليسر وقضى أربه، وسنسوق طائفة من الأمثلة التي تعرب عن هذا الاتجاه الذي يطبع الكتاب.

فمن ذلك قوله: "وردع، حروفه: كلاً، وفيه خلاف، ونحن نذكر هنا ما وقع إلينا من ذلك فنقول كلاً حرف بسيط لا مركب خلافاً لثعلب إذ زعم أن الأصل فيها كاف التشبيه ضمت إلى لا التي للرد فجعلنا كلمة واحدة وشددت اللام لتخرج الكاف من معناها التشبيهي، وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل. وهي حرف ردع وزجر عند الخليل وسيبويه والأخفش، والمبرد وابن قتيبة وعامة البصريين، وبمعنى حقاً عند الكسائي ونصر بن يوسف وابن الأنباري، وبمعنى نعم عند النضر بن شميل، وبمنزلة سوف عند الفراء ومحمد بن سعدان وأبي عبد الرحمن اليزيدي.

وقال عبد الله بن محمد الباهلي: كلاً على وجهين:

أحدهما: أن يكون رداً لكلام قبلها ويجوز الوقف عليها، وما بعدها استئناف. والآخر: أن يكون صلة للكلام، فتكون بمنزلة أي. وقال محمد بن أحمد بن واصل: كلاً: بمعنى القسم في بعض المواضع. ووافق الكسائي على أنها في معنى حقاً وقال أبو حاتم السجستاني: يكون رد الكلام الأول، وتكون بمعنى ألا الاستفتاحية، ووافقه على ذلك الزجاج وغيره، وقول أبي حاتم أنها تكون بمنزلة ألا الاستفتاحية لم يتقدمه إلى ذلك أحد، وكلا، لها معنى كبير في باب الاعتاظ.<sup>(١)</sup>

ويقول في مسألة رفع اسم التفضيل الظاهر: "وقد حكى سيبويه أن بعض العرب يرفع بها الظاهر مطلقاً كسائر الصفات فيقول: مررت برجل أحسن منه أبوه ويفهم من كلام بعضهم اشتراط النفي في المسألة الأولى في قوله: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد. وقد ذكر

(١) النكت الحسان ص ٢٨٧-٢٨٨.

ابن مالك أن النهي والاستفهام كالنفي نحو: لا يكن رجلٌ أبغض إليه الشر منك، وهل رأيت رجلاً

أولى به الفضل من زيد؟ وقد حكي عن الرُّماني أن رفعها الظاهر لا يختص بالنفي.<sup>(١)</sup>

ويقول في مسألة أخرى وهي مسألة إلزام المثني الألف مطلقاً: "وكون المثني بالألف

على كل حال لغة مشهورة نقلها أكابر النحويين واللغويين كأبي الخطاب البصري وأبي زيد

وأبي عبيد والفراء وغيرهم، فإنكار المبرد لهذه اللغة لا يلتفت إليه."<sup>(٢)</sup>

وقوله: "ولا تعمل إن النافية عمل ليس فلا تقول: إن زيداً قائماً ... هذا مذهب أكثر

البصريين والفراء. وذهب الكسائي والمبرد وابن السراج إلى جواز ذلك. وزعم ابن مالك أن

سببويه أوماً إلى ذلك بقوله: في باب عدة ما يكون عليه الكلم."<sup>(٣)</sup>

وهكذا يمضي أبو حيان على هذا النحو مغرقاً في الخلاف النحوي مؤثراً تفریع

المسائل وتفصيلها فهو مثال العالم المتمكن الثبت المستوعب يأخذ ما يراه ويدع ما لا يناسبه فما

أكثر ما يرد في الكتاب: "خلافاً للمازني وهو ضعيف."<sup>(٤)</sup> وإنكار المبرد لهذه اللغة لا يلتفت

إليه.<sup>(٥)</sup> "وليس بشي"<sup>(٦)</sup>. وهذا فاسد.<sup>(٧)</sup> وليس بالصحيح.<sup>(٨)</sup> ودعوى لا يقوم عليها دليل،<sup>(٩)</sup> وهذا

قول لا دليل على صحته،<sup>(١٠)</sup> ولا دليل في ذلك<sup>(١١)</sup>.

(١) المصدر ذاته ص ١٤١.

(٢) المصدر ذاته ص ١٩٢-١٩٣.

(٣) النكت الحسان ص ٧٨، وللاستزادة انظر الصفحات: ١١٤، ١٤٢، ١٩٢، ٣٠٦، ٣١٢ وغير ذلك.

(٤) انظر النكت الحسان ص ١٠٧.

(٥) انظر السابق ص ١٩٢.

(٦) انظر السابق الصفحات: ١٥٩، ١٦٠، ١٧٠.

(٧) انظر السابق ص ١٧٠.

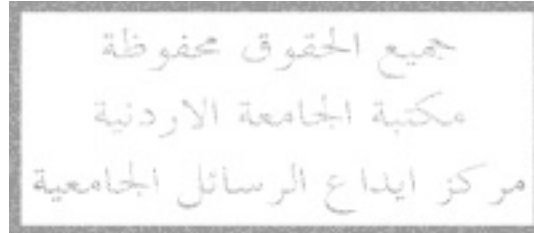
(٨) انظر السابق ص ٢٩٥، ٢٩٨.

(٩) انظر السابق ص ٢٨٧.

(١٠) انظر السابق ص ٢٦٥، ٢٦٦.

(١١) انظر السابق ص ٣١١.

ويسوق أبو حيان بعض النقول التي يصفها بأنها غريبة كوصفه لما نقله شيخه بهاء الدين أبو عبد الله بن النحاس من أن إعراب نوات التي هي جمع ذات الطائية بمعنى صواحب بأنه نقل غريب<sup>(١)</sup>. وكوصفه بأنك إذا سميت رجلاً بأصيلاً فإنه يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف واللام التي هي بدل من النون قال وهذا فرع غريب<sup>(٢)</sup>.



(١) انظر السابق ص ٤٧.

(٢) انظر السابق ص ٢٦١.

### خامساً: الأمانة والدقة:

أبو حيان من كبار النحاة الذين يشار إليهم بالبنان وصفه السبكي بقوله: كعبة علم تُحجُّ ولا تُحج. (١) وعالم هذا شأنه من الطبيعي أن يلتزم بالأمانة والدقة وهما طابعان من طابعه المنهجية فإذا نسب شاهداً شعرياً إلى صاحبه كانت النسبة صحيحة وإذا أشار إلى آية قرآنية كانت الإشارة صحيحة أيضاً، كان أميناً في نقوله وكان دقيقاً في نسبة هذه النقول إلى أصحابها وكان دقيقاً في الإشارة إلى الأفصح والأشهر والمشهور والفصيح والكثير والقليل والناذر والرديء ونحو ذلك. ومن يطالع الكتاب يقف على صحة ما نقول. وحسبي أن أشير إلى بعض المواضع كنماذج دالة ليس غير، فمن ذلك قوله في تعريف الإعراب بأنه تغيير الآخر أو ما كالأخر فقوله أو ما كالأخر "ليدخل في المعرب الأمثلة الخمسة نحو يفعلان فإنها مرفوعة بالنون ومنصوبة ومجزومة بحذفها، وهذا التغيير الذي لحق ليس في آخر يفعل لأن آخر يفعل هو اللام والألف كلمة أخرى، والإعراب جاء بعد هذه الكلمة فنزل هذا منزلة الآخر وإن لم يكن آخراً". (٢)

وواضح أن أبا حيان لو اقتصر في تعريف الإعراب على التغيير اللاحق أو آخر الكلم فقط لخرجت الأفعال الخمسة من الإعراب وهذا غاية في اليقظة والتنبه.

ومن دقته أنه يشير إلى اللغات المختلفة فيقرنها بقبائلها حيناً، أو يشير إلى لغتين أو أكثر حيناً آخر، كما أنه يشير إلى الأفصح ثم الذي يليه ثم الذي يليه. فمن ذلك قوله: "وفي الزاي لغات ثلاث الأفصح أن يكون بعد الألف ياء وبعضهم يهزها وبعضهم يقصرها" (٣). وقوله في يا

(١) انظر طبقات الشافعية الكبرى ٢٧٦/٩.

(٢) النكت الحسان ص ٣٤.

(٣) المصدر السابق ص ٢٧١.



أيها ويا أيّتها "فأفصح اللغات فتح الهاء وبعض بني مالك من بني أسد يقول يا أيه الناس ويا أيّته المرأة ويا أيه الرجل كأنهم توهموا آخر الحروف".<sup>(١)</sup>

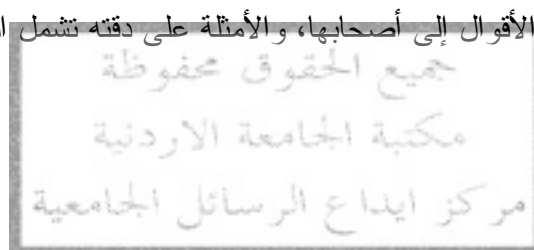
وقال: "وحذف الواو لآماً في غدٍ وحمٍ وأبٍ وأخٍ وهنٍ... ومن دم في اللغة القليلة".<sup>(٢)</sup>

ومن دقته أيضاً قوله: "وقال صاحب الرعاية الحروف الذلقية ثلاثة: الراء واللام والنون"<sup>(٣)</sup>.

وصاحب الرعاية هو مكي بن أبي طالب وقد ذكر في كتابه الرعاية أن الحروف الذلقية

ويقال لها الذوقية ثلاثة الراء واللام والنون<sup>(٤)</sup> تماماً كما نقل عنه أبو حيان مما يدل على دقة أبي

حيان وأمانته في نسبة الأقوال إلى أصحابها، والأمثلة على دقته تشمل الكتاب كله.



(١) النكت الحسان ص ٢٨٧.

(٢) المصدر السابق ص ٢٤٥.

(٣) المصدر السابق ص ٢٨٥.

(٤) انظر الرعاية ص ١٤٠.

## الفصل الثاني

# مذهب النحوي وآراءه النحوية

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

## أولاً: مذهبه النحوي

### توطئة في المدارس النحوية:

شاع في الوقت الحاضر مصطلح المدرسة النحوية أو المدارس النحوية، فالدكتور مهدي المخزومي يؤلف كتابه "مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو"، والدكتور عبد الرحمن السيد يؤلف كتابه "مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها"، والدكتور شوقي ضيف يؤلف كتابه "المدارس النحوية"، كما ألف الدكتور عبد العال سالم مكرم كتاب "المدرسة النحوية في مصر والشام"، وألف الدكتور محمود حسني كتاب "المدرسة البغدادية".

وواضح أن هؤلاء الباحثين من خلال العناوين التي ارتضوها لكتبهم يُقرون بوجود مدارس نحوية تقوم على أساس جغرافي يراعي البلد أو الإقليم، في الوقت الذي لا يعترف فيه الأستاذ سعيد الأفغاني بالتقسيم الجغرافي ويرى أن من الواجب "تصحيح التسمية الشائعة: المذهب البصري، والمذهب الكوفي، والمذهب البغدادي وأن الأصوب أن يقال: نحاة بصريون ونحاة كوفيون ونحاة بغداديون... الخ يختلف سهم كل فريق من حيث النزعة السماعية والنزعة القياسية عن نصيب غيره." (١)

ويحذو الدكتور إبراهيم السامرائي حذو الأستاذ الأفغاني فيقول: "ولا أرى موجباً للتكثير من هذه المذاهب إذا عرفنا أن أصحابها لا يؤلفون وحدة في التفكير والمنهج... ونخلص من هذا إلى أن آراء النحويين عامة تتصف بالفرديّة وإن كانوا موزعين إلى بصريين وكوفيّين، فقد خالف الفراء وهو رأس الكوفيّين كثيراً من مسائلهم وشايع البصريّين وتوضح هذه الناحية في النحاة المتأخريّن... وإذا كان صعباً علينا أن نتلمس معالم الطريق إلى إثبات مذهب بغداديّ فالأمر أصعب كثيراً إذا اتجهنا إلى الكشف عن مذهب أندلسيّ أو مذهب مصريّ، نعم لقد كان

(١) من تاريخ النحو ص ٩٥، وانظر أيضاً ص ٧٦ مثل هذا (في تعليق الأستاذ الأفغاني على الأستاذ أمين).

هناك نحاة أندلسيون ونحاة مغاربية ونحاة مصريون. وهذا التقسيم لا يقوم أساساً على أن النحاة من أهل هذه الأمصار قد أتوا بجديد يتهياً منه مذهب قائم فالمعقول أن هذا التقسيم جغرافي ليس غير".<sup>(١)</sup>

ويرى الدكتور أحمد مختار عمر رأيهما من غير تصريح بذلك يقول: "فنحن لا نوافق على اتخاذ المعيار الجغرافي أساساً لتقسيم العلوم إلى مدارس فكرية مختلفة. إن وجود جماعة من الدارسين في مكان واحد لا يكفي مطلقاً لتشكيل مدرسة".<sup>(٢)</sup>

وأنكر المستشرق قايل وجود مدرسة الكوفة وحجته في ذلك "كثرة الخلافات بين

أئمتها... وكأنها لا تؤلف جبهة علمية موحدة".<sup>(٣)</sup>

وحاول الدكتور عبد الفتاح شلبي أن ينفي وجود المدرسة البغدادية<sup>(٤)</sup> كما يقول الدكتور شوقي ضيف، مع أنني لم أقف على هذا النفي صراحةً في كتابه "أبو علي الفارسي" الذي أحال إليه الدكتور شوقي ضيف.<sup>(٥)</sup>

وحجة من ينفي وجود مدارس نحوية قائمة على أساس أن التقسيم الجغرافي ليس كافياً لتسوية وجود مدرسة كما سبق القول في ذلك. وحجتهم أيضاً أن البصريين والكوفيين ينهلون من معين واحد فأصولهم النحوية واحدة والخلاف في الفروع. وقد أكد الدكتور شوقي ضيف هذه الأصول بقوله: "وينبغي أن يستقر في الأذهان أن المدرسة الكوفية لا تباين المدرسة البصرية في

(١) النحو العربي نقد وبناء ٦٥-٦٦.

(٢) البحث اللغوي عند العرب ١٠٠.

(٣) المدارس النحوية ١٥٦، وانظر البحث اللغوي عند العرب ١٠٦، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ٩٠.

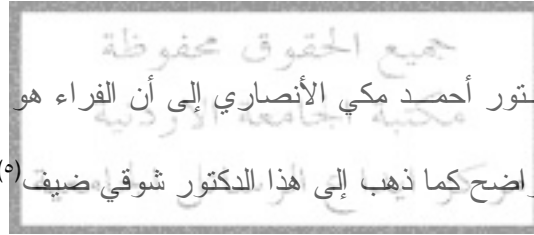
(٤) انظر المدارس النحوية ٢٤٥.

(٥) انظر أبو علي الفارسي، للدكتور عبد الفتاح شلبي، ١٠٦.

الأركان العامة للنحو فقد بنت نحوها على ما أحكمته البصرة من تلك الأركان التي ظلت إلى اليوم راسخة في النحو العربي.<sup>(١)</sup>

وحجة من نفى وجود المدرسة الكوفية أن الكوفة كانت تضم خلافات كثيرة بين أئمتها كما هو الحال بين الكسائي والفراء، كما تقدم عن قايل الألماني.

وحجتهم أيضاً أن بعض البصريين قد تأثر بالكوفيين فالأخفش مثلاً - وهو بصري - يتفق مع الكسائي والفراء والكوفيين في نحو ثلاثين مسألة،<sup>(٢)</sup> ولا ندري هل كان الأخفش متأثراً بالكوفيين حقاً؟ أم أن الكوفيين هم الذين تأثروا به؟ أم أن الطرفين كانا متأثرين ومؤثرين في آن واحد؟<sup>(٣)</sup>



ويذهب الدكتور أحمد مكي الأنصاري إلى أن الفراء هو المؤسس الحقيقي للمذهب البغدادي.<sup>(٤)</sup> وهو غلو واضح كما ذهب إلى هذا الدكتور شوقي ضيف.<sup>(٥)</sup>

وحجة الفريق الأول الذين يثبتون المدارس النحوية أو المذاهب النحوية القائمة على أساس جغرافي أن "نحاة الكوفة يُكونون جبهة طالما تناظر أفرادها مع أفراد جبهة البصرة، وأكثر ابن جني وغيره من ذكر آرائها بل لقد أفرد لها العلماء المصنفات على نحو ما نجد... عند أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف.<sup>(٦)</sup>

ويرد الدكتور شوقي ضيف على جواتولد قايل الذي أنكر كما تقدم مدرسة الكوفة بقوله: "على أن قايل نفسه يعود فيثبت للفراء مذهباً في النحو خالف به الكسائي ومعاصريه،

(١) المدارس النحوية ١٥٨.

(٢) انظر المدارس النحوية ١٥٦.

(٣) انظر منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية لعبد الأمير محمد أمين الورد ٣٩٧ وما بعدها.

(٤) انظر أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ٣٦٦.

(٥) انظر المدارس النحوية ١٥٦.

(٦) المدارس النحوية ١٥٦.

وليس هذا المذهب إلا مذهب المدرسة الكوفية التي أنكرها تكامل تشكله عنده. أما أنه خالف أستاذه الكسائي في بعض المسائل فهذا من حقه على نحو ما خالف سيبويه أستاذه الخليل، وعلى نحو ما خالفهما معاً تلميذهما الأخفش في كثير من المسائل وهم جميعاً أئمة المدرسة البصرية... إن الفراء يقوم في الكوفة مقام سيبويه في البصرة، فهو الذي أعطى المدرسة الكوفية تشكلاً النهائي إلا بعض إضافات زارها الكوفيون بعده وفي مقدمتهم ثعلب.<sup>(١)</sup>

ويرد الدكتور عبد العال سالم مكرم على قايل أيضاً بقوله: "ونحن لا نقبل ما يذهب إليه قايل لأن إنكار مدرستي البصرة والكوفة تجن على الحقيقة، ومبالغة لا مسوغ لها، وذلك لأن اشتراك مدرستي البصرة والكوفة في بعض الأسس ليس معناه امتزاجهما ومحو الفروق بينهما... والحقيقة أنه إذا قلنا: إن هناك مدرسة بصرية أو كوفية فليس معناه إقامة الحواجز والسدود بين هاتين المدرستين لأن كثيراً من الحركات الفكرية قد تتداخل في العصور المختلفة مع أن لكل عصر سماته ومميزاته."<sup>(٢)</sup>

والذي نراه أن ثمة خيوطاً فكرية نحوية تربط بين مجموعة من النحاة وروابط فكرية نحوية أخرى تربط بين جماعة أخرى بقطع النظر عن الخلاف القائم بين أفراد الجماعة الواحدة وبقطع النظر عن التقاء بين أفراد تنتمي إلى مجموعة معينة مع مجموعة أخرى يسوغ هذا ما نجده في تضاعيف الكتب النحوية: وذهب البصريون إلى كذا، وذهب الكوفيون إلى كذا، وذهب البغداديون إلى كذا... الخ. ولولا أن ثمة روابط تربط بين الجماعة النحوية الواحدة لما ألف أبو البركات الأنباري كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف ولما ألف العكبري كتابه في مسائل الخلاف أيضاً.

(١) المدارس النحوية ١٥٦.

(٢) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ٩٠-٩١.

وإذن فثمة جماعة نحوية لها طوابعها المنهجية الخاصة بها سمّاهم إن شئت مدرسة أو مذهباً أو جماعة لكن من الغلو نفي وجودها.

وقد حاول الأستاذ أحمد أمين أن يرسم الفروق المنهجية بين مدرستي البصرة والكوفة فقال: "وربما كان أهم الفروق الأساسية بين المدرستين أن مدرسة البصرة رأت أن أهم غرض وضع قواعد عامة للغة في الرفع والنصب والجر والجزم تلتزمها وتريد أن تسير عليها في دقة وحزم ... أراد البصريون تمشياً مع غرضهم أن يهدروا الشواذ فإذا ثبتت صحتها قالوا: إنها تحفظ ولا يقاس عليها... فالبصريون إذا رأوا استجد واستزاد واستخار واستعار ورأوا الأكثر يجري على هذا النسق ثم رأوا استصوب واستحذ عدواً ذلك شذوذاً يُسمع ولا يقاس عليه... ففضلوا القياس وآمنوا بسلطانه وجروا عليه وأهدروا ما عداه، وإذا رأوا لغتين: لغة تسير مع القياس ولغة لا تسير عليه ففضلوا التي تسير عليه وضعفوا من قيمة غيرها. فهم في الواقع أرادوا أن ينظموا اللغة ولو بإهدار بعضها، وأرادوا أن يكون ما سمع من العرب مخالفاً لهذا التنظيم مسائل شخصية جزئية يتسامحون فيها نفسها ولا يتسامحون في مثلها والقياس عليها حتى لا تكثر فتفسد القواعد والتنظيم. هذا إذا لم يتمكنوا من أن يؤولوا الشاذ تأويلاً ينفق وقواعدهم ولو بنوع من تكلف."<sup>(١)</sup>

ويرسم الأستاذ أحمد أمين منهج الكوفيين على النحو الآتي: "أما الكوفيون فلم يروا هذا المسلك -يعني مسلك البصريين- ورأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب ويجيزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة، بل يجعلون هذا الشذوذ أساساً لوضع قاعدة عامة. قال السيوطي في "بغية الوعاة": إن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد النحو بذلك. وقال الأندلسي: الكوفيون

(١) ضحى الإسلام ٢/٢٩٥.

لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه.. مع أن البصريين في ذلك يقولون أولاً: إن هذا البيت لم يُعرف قائله، وثانياً: لو صح لكان شاذاً لا يقاس عليه، فإذا أضفت إلى ذلك أن الكوفيين كانوا أكثر رواية للشعر وأن الشعر المصنوع لديهم أكثر من الشعر المصنوع عند البصريين أدرت مقدار الخلف بين البصريين والكوفيين في مسلكهم.<sup>(١)</sup>

ويوازن الأستاذ أحمد أمين بين المنهجين البصري والكوفي فيقول: "ونرى في هاتين النزعتين أن البصريين كانوا أكثر حرية وأقوى عقلاً وأن طريقتهم أكثر تنظيمًا وأقوى سلطاناً على اللغة وأن الكوفيين أقل حرية وأشد احتراماً لما ورد عن العرب ولو موضوعاً. فالبصريون يريدون أن ينشئوا لغة يسودها النظام والمنطق، ويميت كل أسباب الفوضى من رواية ضعيفة أو موضوعة أو قول لا يتمشى مع المنطق، والكوفيون يريدون أن يضعوا قواعد للموجود حتى الشاذ من غير أن يهملوا شيئاً حتى الموضوع فكل عملهم أن يضعوا الشيء إلى لفته فإذا كان للشيء الواحد جملة صور وضعوا له جملة قواعد".<sup>(٢)</sup>

وأراني أطلت في النقل عن الأستاذ أحمد أمين وعذري في ذلك بسط المنهجين بسطاً واضحاً حتى تكون الصورة للمذهبيين غير مختلة ولا مبتورة.

ويزيد هذه الصورة وضوحاً ويُجليها: ١- ما ذكره الدكتور أحمد مختار عمر من فروق بين المدرستين البصرة والكوفة مهتدياً إلى حد ما بما جاء في كتاب "المدارس النحوية" للدكتور شوقي ضيف فيقول: تشدد البصرة في فصاحة العربي الذي تأخذ عنه اللغة والشعر، وتساهل الكوفيين حتى إنهم كانوا يأخذون عن الأعراب الذين قطنوا حواضر العراق مما جعل بعض

(١) ضحى الإسلام ٢/٢٩٥-٢٩٦.

(٢) المصدر السابق ٢٩٦.



البصريين يفخر على الكوفيين بقوله: نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ.<sup>(١)</sup>

٢. توسع الكوفيين في قبول القراءة القرآنية بالنسبة للبصريين وذلك ليس نتيجة تقديسهم للقراءات وحسن تقبلهم لها، وإنما بسبب ما عرفوا به من توسع في أصول اللغة، وقياس على القليل، واعتداد بالمثال الواحد.<sup>(٢)</sup>

٣. لم يكتف البصريون في استخلاص القاعدة "بالمثال الواحد أو الأمثلة القليلة، وإنما اشترطوا الكثرة والتداول على السنة العرب الفصحاء. أما الكوفيون فكانوا يعتدون بالأشعار والأقوال الشاذة، ولا يشترطون أي نوع من الكثرة في تعديد قواعدهم. ولهذا يقول السيوطي: لو سمع الكوفيون بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه. ويقول: عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً.<sup>(٣)</sup>

٤. إن التأويل والتقدير كثر عند البصريين بطريقة لافتة للنظر وذلك تبعاً لرفضهم كثيراً من الأمثلة العربية الصحيحة، ونتيجة لمحاولاتهم المتكررة إخضاع الأمثلة العربية الصحيحة لأقيستهم النظرية.<sup>(٤)</sup>

٥. "لما كان الكوفيون أهل شعر ورواية لم ينفقوا كثيراً إلى قوانين المنطق والأقيسة العقلية. أما البصريون فقد عوضوا تخلفهم في مجال الشعر والرواية بأن أطلقوا لعقلهم العنان، وبرعوا في استخدام المنطق... ويمثل هذا الاتجاه البصري خير تمثيل قول أبي علي الفارسي لأن

(١) البحث اللغوي عند العرب ١٠٩، والمدارس النحوية ١٦١.

(٢) البحث اللغوي عند العرب ١٠٩.

(٣) البحث اللغوي عند العرب ١١٠، والمدارس النحوية ١٦١-١٦٢.

(٤) البحث اللغوي عند العرب ١١٢.

أخطئ في خمسين مسألة من باب الرواية خير عندي من أن أخطئ في مسألة واحدة من القياس." (١)

ويرى الدكتور أحمد مختار عمر أن المذهب الكوفي في نظره "أقرب إلى الحق والواقع حين أجاز القياس على المثال الواحد المسموع، ولم يعتبر القلة والكثرة وذلك لأن القبائل العربية تتساوى في صحة القول وسلامة اللغة". (٢)

ولست مع الدكتور أحمد مختار عمر في هذه الملاحظة وإن كان ظاهرها احترام كل مسموع عن العرب لكنها تفضي إلى اضطراب كبير في وضع القواعد الكلية الأساسية التي تضبط لغة العرب التي هي لغة الحضارة الإسلامية، فأقرار كل شيء معناه عدم الوصول إلى شيء، ولذلك كان البصريون أشد بصرًا وأعمق نظرًا في هذا الجانب وهو الجانب الحضاري وبلوغ هذا الغرض لا بد من هدم بعض جوانب اللغة التي تتعارض مع هذه الغاية السامية وهذا الجانب هو ما عُبر عنه بالشاذ، والنادر، والقليل. والإبقاء على ما يمثل الكثير والشائع. وأنا مع الدكتور شوقي ضيف في قوله: "إن المدرسة البصرية كانت أدق حساً من المدرسة الكوفية في الفقه بدقائق العربية وأسرارها فقد تعمقت ظواهرها وقواعدها النحوية والصرفية تعمقاً أتاح لها أن تضع نحوها وضعاً سديداً قوياً، بل لقد بلغ من تعمقها أن أخذت تصحح ما ندد عن بعض الشعراء عن طريق التأويل والتخريج والتحليل الدقيق البصر لا على أسس عقلية فحسب، بل أيضاً على أسس سليقية". (٣)

ويمضي الدكتور شوقي ضيف في بيان مزايا المدرسة البصرية فيقول: "على أنه ينبغي أن نعرف أن المدرسة البصرية حين نحت الشواذ عن قواعدها لم تحذفها ولم تسقطها، بل

(١) البحث اللغوي عند العرب ١١١، والمدارس النحوية ٢٦٤.

(٢) البحث اللغوي عند العرب ١١١.

(٣) المدارس النحوية ١٦٣.

أثبتتها، أو على الأقل أثبتت جمهورها، نافذةً في كثير منها إلى تأويلها حتى تُتحي عن قواعدها ما قد يتبادر إلى بعض الأذهان من أن خلاً يشوبها وحتى لا يُغمض الوجه الصحيح في النطق على أوساط المتعلمين إذ قد يظنون الشاذ صحيحاً مستقيماً فينطقون به ويتركون المطرد في لغة العرب الفصيحة وتصاريف عباراتهم وألفاظهم. ومن هنا يتضح خطر قواعدهم بالقياس إلى ما زاده الكوفيون من قواعد استنبطوها من الشواذ النادرة، إذ إن ذلك يُعرض الألسنة للبلبلة لما يعترضها من تلك القواعد التي قد تخنق القواعد العامة، وقد ينجذب إليها بعض من لم يفقه الفرق بين القاعدة الدائرة على كثرة الأقوال، بل على كثيرها الأكثر، والقاعدة التي لم يرد منها إلا شاهد واحد مما قد يؤول إلى اضطراب شديد في الألسنة. وكأنما غاب غور هذا العمل وما أُرسي به من علم النحو على بعض المعاصرين، فإذا هو يطعن على البصريين لذلك الموقف بينما يحمى للكوفيين موقفهم مُطعياً لهم زاعماً أنهم كانوا أدق من البصريين في فقه طبيعة العربية والإحساس بدقائقها التي لا تخضع دائماً لمنطق العقل. وهو كلام لا يقوله إلا من لا يعرف كيف توضع القواعد في العلوم، وأنه ينبغي أن يرفع عنها كل ما يعترضها من اضطراب بحيث تبسط سلطانها على جميع العناصر والجزئيات بسطاً تاماً كاملاً وما أعرف كتاباً يُعلم دقة الحس اللغوي على نحو ما يعلمها كتاب سيبويه بحيث لا أعلو إذا قلت إنه يلحق قارئه سليقة العربية والحس بها حساً دقيقاً مرهفاً والشعور بها شعوراً رقيقاً حاداً<sup>(١)</sup>.

وبعد هذا الدفاع الحار المُقنع من الدكتور شوقي ضيف عن النهج البصري، النهج الذي استطاع أن يقدم قواعد كلية للغة حضارة عظيمة أقول بعد هذا الدفاع أعود إلى اعتراض الدكتور أحمد مختار عمر الثاني على النهج البصري حين أعلن: "أن البصريين لم يوضحوا

(١) المدارس النحوية ١٦٣، وانظر دفاعاً آخر له عن البصريين ص ١٦٤.

مرادهم بالكثرة، أي الكثرة العددية بين أفراد القبيلة الواحدة؟ أم القبائل جمعاء؟ أي الكثرة النسبية القائمة على الاستقراء التام والعد واستخراج النسبة؟<sup>(١)</sup>

وللإجابة عن تساؤل الدكتور أحمد مختار عمر فإننا نقول إن المراد بالكثرة الشائع الذي يمثل النسيج الائتلافي الذي صاغه النحاة من لغات العرب من غير أن ننسى أن للغة قريش النصيب الأوفى والحظ الأوفر. يقول الفارابي في كتابه: "الألفاظ والحروف" فيما نقله عنه السيوطي "كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وإبانة عما في النفس."<sup>(٢)</sup>

وأما الاعتراض الثالث الذي ساقه الدكتور أحمد مختار عمر على النهج البصري فهو قوله: "إن البصريين قد خالفوا أصلهم في القياس على الكثير وترك القليل، وذلك في مسائل متعددة من مسائل النحو فنراهم تارة يمتنعون عن القياس على الكثير وتارة يقيسون على المثال الواحد."<sup>(٣)</sup>

وقد أجاب ابن جني عن هذا الاعتراض في باب جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه "هذا باب ظاهره - إلى أن تعرف صورته - ظاهر التناقض، إلا أنه مع تأمله صحيح، وذلك أن يقل الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنه ليس بقياس. الأول كقولهم في النسب إلى شنوءة شني فلك - من بعد - أن تقول في الإضافة إلى فتوبة قنبي، وإلى ركوبة ركبي وإلى حلوبة حلبي قياساً على شني، وذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة لمشابتها إياها من عدة أوجه: أحدهما أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي ثم إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه، ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء ردفين وامتتاع ذلك في الألف وإلى

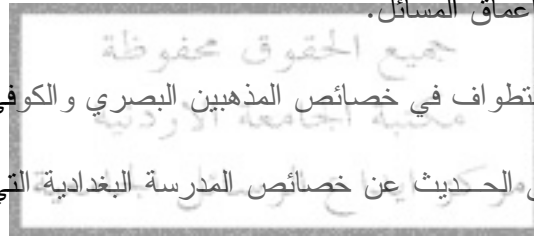
(١) البحث اللغوي عند العرب ١١٢.

(٢) الاقتراح ٥٦-٥٧، والمزهر ٢١١/١.

(٣) البحث اللغوي عند العرب ١١٤.

جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف، إلى غير ذلك، ومنها أن في كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء التأنيث، ومنها اصطحاب فعول وفعيل نحو أئيم وأئوم، ورحيم ورحوم... فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيقة فكما قالوا حنفي قياساً قالوا: شئني أيضاً قياساً<sup>(١)</sup>.

وواضح مما سقناه عن الأساتذة الباحثين أن ما ساقه الدكتور أحمد مختار عمر من اعتراضات على المنهج البصري يضعف عند طول التأمل والتدبر والنظر في بطون الكتب التي ألفها العلماء في العربية وأصولها وحق الباحث ألا تجري أحكامه على نحوٍ يكتفي بالظاهر فقط وينأى عن التغلغل في أعماق المسائل.



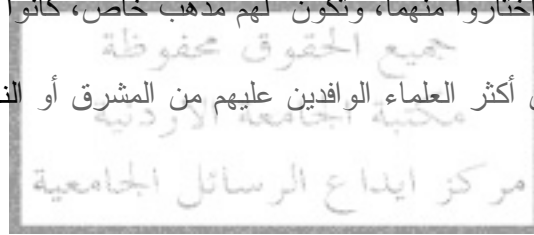
وبعد هذا التطواف في خصائص المذهبين البصري والكوفي أو المدرستين البصرية والكوفية نأتي إلى الحديث عن خصائص المدرسة البغدادية التي نشأت من امتزاج آراء المدرستين البصرية والكوفية. يقول الدكتور شوقي ضيف: "اتبع نحاة بغداد في القرن الرابع الهجري نهجاً جديداً في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعاً وكان من أهم ما هياً لهذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تلمذوا للمبرد وثعلب، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيها ويعنى بالتعمق في مصنفات أصحابهما، والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة. وكان من هذا الجيل من يغلب عليه الميل إلى الآراء الكوفية، ومن يغلب عليه الميل إلى الآراء البصرية، فاضطرب كتاب التراجم والطبقات إزاءهم، فمنهم من حاول تصنيف أفرادها في المدرستين الكوفية والبصرية على نحو ما صنع الزبيدي في طبقاته، ومنهم من أفردهم بمدرسة مستقلة كما صنع

(١) الخصائص ١/١١٥.

ابن النديم في الفهرست وإن كان قد أدخل فيهم نفراً ليس لهم نشاط نحوي مذكور مثل ابن قتيبة وأبي حنيفة الدينوري".<sup>(١)</sup>

أما المدرسة الأندلسية فهي انبثاق للجهود النحوية البصرية والكوفية والبغدادية السابقة مع عناية خاصة "بآراء البغداديين وخاصة أبا علي الفارسي وابن جني، ولا يكتفون بذلك بل يسبغون في اتجاههم من كثرة التعليقات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة، وبذلك يتيحون لمنهج البغداديين ضروباً من الخصب والنماء".<sup>(٢)</sup>

ويقول الأستاذ سعيد الأفغاني: "عكف علماء الأندلس إذن وطلابه على كتب البصريين والكوفيين فدرسوها واختاروا منهما، وتكوّن لهم مذهب خاص، كانوا فيه إلى مذهب البصريين أميل، وكذلك كان أكثر العلماء الوافدين عليهم من المشرق أو النازحين إليهم منهم لطلب العلم".<sup>(٣)</sup>



وأما المدرسة المصرية فقد كانت في أول نشأتها "شديدة النزوع إلى المدرسة البصرية، حتى إذا كان القرن الرابع الهجري أخذت مسرعة تترسم منهج المدرسة البغدادية وما شرعته من تصويب آراء المدرسة البصرية تارة، وتصويب آراء المدرسة الكوفية تارة ثانية، مع تركهما تارة ثالثة والأخذ بآراء المدرسة البغدادية، ومع النفوذ إلى آراء اجتهادية تارة رابعة".<sup>(٤)</sup>

### موقف أبي حيان من المذاهب النحوية أو المدارس النحوية:

ساق أبو حيان في كتابه "النكت الحسان في شرح غاية الإحسان" عدداً كبيراً جداً من النحاة يبلغ عددهم مائة وعشرين نحويّاً ولغوياً أو يزيد عدا الأعلام الذين ورد ذكرهم ولم يشتغلوا بالنحو كعبد الرحمن بن الأشعث، والإمام الشافعي، والمهلب بن أبي صفرة وغيرهم.

(١) المدارس النحوية ٢٤٥.

(٢) المصدر ذاته ٢٩٣.

(٣) من تاريخ النحو ٩٧.

(٤) المدارس النحوية ٣٧١.

وهؤلاء النحاة منهم البصريون: كالخليل وسيبويه والأخفش والمبرد وغيرهم، ومنهم الكوفيون كالكسائي والفراء وهشام الضرير، ومحمد بن سعدان الكوفي، ومنهم البغداديون كالزجاجي وابن خالويه والفارسي وابن جني، ومنهم الأندلسيون كابن خروف، وابن الخباز وأبي علي الشلوبين، وابن هشام الخضراوي، وابن عصفور، وابن مالك وغيرهم.

ويلحظ القارئ أن علماء الأندلس قد أخذوا نصيباً من الذكر طيباً، لأن أبا حيان أندلسي وإن كان قد فارق الأندلس إلى مصر فيما بعد. كما نلاحظ في هذا الكتاب ذكر عدد من شيوخ أبي حيان منهم: أبو الحسن الأبيدي المتوفى ٦٥٩هـ،<sup>(١)</sup> وأبو علي بن أبي الأحوص المتوفى ٦٧٩هـ،<sup>(٢)</sup> وأبو الحسن بن الضائع المتوفى ٦٨٠هـ،<sup>(٣)</sup> وأبو الحسين بن أبي الربيع المتوفى ٦٨٨هـ،<sup>(٤)</sup> وبهاء الدين بن النحاس المتوفى ٦٩٨هـ،<sup>(٥)</sup> وأبو جعفر بن عبد النور المتوفى ٧٠٢هـ،<sup>(٦)</sup> وأبو جعفر بن الزبير المتوفى ٧٠٨هـ.<sup>(٧)</sup>

ويشيع في كتاب النكت تعبير أصحابنا من مثل قوله:

"ومجرور مثاله: مُرٌّ بزَيْدٍ، ولم يخالف أحد من أصحابنا في جواز نيابة المجرور إلا

السهيلي فإنه منع ذلك وتبع في ذلك بعض الكوفيين."<sup>(٨)</sup>

ويقول في موضع ثانٍ: "أو تكثير ثانيهما غير قابل آل نحو: ظننت أفضل منك هو

أفضل من عمرو ودخول الفصل بين نكرتين مختلف في جوازه واختار جوازه متأخرو

أصحابنا."<sup>(١)</sup>

(١) انظر النكت ٧٥.

(٢) انظر النكت ٢٥٩.

(٣) انظر النكت ١١٨، ١٢٨، ١٧١.

(٤) انظر النكت ٧٧.

(٥) انظر النكت ٤٧.

(٦) انظر النكت ٣٩.

(٧) انظر النكت ٦٦، ١٣٥.

(٨) النكت الحسان ٥٤.

ويقول في موضع ثالث: "ولا يقع نحو: أين خبراً لـ "ليس" فلا يقال أين ليس زيدٌ

بخلاف أين كان زيد وقد حكى إجازة ذلك بعض أكابر أصحابنا." (٢)

وقوله: "وقد أجاز الكسائي وتبعه أبو ذر من أصحابنا أن يعود الضمير على "الذي" غير

غائب وإن لم يكن الذي خبراً عن حاضر." (٣)

ويقول في موضع خامس: "وهذا التقسيم بالنسبة إلى القريب والوسط والبعيد -يقصد

أسماء الإشارة- ذكره أصحابنا وذكر ابن مالك من أصحابنا أن المشار إنما ينقسم إلى قريب

وبعيد فقط." (٤)

ويقول في موضع آخر: "وهذا التفصيل الذي ذكرناه في كذا بالنسبة إلى ما يُكنى به عنه

فصله المبرد وتبعه أصحابنا إلا ابن خروف فإنه ردّ تفصيل المبرد." (٥)

ويلاحظ من النصوص التي سقناها أن الأعلام الذين وصفهم بالأصحاب هم أندلسيون،

ويلاحظ أيضاً أنهم ليسوا متفقين تماماً فقد يخالف أحدهم ويتبع الكوفيين أو يتبع البصريين فضلاً

عن أن الخلاف بين ابن مالك وأبي حيان معروف وبخاصة في مسألة الاحتجاج بالحديث (٦).

قال السيوطي: "قال أبو حيان في شرح التسهيل قد أكثر هذا المصنف - يعني ابن مالك -

من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت أحداً

من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره." (٧)

(١) المصدر ذاته ٦١.

(٢) النكت الحسان ٦٨.

(٣) المصدر ذاته ١٨٩.

(٤) المصدر ذاته ٤٤.

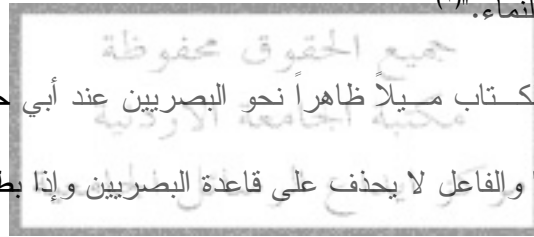
(٥) المصدر ذاته ١٧٣.

(٦) انظر المدارس النحوية ٣٢٢.

(٧) الاقتراح في علم أصول النحو ٥٢.



وفي رأي ابن الطيب بلغ خلاف أبي حيان مع ابن مالك إلى حد التحامل عليه يقول ابن الطيب الفاسي: "فقد أطال كعادته عفا الله عنه في التحامل على الإمام ابن مالك بلا طائل".<sup>(١)</sup> ومع هذا فقد عدّ أبو حيان فيما سلف ابن مالك من الأصحاب، وأغلب الظن أن هؤلاء الأصحاب هم النحاة الذين يُؤلفون المدرسة الأندلسية القائمة على الانتخاب والاختيار بين المذهبين: البصري والكوفي والذين هم امتداد للمذهب البغدادي ويطلع مذهبهم تعدد الآراء والاحتفاء بالتعليقات النحوية والخلاف النحوي وهم على وجه الدقة امتداد لمنهج البغداديين القائم على الانتخاب بين المذهبين البصري والكوفي أساساً "وبذلك يتيحون لمنهج البغداديين ضرورياً من الخصب والنماء".<sup>(٢)</sup>



ونجد في الكتاب ميلاً ظاهراً نحو البصريين عند أبي حيان يظهر هذا من خلال تصريحه أحياناً كقوله: "والفاعل لا يحذف على قاعدة البصريين وإذا بطل أن يكون محذوفاً تعين أن يكون مضمراً".<sup>(٣)</sup>

وقال في موضع ثانٍ: "وهذا مذهب البصريين وهو الصحيح".<sup>(٤)</sup>

وقال في موضع ثالث: "ولا يتقدم على عامله -يعني لا يتقدم الفاعل على عامله- لا يقال في قام زيد، زيد قام على أن يكون زيد فاعلاً مقدماً وقد أجاز ذلك الكوفيون، وفائدة الخلاف تظهر في التنثية والجمع فنقول على رأي الكوفيين الزيدان قاما والزيدون قام ولا يجوز ذلك على رأي البصريين بل لابد من الضمير المطابق في قام".<sup>(٥)</sup>

(١) شرح الاقتراح ٢٠٦، وانظر ص ٢٠٨ كذلك.

(٢) المدارس النحوية ٢٩٣.

(٣) النكت الحسان ٧٧.

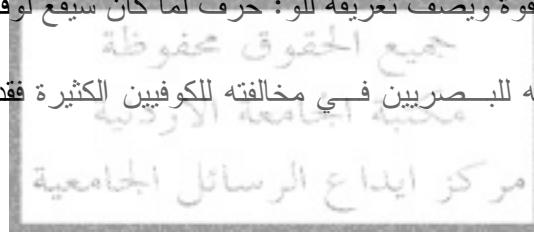
(٤) المصدر ذاته ٦٢.

(٥) المصدر ذاته ٥٠-٥١.

ويقول في موضع رابع: بأن الفاعل لا يحذف إلا مع المصدر أو منوباً عنه "نصّ البصريون على أن الفاعل لا يجوز حذفه خلافاً للكوفيين ونصوا في باب المصدر على جواز حذفه، وكذلك في باب المفعول الذي لم يسم فاعله لنيابته عنه".<sup>(١)</sup>

وذهب مذهب البصريين في أنّ ما العاملة عمل ليس تعمل بشرط عدم اقترانها بإنّ الزائدة قال: "بشرط فقد إنّ، يعني أن لا تزداد إن بعد (ما) فإنها إذا زيدت بطل عمل ما نحو: ما إن زيد فاضل... ولم يشترط الكوفيون فقد إن بعد ما فأجازوا النصب فيقولون ما إن زيد فاضلاً".<sup>(٢)</sup>

ويؤيد سيبويه بقوة ويصف تعريفه للو: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره بأنه المطرد<sup>(٣)</sup>. ويظهر ميله للبصريين في مخالفته للكوفيين الكثيرة فقد خالفهم في أن ليس أداة عطف.<sup>(٤)</sup>



وخالف الكوفيين أيضاً في باب المبتدأ حين اشترط كالبصريين "أن يعتمد على أداة نفي أو استفهام أو يكون في نفسه اسماً يقتضي النفي نحو: غيرُ مضروب زيدٌ لأنه في معنى: ما مضروب زيد ويرفع ظاهراً أو ضميراً منفصلاً نحو: أراغب أنت عن آلهتي، وأراغب أنتما، وأراغب أنتم خلافاً للكوفيين".<sup>(٥)</sup>

وخالف الفراء في أن إلا الاستثنائية حرف مركب<sup>(٦)</sup>.

وخالف الكوفيين في إجازتهم الثلاثة الرجال بإدخال أل على الثلاثة والرجال وقال: "مما

حكى أبو زيد عن عرب ليسوا بفصحاء".<sup>(١)</sup>

(١) النكت الحسان ٥١.

(٢) المصدر ذاته ٧٣-٧٤.

(٣) انظر المصدر ذاته ٢٩٩.

(٤) انظر المصدر ذاته ٦٩.

(٥) المصدر ذاته ٥٧.

(٦) انظر المصدر ذاته ٢٩٠.

وخالف الكوفيين في جواز الرفع بعد حتى في الموجب عندما يكون غير سبب  
قال: "والموجب إما أن يكون سبباً أو غير سبب، وغير السبب نحو: سرت حتى تطلع الشمس  
ويجب النصب خلافاً للكوفيين في جواز الرفع." (٢)

ويرى أبو حيان أن أحسن في ما أحسن زيداً فعل جامد لبنائه على الفتح، وليس باسم  
خلافاً للكوفيين. (٣)

ويخالف الكوفيين أيضاً ويرى رأي البصريين في أن نعم وبئس فعلاّن وليس باسمين. (٤)  
ويرى رأي البصريين ويخالف الكوفيين في أن اسم الفاعل يعمل معتمداً على نفي أو  
استفهام أو شبهه ولا يعمل مصغراً ولا يوصف قبل العمل. (٥)

وخالف الكوفيين في دخول لام الابتداء في خبر لكن وعدّ ذلك شاذاً. (٦)

ويؤكد ما نقوله قول ابن الطيب الفاسي: "وقد كان الكثير من الأئمة المتأخرين لا  
يخرجون عن مذهب البصريين كابن عصفور فقد ذكر ابن هشام أنه لا يكاد يخرج عن مذاهب  
البصريين وقلده في ذلك أبو حيان". (٧)

ويقول الدكتور شوقي ضيف: "ودائماً نراه يتعبد لسببويه وجمهور البصريين مما جعله  
يقف في صف مقابل لابن مالك وما انتهجه لنفسه من متابعة الكوفيين كثيراً في آرائهم." (٨)

(١) المصدر ذاته ١٧٠.

(٢) النكت الحسان ١٤٧-١٤٨.

(٣) المصدر ذاته ١٣٦.

(٤) انظر النكت الحسان ١٣٢، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٩٧ مسألة ١٤.

(٥) انظر النكت الحسان ٩١-٩٢.

(٦) انظر المصدر ذاته ٨٤.

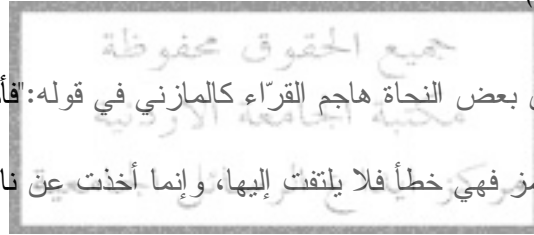
(٧) شرح الاقتراح ٢٠٩.

(٨) المدارس النحوية ٣٢٢.

غير أن تأييده للبصريين ليس تأييداً مطلقاً فقد خالف المبرد في إنكاره لغة من يلزم  
المتنى الألف مطلقاً، قال: "فإنكار المبرد لهذه اللغة لا يلتفت إليه. وعلى هذه اللغة أحسن ما خرج  
قوله تعالى: إن هذان لساحران في قراءة من قرأ بالألف."<sup>(١)</sup>

وقد أيد سيبويه في اعمال أمثلة المبالغة لأن السماع جاء باعمالها نظماً ونثراً خلافاً  
لأكثر البصريين في منع اعمال فعيل وفعل.<sup>(٢)</sup>

وهو يعلي من شأن القراءة القرآنية ويعتد بها يقول: "وينبغي أن يبني على ذلك ولا  
يُجعل شاذاً وإذا كنا نبني القواعد بقول عربي نقل بالآحاد، فلأن نبني على ما نقل بالتواتر من  
كلام الله تعالى أولى."<sup>(٣)</sup>



ومعروف أن بعض النحاة هاجم القراء كالمازني في قوله: "فأما قراءة من قرأ من أهل  
المدينة معائش بالهمز فهي خطأ فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن  
يدرِي ما العربية وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا، وقد قالت العرب مصائب فهمزوا وهو  
غلط."<sup>(٤)</sup>

في الوقت الذي أشار أبو حيان إلى هذه القراءة ووصفها بأنها قراءة شاذة ولم يقل إنها  
لحن أو خطأ.<sup>(٥)</sup>

ويؤكد موقفه المتعاطف مع القراءات أنه علّق على المازني في البحر المحيط حين  
وصف هذه القراءة باللحن والخطأ بقوله: "ولسنا بمتعبدين بأقوال أهل البصرة."<sup>(٦)</sup>

(١) النكت الحسان ١٩٢-١٩٣.

(٢) انظر النكت ٩٢.

(٣) المصدر ذاته ١٧٩.

(٤) المنصف ٣٠٧/١.

(٥) انظر النكت ٢٥٥.

(٦) البحر المحيط ٧٤/٤.

وقد عرف عند الكوفيين اعتدادهم بالقراءات القرآنية أكثر من البصريين وعرف عند بعض البصريين كالمبرد والمازني طعنهم في بعض القراءات السبع المتواترة. وممن حمل البصريين هذا الوزر صاحب الإنصاف.<sup>(١)</sup> غير أن الدكتور شوقي ضيف يُحمل الفراء هذه المسؤولية يقول: "إن البصريين الذين خطأوا بعض القراءات إنما اقتدوا في ذلك بالفراء".<sup>(٢)</sup> ويقول في موضع ثانٍ في قراءة: واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام بجر الأرحام" وقد حمل صاحب الإنصاف البصريين مسؤولية تضعيف هذه القراءة مع أن الفراء -كما رأينا- هو أول من ضعفها وتبعه في ذلك المبرد فحمل ذلك النحاة على البصريين عامة.<sup>(٣)</sup>

وينتهي الدكتور شوقي ضيف إلى تحميل الفراء الطعن في القراءات قال: "لقد كان المازني والمبرد وأضرابهما ممن توقفوا بإزاء بعض القراءات متابعين له مقتادين به وبذلك يسقط جل ما نسبته صاحب الإنصاف إلى البصريين دون الكوفيين من إنكار بعض القراءات."<sup>(٤)</sup> هذا الرأي الذي أصدره الدكتور شوقي ضيف رأي يُحترم غير أن أبا حيان حين نصر القراءة القرآنية كان قد استقر في نفسه أن البصريين أو بعض البصريين هم الذين حملوا لواء إنكار بعض القراءات مما يجعل أبا حيان في موقفه هذا في كتابه النكت وفي هذه المسألة مشايحاً للكوفيين وسن فصل القول - إن شاء الله - بشأن القراءة القرآنية وموقف النحاة منها في الفصل الثالث من هذه الأطروحة.

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ٦٠ و٦٥، وانظر النحو العربي نقد وبناء ٤٠.

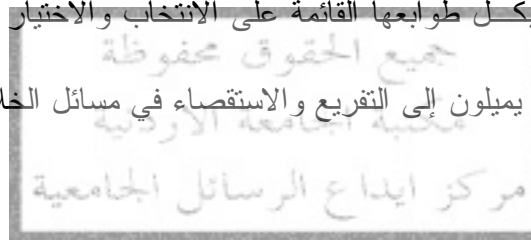
(٢) المدارس النحوية ٢١٩.

(٣) المدارس النحوية ٢٢٠، وانظر مثلاً آخر في الفصل بين المتضايقين في المدارس النحوية ٢٢١.

(٤) المدارس النحوية ٢٢٣.

ويعضد ما نقوله من أنّ أبا حيان يأخذ برأي الكوفيين أحياناً، ما يذكره الدكتور شوقي ضيف: "وليس معنى ذلك أنه رفض جميع آراء الكوفيين فقد كان يختار من حين إلى حين بعض آرائهم".<sup>(١)</sup>

وصفوة القول: إن أبا حيان مع ميله الواضح للبصريين ومخالفته الواضحة للكوفيين لا نستطيع أن نصفه بأنه بصري وإنما مذهبه يقوم على الانتخاب والاختيار والانتقاء من المذاهب النحوية المختلفة مع ميل للبصريين ويمتاز أبو حيان بشخصية قوية واعية تأخذ وترد وتقبّح وتحسن وتقر وترفض ونحو ذلك مما هو شائع في تضاعيف الكتاب، فأبو حيان واحد من المدرسة الأندلسية بكل طوائعها القائمة على الانتخاب والاختيار كما أنّ مسلكه هو مسلك المتأخرين عموماً الذين يميلون إلى التفريع والاستقصاء في مسائل الخلاف دون الالتزام بمذهب معين.



### ثانياً: آراؤه النحوية:

عقد أبو حيان في آخر كتابه حديثاً عن الضرورة في الشعر والسجع قال: "ليس من شرطه الاضطرار عندنا كما يفهم من ظاهر لفظ ضرورة بل ما يختص بالشعر ولا يوجد في النثر تسمية ضرورة، سواء أكان الشاعر اضطر إليه أم لا".<sup>(٢)</sup>

ورأي أبي حيان هذا هو رأي الجمهور كما نصّ عليه ابن الطيب المغربي في شرح

الاقتراح.<sup>(٣)</sup> وإلى مختار أبي حيان ذهب ابن عصفور وأبو إسحق الشاطبي.<sup>(٤)</sup>

(١) المدارس النحوية ٣٢٢.

(٢) النكت الحسان ٣٠٠.

(٣) انظر شرح الاقتراح ١١٥ وما بعدها، والضرائر الشعرية للألوسي ٧.

(٤) انظر شرح الاقتراح ١٤٠.

وثمة رأي ثانٍ لابن مالك وهو أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة.<sup>(١)</sup> وهذا الرأي هو مذهب سيبويه،<sup>(٢)</sup> وإلى هذا الرأي ذهب أيضاً ابن الطيب في شرح الاقتراح فقال: "الذي ذهب إليه ابن مالك هو الذي يجب أن يكون المعول عليه والمصير إليه لأن ما لا مندوحة للشاعر عنه هو الذي تحقق فيه مانع القياس في السعة، وأما ما لا عنه مندوحة فلا سبيل للجزم بأنه ارتكبه لأجل الشعر."<sup>(٣)</sup>

ويقول أبو حيان دفاعاً عن رأيه وهو رأي الجمهور كما تقدم "لو اعتبر عدم المندوحة في الضرورة لم يوجد، إذ ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالته ونظم تركيب غيره، وإنما نعني بالضرورة أن ذلك من تراكيبيهم المختصة في الشعر لا يقع في النثر."<sup>(٤)</sup> وإلى مثل هذا ذهب أبو إسحق الشاطبي.<sup>(٥)</sup>

وهناك رأي ثالث في الضرورة ساقه ابن فارس في كتابه الصحاح إذ عدّ الضرورة لحناً أو خطأ قال: "فأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك ولا معنى لقول من يقول إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره. بما لا يجوز ولا معنى لقول من قال:

ألم يأتيك والأبناء تنمي

وهذا وإن صح وما أشبهه من قوله:

لما جفا إخوانه مصعباً

(١) انظر الكوكب الدرّي ٤٣٠، وشرح الاقتراح ١٣٨، والضرائر الشعرية ٧.

(٢) انظر شرح الاقتراح ١٤٢، والضرائر الشعرية ٧.

(٣) شرح الاقتراح ١٤٢.

(٤) شرح الاقتراح ١٣٩، والضرائر الشعرية ٨.

(٥) انظر شرح الاقتراح ١٤٠.

فكله غلط وخطأ وما جعل الله الشعراء معصومين يسوقون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول وما أبتته العربية في أصولها فمردود"<sup>(١)</sup>.

ونسى ابن فارس أن الضرائر سماعية هكذا سمعت عن الشعراء والعرب الذين يحتج بكلامهم وقد بيّن ابن جنى في الخصائص أنه "كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا، وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك"<sup>(٢)</sup>.

وينبني على ما ذكره ابن جنى وغيره ما فصله أبو حيان في أقسام الضرورة فقد جعل أبو حيان الضرورات قسمين: قسم ينقاس كصرف ما لا ينصرف وتوين المنادى المضموم وإشباع حرف الروي وقطع همزة الوصل ووصل همزة القطع ونحو ذلك مما فصله<sup>(٣)</sup>.

وقسم لا ينقاس كإشباع الكسرة في الدراهم وإشباع الضمة في فأنطور وإشباع الفتحة في العقراب<sup>(٤)</sup>. ومن الضرائر التي لا تنقاس أيضاً مد المقصور على خلاف فيه ومنع صرف ما ينصرف على خلاف فيه أيضاً ونحو ذلك<sup>(٥)</sup>.

وما عبّر عنه أبو حيان بالضرائر التي تنقاس والضرائر التي لا تنقاس هو ما عبّر عنه ابن عصفور بقوله: "يجوز القياس على ما كثر استعماله من ذلك وما لم يكن يكثر فلا سبيل للقياس عليه"<sup>(٦)</sup>.

(١) الصاحبى ٤٦٨-٤٦٩.

(٢) الخصائص ٣٢٣/١-٣٢٤، وانظر الضرائر الشعرية ١٠.

(٣) انظر النكت ٣٠٠-٣١٢.

(٤) انظر الشواهد الشعرية في كتاب النكت الحسان ٣١٢.

(٥) انظر النكت ٣١٢-٣١٤.

(٦) المقرب ٢/٢٠٦.



وهو ما عبر عنه حازم بقوله: "الضرائر الشائعة منها المستقبح وغيره وهو ما لا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف، وقد تستوحش منه في البعض كالأسماء المعدولة وأشد ما تستوحشه تنوين أفعال منه... وأقبح الضرائر الزيادة المؤدية لما ليس أصلاً في كلامهم كقوله: أدنو فأنظور أي أنظر... وكذلك النقص المجحف".<sup>(١)</sup>

ويرى أبو حيان أيضاً أن الضرائر الشعرية ضرب من الكلام يضطر إليه الشاعر يحاول به وجهاً. قال سيبويه: وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً".<sup>(٢)</sup>

اختار أبو حيان في المثني وجمع المذكر السالم أن يعربا بحركات مقدره على الأحرف وهو مذهب البصريين<sup>(٣)</sup> وقد فصل أبو البركات الأنباري الكلام في هذه المسألة في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف<sup>(٤)</sup>.

أجاز الكسائي والفراء وأبو عبيد بناء الفعل على غير المفعول به مع وجوده فإن فقد المفعول به تساوت البواقي في الجواز واختار ابن معط إقامة المجرور، واختار ابن عصفور إقامة المصدر، واختار أبو حيان إقامة ظرف المكان.<sup>(٥)</sup>

اختار أبو حيان في باب أعطى وأخواتها إقامة المفعول الأول مقام الفاعل، وأوجب إقامة الأول في باب ظن وأخواتها<sup>(٦)</sup>.

اختار أبو حيان أن صيغة الفعل المبني للمجهول صيغة محولة عن الفعل المبني للمعلوم خلافاً للكوفيين والمبرد الذين ذهبوا إلى أنهما صيغتان مستقلتان.<sup>(٧)</sup>

(١) المزهر ١/١٨٨-١٨٩، والاقتراح ٤٢.

(٢) النكت الحسان ٣١٤، والضرائر الشعرية ١٠.

(٣) انظر النكت ٣٨.

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثالثة ٣٣ وما بعدها.

(٥) انظر النكت ٥٥.

(٦) انظر المصدر ذاته ٥٦.

(٧) انظر المصدر ذاته ٥٧.

اختار أبو حيان أن ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب.<sup>(١)</sup>

اختار أبو حيان ترجيح نصب الاسم المتقدم في الاشتغال إذا سبق بهمزة الاستفهام أو بما ولا النافيتين أو بحيث أو إذا كان منصوباً نصاً،<sup>(٢)</sup> واختار التساوي في الرفع والنصب إذا عطفنا على جملة ذات وجهين والمراد بذات الوجهين التي تحتوي على جملة كبرى وجملة صغرى مثل زيد ضربته وعمرو أكرمته، أو الاسمية الصدر الفعلية العجز<sup>(٣)</sup>.

أجاز أبو حيان أن يخبر بالجملة الطلبية في مثل زيد اضربه لأن الخبر عنده ما تمت به فائدة الإسناد خلافاً لابن السراج الذي ظن أن الخبر ما احتمل الصدق أو الكذب، ومقتضى هذا الظن الاحتياج إلى تقدير خبر محذوف وهو أقول مثلاً<sup>(٤)</sup>.

يقول أبو حيان: "فإن أصدرت الجملة الخبرية بماض لم يقع خبراً لصار وما بعدها، فلا تقول: صار زيد قام، ولا ما زال زيد علم، وكذلك الباقي لتناقض المعنى، ودل ذلك على أن ما قبل صار يجوز وقوع الماضي خبراً لها وهو المختار."<sup>(٥)</sup>

يرى أبو حيان أن ظل تأتي بمعنى دام أي تأتي تامة، خلافاً للحكم بن رختاط.<sup>(٦)</sup>

يرى أبو حيان رأي البصريين في أن لا تعمل عمل ليس مع أن أعمالها عمل ليس كما

يقول قليل<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر النكت الحسان ٦١.

(٢) انظر المصدر ذاته ٦٢-٦٣.

(٣) انظر المصدر ذاته ٦٣.

(٤) انظر المصدر ذاته ٦٨.

(٥) النكت ٦٩.

(٦) انظر المصدر ذاته ٧٠.

(٧) انظر المصدر ذاته ٧٦.

أجاز أبو حيان أن تعمل لا عمل ليس في المعرفة والنكرة إلحاقاً لها بليس كما في قول

الشاعر:

تعزّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزرّ مما قضى الله باقياً

وكما في قول الشاعر:

وحلّت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن حبها متراخياً<sup>(١)</sup>

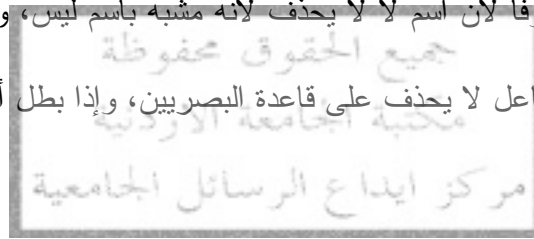
تابع أبو حيان شيخه أبا الحسين بن أبي ربيع في أن أصل لات ليس فأبدلت من السين

التاء قال: "ومما يقوي عندي أن أصل لات ليس كما ذكر أن اسمها لا يكادون يلفظون به وهو لا

يجوز أن يكون محذوفاً لأن اسم لا لا يحذف لأنه مشبه باسم ليس، واسم ليس لا يحذف، لأنه

مشبه بالفاعل، والفاعل لا يحذف على قاعدة البصريين، وإذا بطل أن يكون محذوفاً تعين أن

يكون مضمراً<sup>(٢)</sup>.



أجاز أبو حيان اعمال إن وأجاز إلغائها خلافاً للكوفيين الذين ذهبوا إلى أنها لا تعمل إن

خفت وحجة أبي حيان في اعمال إن مخففة ما ثبت في القرآن ونقل الثقات<sup>(٣)</sup>.

لا يجيز أبو حيان وفاقاً للبصريين وخلافاً للكسائي في تقدم معمول اسم الفعل عليه<sup>(٤)</sup>.

اختلف في الجر بـ "رُب" أم "بالواو" التي تعرف بواو رُبِّ، واختار أبو حيان أن الجر

يكون بهما، لأن قاعدة البصريين أن حروف الجر لا تعمل مضمرة<sup>(٥)</sup>.

اختار أبو حيان أن إضافة جميع المشتقات إضافة غير محضة إلا إضافة الصفة المشبهة

وإضافة أفعال التفضيل خلافاً للكوفيين<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر النكت الحسان ٧٦.

(٢) السابق ٧٧.

(٣) انظر السابق ٨٧-٨٨.

(٤) انظر السابق ٩٣.

(٥) انظر السابق ١١١.

(٦) انظر السابق ١١٩.

اختار في اسم التفضيل المطابقة في الإضافة نحو: زيدٌ أفضل القوم، والزيدان أفضلًا

القوم، والزيدود أفضلوا وأفاضل القوم وكذا في المؤنث. (١)

يرى أبو حيان أن أحسن في: ما أحسن زيداً فعل جامد وليس باسم خلافاً للكوفيين (٢).

اختار أبو حيان أن لن بسيطة وليست مركبة من لا وأن خلافاً للخليل. (٣)

اختار في مهما أنها بسيطة، لأن التركيب خلاف الأصل. (٤)

ذهب مذهب البصريين في أن الوصف يقع مبتدأ، إذا اعتمد على نفي أو استفهام أو كان

في نفسه اسماً يقتضي النفي نحو: غير مضروب زيد لأنه في معنى ما مضروب زيد ويرفع

ظاهراً أو ضميراً منفصلاً نحو: أرغب أنت عن آلهتي وأرغب أنتما، وأرغب أنتم خلافاً

للكوفيين. (٥)

يذهب مذهب سيبويه في أن (لو) حرف لما كان سيقع لوقوع غيره. (٦)

ذهب إلى أن إلا حرف بسيط لا مركب خلافاً للفراء، الذي زعم أنه من إن المخففة ولا

التي للنفي (٧).

ذهب مذهب البصريين في أن طلحة يجمع على طلحات ولا يقال طلحون خلافاً

للكوفيين. (٨)

(١) انظر النكت الحسان ١١٩.

(٢) انظر السابق ١٣٦.

(٣) انظر السابق ١٤٣.

(٤) انظر السابق ١٥١.

(٥) انظر السابق ٥٣.

(٦) انظر السابق ٢٩٩.

(٧) انظر السابق ٢٩٠.

(٨) انظر السابق ١٩٥-١٩٦.

ذهب إلى أن الهمزة في أيمن الله همزة وصل خلافاً للفراء الذي ذهب إلى أنها همزة

قطع<sup>(١)</sup>.

أجاز أبو حيان ثلاثة الرجال بدلاً من الثلاثة الرجال مخالفاً بذلك الكوفيين<sup>(٢)</sup>.

رأى رأي البصريين في أنّ اسم الفاعل يعمل معتمداً ولا يعمل مصغراً ولا يوصف قبل

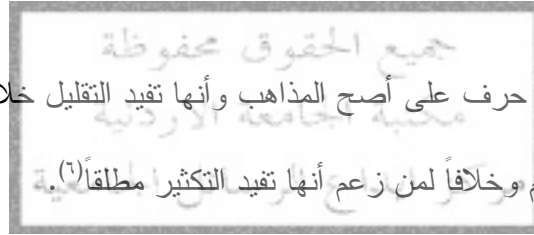
العمل<sup>(٣)</sup>.

أجاز اعمال فعيل وفعل من أمثلة المبالغة خلافاً لأكثر البصريين<sup>(٤)</sup>.

ذهب مذهب البصريين في أنّ المصدر يعمل مظهراً ولا يعمل مضمرًا خلافاً

للكوفيين<sup>(٥)</sup>.

يرى أن رب حرف على أصح المذاهب وأنها تفيد النقليل خلافاً للكسائي وابن الطراوة



الذين ذهبوا إلى أنها اسم وخلافاً لمن زعم أنها تفيد التكثر مطلقاً<sup>(٦)</sup>.

يرى أن لما المعروفة بلما الحينية حرف وجوب الوجوب وفقاً لسببويه<sup>(٧)</sup>.

عدّ أبو حيان لغة من يلزم المثني الألف مطلقاً لغة مشهورة" نقلها أكابر النحويين

واللغويين كأبي الخطاب البصري وأبي زيد وأبي عبيد والفراء وغيرهم، فإنكار المبرد لهذه اللغة

لا يلتفت إليه، وعلى هذه اللغة أحسن ما خرج قوله تعالى: إن هذان لساحران في قراءة من قرأ

بالألف<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر السابق ١٩١.

(٢) انظر السابق ١٧٠.

(٣) انظر السابق ٩١-٩٢.

(٤) انظر السابق ٩٢.

(٥) انظر السابق ٩٢.

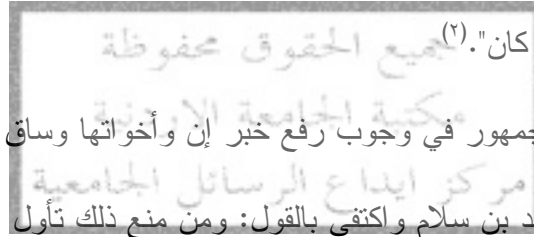
(٦) انظر السابق ٢٩٤.

(٧) انظر النكت ٢٩٨، وشرح قطر الندى وبل الصدى ٤٣.

(٨) النكت الحسان ١٩٢-١٩٣.

يقول أبو حيان: "المضاف إلى ضمير مجرور رب كمجرور رُبَّ نحو: رُبَّ رجل وأخيه  
يقولان ذلك وإنما جاز ذلك لأن ضمير النكرة عند بعضهم نكرة وعندنا أنه معرفة وإنما جاز  
ذلك لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل لأن رب لم تباشره."<sup>(١)</sup>  
وعلق الأسنوي على ذلك بقوله:

"مجرور رُب لا يكون إلا نكرة فلا يجوز أن يكون ضميراً لكونه معرفة ويجوز أن  
يعطف على مجرورها مضاف ومنه قولهم: رب شاة وسخلتها، ورب رجل وابنه كذا قال  
الأخفش وغيره، واختاره أبو حيان وعلّله في شرح الغاية وغيرها بما سبق وهو أنه يغتفر في  
الثواني ما لا يغتفر في الأوائل قلنا: مما ذكره شيخنا عجيب فإن ضمير النكرة نكرة عند سيبويه



نص على ذلك في باب كان."<sup>(٢)</sup>  
أخذ برأي الجمهور في وجوب رفع خبر إن وأخواتها وساق آراء من أجازوا النصب  
من مثل الكسائي ومحمد بن سلام واكتفى بالقول: ومن منع ذلك تأول هذا كله، ومقتضى كلامه  
أنه مع التأويل لأنه سبق أن قال: خبر إن واجب الرفع."<sup>(٣)</sup>

بقي أن نشير إلى عدد من المصطلحات التي ساقها أبو حيان:

- عبّر عن بدل الكل من كل ببديل شيء من شيء، ورأى أن بدل النسيان قياسي لا  
سماعي<sup>(٤)</sup>.
- يعبر في بعض الأحيان بالكسر بدلاً من الجر.<sup>(٥)</sup>
- المفعول الذي لم يسم فاعله<sup>(٦)</sup> ويريد به نائب الفاعل، وهذا المصطلح على هذا النحو  
قديم فقد أورده أبو البركات الأنباري في "مع الأدلة"<sup>(١)</sup> وعبر عنه المبرد في المتقضب  
بالمفعول الذي لا يذكر فاعله<sup>(٢)</sup>.

(١) النكت الحسان ١١٢.  
(٢) الكوكب الدرّي ٣٩٤.  
(٣) انظر النكت ٨١-٨٢.  
(٤) انظر السابق ١٢٤.  
(٥) انظر السابق ١٥٤.  
(٦) انظر النكت الحسان ٥٠ و٥٦.

كما استخدم أبو حيان مصطلح نائب الفاعل،<sup>(٣)</sup> ومعروف أن أول من أطلق مصطلح

نائب الفاعل هو ابن مالك في قوله في الألفية:

"ينوب مفعول به عن فاعل فيما له كنييل خير نائل".<sup>(٤)</sup>

وقد أثر ابن هشام مصطلح نائب الفاعل على مصطلح ما لم يسم فاعله<sup>(٥)</sup>.

- يعبر عن نون النسوة بنون الإناث.<sup>(٦)</sup> ولم ينفرد أبو حيان بهذا التعبير<sup>(٧)</sup>.
- عبّر عن باب التنازع بباب الاعمال والمصطلحان واردان في كتب النحاة قال ابن هشام:  
"يسمى هذا الباب باب التنازع وباب الاعمال أيضاً".<sup>(٨)</sup>
- عبر عن جمع المؤنث السالم بـ "ما جمع بألف وتاء مزيدتين" قال أبو حيان: "إنما عدل عن قولهم جمع المؤنث السالم لأنه ليس بحاصر لما نُصب بالكسرة. ألا ترى أن حمات ودينيرات وجبالاً راسيات مما نُصب بالكسرة وليس بجمع مؤنث سالم".<sup>(٩)</sup> وهذا الرأي سبقه إليه ابن مالك<sup>(١٠)</sup>.

يلاحظ أن الكثرة الكاثرة من الآراء النحوية التي ضمّها كتاب النكت هي مختارات يميل

فيها أبو حيان إلى أهل البصرة ميلاً ظاهراً قوياً ويأخذ بآراء أهل الكوفة أحياناً والقليل من هذه

الآراء آراء اجتهادية تفرد بها أبو حيان.

(١) انظر لمع الأدلة ٩٣.  
 (٢) انظر المقتضب ٥٠/٤.  
 (٣) انظر النكت ٥٧-٥٨.  
 (٤) شرح ابن عقيل ١/٤٩٩.  
 (٥) انظر شذور الذهب ١٥٩.  
 (٦) انظر النكت الحسان ١٣٢.  
 (٧) انظر رصف المباني ٣٣٢.  
 (٨) شرح قطر الندى وبل الصدى ١٩٨.  
 (٩) النكت الحسان ٣٦.  
 (١٠) انظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١٣٢.

# الفصل الثالث

## الاحتجاج عند أبي حيان

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

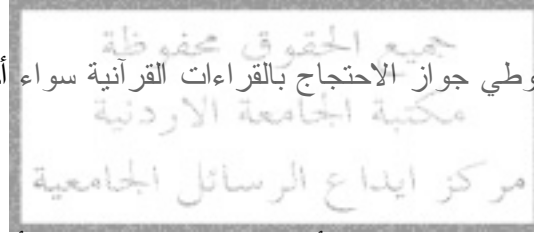


## أولاً: الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته:

القرآن الكريم قمة الإعجاز والبيان والفصاحة يحتج به في إثبات القواعد الكلية للسان العربي وهو: "الكلام المعجز المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم المكتوب في المصاحف، المنقول عنه بالتواتر، المتعبد بتلاوته."<sup>(١)</sup>

وقد فرق الزركشي بين القرآن والقراءة القرآنية فقال: "واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقل وغيرها."<sup>(٢)</sup>

ويرى السيوطي جواز الاحتجاج بالقراءات القرآنية سواء أكانت متواترة أم آحاداً أم شاذة"<sup>(٣)</sup>.



بل يمضي السيوطي إلى أبعد من هذا فيقول: "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة."<sup>(٤)</sup>

ويبدو أن الأمر ليس كما يقول السيوطي فقد نسب بعض النحاة كالفرء والمبرد والمازني والزمخشري بعض القراءات إلى اللحن، أو الخطأ، أو الوهم، أو الغلط، أو الضعف، أو الشذوذ، ونحو ذلك"<sup>(٥)</sup>.

(١) مباحث في علوم القرآن ٢١.

(٢) البرهان في علوم القرآن ١/٣١٨.

(٣) انظر الاقتراح ٤٨.

(٤) الاقتراح ٤٨.

(٥) انظر الاقتراح ٤٩، وشرح الاقتراح ١٨٥ وما بعدها، والمدارس النحوية ٢١٩-٢٢٣، مدرسة الكوفة ٣٣٧ وما بعدها، البحث اللغوي عند العرب ١١ وما بعدها.

وسنسوق بعض الأمثلة الدالة على تخطئة أو تلحين بعض النحاة لبعض القراءات، يقول المازني في قراءة نافع معائش بالهمز "فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة معائش بالهمز فهي خطأ. فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ولم يكن يدري ما العربية وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا."<sup>(١)</sup>

وأكرر المبرد وابن عصفور قراءة حمزة "والأرحام" وقبحها الفراء بالجر عطفاً على الضمير في قوله تعالى: "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام" لأن فيها فصلاً بين المتضايقين."<sup>(٢)</sup>

ونسب الفراء قراءة الحسن البصري: "وما تنزلت به الشياطين" بدلاً من الشياطين إلى الغلط<sup>(٣)</sup>.

وقد غلا بعض المعاصرين في تطوير موقف بعض النحاة من بعض القراءات وجعله موقفاً عاماً يمثل النحاة جميعاً. يقول الدكتور أحمد مختار عمر: "فقد اتضح لنا بعد طول البحث والاستقصاء أن موقف اللغويين من القراءات موقف موحد لا يختلف فيه كوفي عن بصري ولا يشدُّ فيه ابن خالويه أو ابن جني أو غيرهما عنهم، فهم جميعاً كانوا ينقدون القراءة ويقيسونها بمقاييسهم الضيقة، وهم جميعاً كانوا لا يتورعون عن تخطئة القراءة سواء كانت سبعية أو عشرية أو شاذة أو غيرها. وهم جميعاً كانوا لا يقبلون القراءة إلا إذا وجدوا لها من كلام العرب

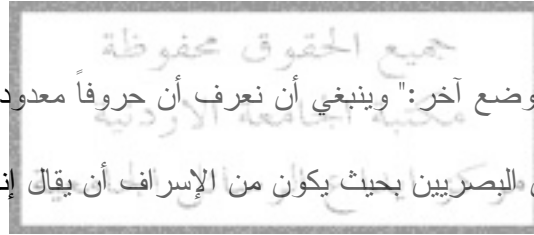
(١) المنصف ٣٠٧/١.

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن ٣١٨/١-٣١٩، والبحث اللغوي عند العرب ١٢، والمدارس النحوية ٢٢٠.

(٣) انظر المدارس النحوية ٢٢٠، والبحث اللغوي عند العرب ١٢، والمدارس النحوية ٢٢٢، وثمة مزيد من الأمثلة ساقها الدكتور مهدي المخزومي والدكتور شوقي ضيف والدكتور أحمد مختار عمر، انظر مدرسة الكوفة ٣٣٧ وما بعدها، والبحث اللغوي عند العرب ١١ وما بعدها، والمدارس النحوية ٢١٩ وما بعدها.

نظيراً، وهم جميعاً لا يتخرجون عن تخطئة القراءة أو تلحينها إذا عجزوا عن فهمها أو توجيهاها.<sup>(١)</sup>

وهذا غلو ظاهر لأن الأمثلة التي ساقها الدكتور أحمد مختار عمر، والأمثلة التي ساقها الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور شوقي ضيف تكاد تكون واحدة مما يدل أنها تمثل تخطئة لحروف معينة في القراءة القرآنية صادرة عن بعض النحاة. ولا يجوز قياس هذه الشريحة الضيقة على النحاة جميعاً أو على القراءات جميعها، يقول الدكتور شوقي ضيف: "ولعل في هذا ما يشهد شهادة قاطعة بأنه -أي الفراء- وأمثاله ممن كانوا يردون بعض القراءات التي لا تعدو أحرفاً معدودة"<sup>(٢)</sup>.



وقال في موضع آخر: "وينبغي أن نعرف أن حروفاً معدودة هي التي وقف الكسائي والفراء ومن تلاهما من البصريين بحيث يكون من الإسراف أن يقال إنهم يخطئون القراء، وإنما الذي ينبغي أن يقال إنهم وقفوا عند بعض الحروف في قراءات القرآن"<sup>(٣)</sup>.

ومن جهة ثانية فإن من النحاة من ردّ على هؤلاء الذين طعنوا في القراءات أبلغ رد يقول السيوطي: "وقد ردّ المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية"<sup>(٤)</sup>.

ووقف أبو حيان الأندلسي موقفاً مناصراً للقراءة القرآنية فقال في كتاب النكت: "وينبغي أن يبنى على ذلك ولا يجعل شاذاً. وإذا كنا نبني القواعد بقول عربي نُقل بالآحاد فلأن نبني على ما نُقل بالتواتر من كلام الله تعالى أولى"<sup>(٥)</sup>.

(١) البحث اللغوي عند العرب ١٠-١١، وانظر أيضاً ص ٦-٧.

(٢) المدارس النحوية ٢٢٣.

(٣) المدارس النحوية ١٥٨.

(٤) الاقتراح ٤٩.

(٥) النكت الحسان ١٧٩.

وهاجم المازني في البحر المحيط لأنه طعن في قراءة نافع معائش بالهمز فقال: "ولسنا متعبدين بأقوال أهل البصرة".<sup>(١)</sup> وصحح أبو حيان قراءة ابن عامر " وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم." خلافاً لمن نسب هذه القراءة إلى اللحن: "معللاً ذلك بوجودها في القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان ابن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، وبوجودها في لسان العرب".<sup>(٢)</sup>

وعَلَّق أبو حيان على رد ابن عطية قراءة والأرحام بقوله: "وهي جسارة قبيحة لا تليق بحاله، ولا بطهارة لسانه، وإنما ذلك شأن الزمخشري".<sup>(٣)</sup>

وتعقب سعد الدين التفتازاني في حواشيه على الكشاف للزمخشري في موقفه من بعض القراءات فقال: "القراءات السبع متواترة لا يجوز الطعن فيها، بل ينبغي أن يزيّف بها قول من يخالفها وتجعل هي شاهداً على الوقوع".<sup>(٤)</sup> الرسالة الجامعية

وقال ابن الطيب الفاسي راداً على تلحين المبرد قراءة عاصم في رواية حفص وبها قرأ ابن عامر وحمزة: "إنّ كلاً لَمَّا ليوفينهم" بتشديد إنّ ولَمَّا "وهذه جسارة من المبرد على عادته، وكيف تكون القراءة المتواترة لحناً؟".<sup>(٥)</sup>

ويعجب كثير من العلماء كيف ترد قراءة قرآنية مع أنّ القراءة سنة متبعة. يقول الزركشي: "القراءات توقيفية، وليست اختيارية، خلافاً لجماعة منهم الزمخشري حيث ظنوا أنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء".<sup>(٦)</sup>

(١) البحر المحيط ٧٤/٤.

(٢) مدرسة الكوفة ٣٣٧.

(٣) شرح الاقتراح ١٩٠.

(٤) شرح الاقتراح ١٩١.

(٥) شرح الاقتراح ١٨٦.

(٦) البرهان في علوم القرآن ٣٢١/١.

وقال أيضاً: "وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة وإنها سنة متبعة، ولا

مجال للاجتهاد فيها." (١)

وقال ابن الطيب الفاسي: "إن هؤلاء القراء ليست لهم في القراءات المذكورة آراء ينسبون

بها إلى الخطأ واللعن، وإنما هم نقلة لما رووه بالتواتر. وقد تقرر أن القراءة سنة متبعة،

والمعتبر فيها التلقي عن الأئمة لا اعتماد الرأي كما قرروه. فالاعتراض عليهم وتلحينهم مما لا

معنى له كما نبه عليه غير واحد." (٢)

ويقول أيضاً: "والعجب من ضعفه النحاة كيف يتجرأون على رد القراءة المتواترة

المشهوره بمجرد الأمور الأغلبية في الكلم العربية، ويستصعبون مخالفة ذلك، ولا يستصعبون

جميع الحقوق محفوظة

رد المتواتر من القرآن." (٣)

مكتبة الجامعة الاردنية

ويقول ابن هشام: "مرجع القراءة الرواية لا الرأي." (٤) كما ألف ابن جني كتاباً ضخماً في

القراءة الشاذة هو كتاب "المحتسب" دلالة على عنايته بالقراءة القرآنية واهتمامه بها. والعجب من

الدكتور أحمد مختار عمر أن يحصي مواقف بعض النحاة من بعض القراءات ويبرز ما فيها من

طعن وتخطئة ولا يحصي مئات المواقف للنحاة الذين أخذوا بالقراءة القرآنية واحتجوا بها في

إثبات القواعد الكلية للسان العربي. ثم إن الدكتور أحمد مختار عمر بعد أن جعل موقف بعض

النحاة ممثلاً للنحاة جميعاً يعود فيتراجع عن موقفه بطريق غير مباشر فيقول: "ويبدو أن اللغويين

والنحاة كانوا أكثر ميلاً إلى قبول القراءات السبعة أو العشرة، وأكثر جرأة على نقد ما عداها

وهو الذي أطلقوا عليه اسم القراءة الشاذة." (٥)

(١) البرهان في علوم القرآن ١/٣٢٢.

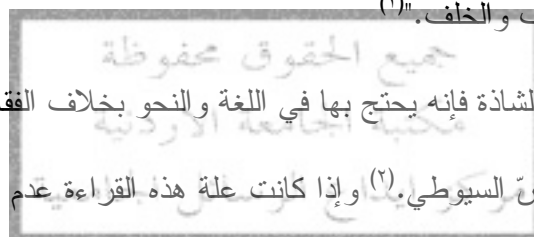
(٢) شرح الاقتراح ١٨٨.

(٣) شرح الاقتراح ١٩١.

(٤) شرح قطر الندى ٢٤٥.

(٥) البحث اللغوي عند العرب ١٥.

وإذا كان بعض النحاة أكثر جرأة على نقد القراءة الشاذة فلأن القراءة الشاذة غير القراءة المتواترة وغير القراءة التي نصّ النحاة على قبولها. يقول ابن الطيب الفاسي نقلاً عن ابن الجزري: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلُّ إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين. ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عن من هو أكبر منهم. هذا هو الصحيح عن أئمة المحققين من السلف والخلف".<sup>(١)</sup>



وحتى القراءة الشاذة فإنه يحتج بها في اللغة والنحو بخلاف الفقه، وقد أطبق العلماء على الاحتجاج بها كما نصّ السيوطي.<sup>(٢)</sup> وإذا كانت علة هذه القراءة عدم الوثوق بأنها "قراءة النبي نفسه. إن على علماء اللغة والنحو أن يعضوا عليها بالنواجذ إذ كان رواتها الأعلون عرباً فصحاء سليمة سلائقهم، تبنى على أقوالهم قواعد العربية. وأنت تعرف أن النحاة يحتجون بكلام من لم تفسد سلائقهم من تابعي التابعين، فلأن يحتجوا بقراءة أعيان التابعين والصحابة أولى. ورجحان قراءات القرآن في حجبتها اللغوية والنحوية على شواهد النحاة عرف قديم تعاوره العلماء".<sup>(٣)</sup>

ويقول الأستاذ سعيد الأفغاني: "والقراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها في التلاوة يحتج بها في اللغة والنحو إذ هي - على كل حال - أقوى سنداً وأصح نقلاً من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن".<sup>(٤)</sup>

(١) شرح الاقتراح ١٨١.

(٢) انظر الاقتراح ٤٨.

(٣) في أصول النحو ٢٩.

(٤) في أصول النحو ٢٩.

وإذا كنا قد صححنا فيما مضى وهماً وغلواً يقضي بأن النحاة قد وقفوا موقفاً سلبياً من القراءات وأن الصحيح أن بعضهم وقف هذا الموقف من بعض القراءات أجد واجباً عليّ أن أصحح وهماً ثانياً وهو أن البصريين هم الذين نقدوا بعض القراءات وبعض القراءات وأن الكوفيين هم الذين كانوا يأخذون بالقراءات ويميلون إليها. يقول الدكتور مهدي المخزومي: "هذا هو موقف البصريين من القراءات لجوء إلى التأويل عند مواجهتهم قراءة من القراءات السبع لا سبيل إلى إنكارها وتغليب لغيرها... أما الكوفيون فلهم موقف آخر يغاير موقف البصريين من القراءات كل المغايرة فقد قبلوها واحتجوا بها وصدقوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم".<sup>(١)</sup>

ويقول الأستاذ سعيد الأفغاني: "وكان المنهج السليم يقضي أن يصحح النحاة البصريون قاعدتهم محتجين بهذه القراءة كما فعل الكوفيون، لا أن يضعفوا قراءة متواترة يرويها المئات من فصحاء العرب المحتج بكلامهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم".<sup>(٢)</sup>

وكان أبو البركات الأنباري من قبل قد حمل البصريين رفض بعض القراءات.<sup>(٣)</sup> والحق أن الكسائي والفراء كما يقول الدكتور شوقي ضيف هما اللذان فتحا باب تخطئة بعض القراءات على مصاريعه لبعض النحاة فيما بعد، يقول الدكتور شوقي ضيف: "وهو وأستاذه -يعني الكسائي والفراء- فتحا للبصريين التالين تخطئة بعض القراءات من أمثال المازني والمبرد والزجاج".<sup>(٤)</sup>

وقال في موضع ثالث تعليقاً على تخطئة المبرد قراءة حمزة والأرحام بالجر عطفاً على الضمير المجرور من غير إعادة الجار في قوله تعالى: "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام:

(١) مدرسة الكوفة ٣٤١.

(٢) في أصول النحو ٤٥.

(٣) انظر الإنصاف ٤٦٣، وما بعدها المسألة ٦٥، والمدارس النحوية ٢٢١، ٢٢٣.

(٤) المدارس النحوية ١٥٧-١٥٨، وانظر أيضاً ١٥٨، ٢١٥-٢١٩.

"وقد حمل صاحب الإنصاف البصريين مسؤولية تضعيف هذه القراءة مع أن الفراء كما رأينا هو أول من ضعفها ثم تبعه المبرد".<sup>(١)</sup>

ويرى الدكتور شوقي ضيف أيضاً أن إنكار المازني همز معائش وهي قراءة نافع إنما كان ذلك متابعة للفراء لأن الفراء أول من أنكرها.<sup>(٢)</sup> والفراء هو الذي استشكل قراءة ابن عامر "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم بالفصل بين المتضايقين. ووهم صاحب الإنصاف فحمل البصريين مسؤولية رفض هذه القراءة.<sup>(٣)</sup> والفراء هو الذي نسب قراءة الحسن البصري "الشياطون" في "وما تنزلت به الشياطين" إلى الغلط.<sup>(٤)</sup> ويقول الدكتور شوقي ضيف أيضاً: "ولا نعلم بصرياً جاء بعده - أي بعد الفراء - وردّ مثل هذا القدر من القراءات، بل لقد كان المازني والمبرد وأضرابهما ممن توقفوا بإزاء بعض القراءات متابعين له مقتدين به. وبذلك يسقط جل ما نسبته صاحب الإنصاف إلى البصريين دون الكوفيين من إنكار بعض القراءات."<sup>(٥)</sup>

وصفوة القول: إن القراءات القرآنية يحتج بها في إقامة القواعد الكلية للسان العربي سواء أكانت متواترة أم آحاداً أم شاذة كما تقدم عن السيوطي وأن القراءة الشاذة أصح سنداً وأقوى نقلاً من كلام العرب الذي احتج به النحاة كما تقدم عن الأستاذ الأفغاني. وأن النحاة لم يهاجموا الفراء ولا القراءات فليس ثمة تناقض بينهم وكل ما في الأمر أن بعض النحاة كالفراء والمازني والمبرد والزجاج قد طعن في بعض القراءات. وهذا لا يمثل موقف النحاة بعامته.

ثم إن العلماء لم يسكتوا عن هذه المواقف بل سارعوا إلى ردّها وإنكارها ومهاجمتها وبيان أن القراءة سنة متبعة. ونستفيد مما سبق أيضاً أن الكسائي والفراء - خلافاً للشائع - هما

(١) المدارس النحوية ٢٢٠.

(٢) انظر المدارس النحوية ٢٢٢.

(٣) انظر المدارس النحوية ٢٢١.

(٤) انظر المدارس النحوية ٢٢٢.

(٥) المدارس النحوية ٢٢٣.



الليدان فتحا باب الطعن في بعض القراءات وسار من بعدهما على نهجهما من مثل المازني والمبرد وما نفع عليه من مواطن الطعن إن هو إلا أحرف معدودة مكررة ها هنا وثمّ..

ونختم حديثنا عن الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته بهذه الكلمات للدكتور شوقي ضيف التي تصف موقف بعض النحاة من بعض القراء والقراءات بأنه موقف الحريص على القرآن واللغة والنحو لا موقف المستهين بالقرآن وقراءاته يقول: "وينبغي أن تعرف أن الفراء ومن تابعه من البصريين لم يكونوا يقصدون إلى الطعن على القراءة من حيث هو، إنما كانوا يثبتون ويتوقفون في مواضع التوقف حين يُعييهم أن يجدوا للقراءة الشاذة على عامة القراء ما يسندها من كلام العرب وقد تمسكوا تمسكاً شديداً بصورة كتابة المصحف، ولم يدلوا برأي يخالفها بوجه من الوجوه... ولعل في هذا ما يشهد شهادة قاطعة بأنه وأمثاله ممن كانوا يردون بعض القراءات التي لا تعدو أحرفاً معدودة لم يكن دافعهم إلى ذلك الطعن ولا التنقص، إنما كان دافعهم الرغبة الشديدة في التحري والتثبت."<sup>(١)</sup>

وهذا كلام حسن جميل يرسله الدكتور شوقي ضيف. ولكن هلاً قال المنتقدون من النحاة هذه قراءة تخالف القياس، أو خارجة عن القاعدة؟ أو نحو ذلك من غير اللجوء إلى الطعن والتلحين والغلط والوهم والخطأ.

يقول الدكتور أحمد مختار عمر: "وصفهم بعض القراءات بأنه قبيح، أو رديء، أو وهم، أو غلط. وقد كان في إمكانهم أن يصفوها بأنها جاءت على لهجة محلية أو أنها أقل فصاحة فلا تبنى عليها قاعدة دون أن يطعنوا على القارئ أو يشككوا في صحة القراءة."<sup>(٢)</sup>

(١) المدارس النحوية ٢٢٣.

(٢) البحث اللغوي عند العرب ١٧.

## موقف أبي حيان من القراءة القرآنية:

ساق أبو حيان في كتاب "النكت الحسان" مائة وثلاث عشرة آية وقراءةً. وموقف أبي حيان موقف مناصر للقراءة القرآنية مظاهر لها يقول: "وإذا كنا نبني القواعد بقول عربي نُقل بالآحاد فلأن نبني على ما نُقل بالتواتر من كلام الله تعالى أولى".<sup>(١)</sup>

## ثانياً: الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:

الحديث النبوي الشريف: "اسم من التحديث، وهو الإخبار ثم سمي به قولٌ أو فعلٌ أو تقرير نسب إلى النبي عليه الصلاة والسلام".<sup>(٢)</sup> وقد تناول مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في إثبات القواعد الكلية للسان العربي عدد كبير من الباحثين المحدثين نذكر منهم الشيخ محمد الخضر حسين في كتابه "دراسات في العربية وتاريخها" والأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه "في أصول النحو" والدكتور صبحي الصالح في كتابه "علوم الحديث ومصطلحه" والدكتور أحمد مختار عمر في "البحث اللغوي عند العرب" والأستاذ برهان عبد القادر في صدر "شرح الاقتراح" لابن الطيب الفاسي، والدكتورة خديجة الحديثي في كتابها "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف" والدكتور حسن الشاعر في كتابه "النحاة والحديث النبوي" والدكتور محمود فجال في كتابه "الحديث النبوي في النحو العربي".

ويختلف هؤلاء الباحثون في تناول المسألة بسطاً وإيجازاً فمنهم من أوجز كالشيخ محمد الخضر حسين، والأستاذ الأفغاني، والدكتور صبحي الصالح، والدكتور أحمد مختار عمر، والأستاذ برهان. ومنهم من بسط القول وأشبعه كما نجد عند الدكتورة خديجة الحديثي التي حشدت مقولات المتقدمين والمحدثين جميعاً والدكتور حسن الشاعر، والدكتور محمود فجال.

(١) النكت الحسان ١٧٩.

(٢) علوم الحديث ومصطلحه ٣.

ونلاحظ أيضاً أنهم يكررون مقولات بعضهم بعضاً وإن اختلفت طرائقهم في العرض والتناول، ولا يخرجون عن جملة الأدلة التي ساقها المتقدمون في الدفاع عن الاحتجاج بالحديث كالشاطبي والدماميني وابن الطيب الفاسي وغيرهم. ونلاحظ أيضاً أنّ بعضهم كالدكتور محمود فجال يُفرع في كتابه "النحاة والحديث النبوي" كل ما قاله الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه "البحث اللغوي عند العرب" من غير عزو أو إشارة.<sup>(١)</sup>

ونلاحظ عند هؤلاء الباحثين أيضاً أنهم يقسمون النحاة القدماء إزاء مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي إلى ثلاثة أقسام: قسم يجيز الاحتجاج بالحديث وعلى رأسه السهيلي وابن خروف وابن مالك والدماميني وابن الطيب الفاسي وغيرهم، وقسم يمنع الاحتجاج بالحديث وعلى رأسه أبو الحسن بن الضائع المتوفى ٦٨٠هـ وأبو حيان الأندلسي المتوفى ٧٤٥هـ، وقسم يتوسط وعلى رأسه الشاطبي والسيوطي.<sup>(٢)</sup>

وأحياناً يُدرج السيوطي ضمن المانعين كما فعل ابن الطيب الفاسي في "شرح الاقتراح"<sup>(٣)</sup> وأرى أن السيوطي متوسط قريب إلى المنع كما يظهر من عبارته قال: "وأما كلامه صلى الله عليه وسلم، فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، وإنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإنّ غالب الأحاديث مروية بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ. ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى،

(١) انظر النحاة والحديث النبوي الصفحات ٩٩/١، ١٠٠، ١٠١، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٢ ووازن مع ما جاء في كتاب البحث اللغوي عند العرب للدكتور أحمد مختار عمر ١٨ وما بعدها.

(٢) انظر النحاة والحديث النبوي ٤٥ وما بعدها، والحديث النبوي في النحو العربي ١/١٠٠ وما بعدها ودراسات في العربية وتاريخها ١٦٩ وما بعدها وغيرها مما سقناها.

(٣) انظر شرح الاقتراح ٢٠٥، والحديث النبوي في النحو العربي ص ١١٣ وما بعدها.

بعبارات مختلفة، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث".<sup>(١)</sup>

وبنى المحدثون تقسيمهم هذا بناءً على ما ساقه أبو حيان في "شرح التسهيل" ونقله السيوطي عنه في "الاقتراح" من كلام يفضي إلى منع الاحتجاج بالحديث قال أبو حيان: "قد أكثر هذا المصنف -يعني ابن مالك- من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيتُ أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم إذا لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية كان ذلك لأمرين: أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى.. الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو فوق اللحن في كلامهم وهم لا يعملون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعاً من غير شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات".<sup>(٢)</sup>

ويعدُّ الشيخ محمد الخضر حسين من أقدم من بحث مسألة الاحتجاج بالحديث من المحدثين وقد ساق خلاصة لما أورده المجيزون للاحتجاج بالحديث من المتقدمين كالبدري

(١) الاقتراح ٥٢.

(٢) الاقتراح ٥٢-٥٣، وشرح الاقتراح ٢٠٢.

الداميني وابن الطيب الفاسي فقال: "يستند هؤلاء إلى الإجماع على أنه صلى الله عليه وسلم أفصح العرب لهجة... وأن الأحاديث أصح سنداً مما ينقل من أشعار العرب... وأظهر وجه يورده المجيزون أن الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع، وأن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه والتحري في نقله. ولهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروى بلفظه، وهذا الظن كافٍ في إثبات الألفاظ اللغوية، وتقرير الأحكام النحوية." (١)

ويتابع الشيخ محمد الخضر حسين حديثه حول رواية الحديث بالمعنى والدفاع عنها بقوله: "وأجاب المجيزون على هذا بأن كثيراً من المحدثين والفقهاء والأصوليين قد ذهبوا إلى منع رواية الحديث بالمعنى، ومن أجازوا الرواية بالمعنى شرطوا لذلك أن يكون الراوي على علم بما يغير المعنى أو ينقصه، وأن يكون محيطاً بمواقع الألفاظ بل قال بعضهم: شرطه أن يحيط بدقائق علم اللغة، وأن تكون المحسنات الفائقة على ذكر منه فيراعها في نظم كلامه. على أن المجيزين للرواية بالمعنى معترفون بأن الرواية باللفظ هي الأولى، وإذا كانت الرواية بالمعنى ليست في رأيهم سوى رخصة، فإنهم لا يحتجون لها إلا في حال ضرورة. وأضافوا إلى هذا أن النقل بالمعنى إنما أجازته من أجازته في غير ما لم يدون في الكتب، أما ما دون في الكتب فلا يجوز التصرف فيه بوجه، وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل أن تفسد اللغة، وإذا كان قد وقع في الأحاديث المدونة نقل بالمعنى فإنما هو تصرف ممن يصح الاحتجاج بأقوالهم." (٢)

وإذا كان الحديث قد دون في القرن الثاني فمعنى هذا أنه دون في عصور الاحتجاج لأن

آخر من يحتج بكلامه هو ابن هرمة المتوفى بعد سنة ١٥٠ هـ بقليل." (٣)

(١) دراسات في العربية وتاريخها ١٦٩-١٧٠.

(٢) دراسات في العربية وتاريخها ١٧١.

(٣) انظر دراسات في العربية وتاريخها ١٧٤.

ويضيف الشيخ محمد الخضر حسين: "أن قسماً كبيراً من الأحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم في العربية، وإن كثيراً من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها، وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها فيضاف هذا وذلك إلى ما وقع من التشديد في رواية الحديث بالمعنى، وما عرف من احتياط أئمة الحديث وتحريمهم في الرواية، فيحصل الظن الكافي لرجحان أن تكون الأحاديث المدونة في الصدر الأول مروية بألفاظها ممن يحتج بكلامه".<sup>(١)</sup>

وأما الأمر الثاني الذي أورده أبو حيان لعدم الاحتجاج بالحديث وهو وقوع اللحن في الحديث فيردها الشيخ محمد الخضر حسين بقوله: "وأما قول المانعين: إنه وقع اللحن في كثير من الأحاديث، فيجاب عنه بأن كثيراً مما يرى أنه لحن قد ظهر له وجه من الصحة، وقد ألف في هذا الباب ابن مالك كتابه "التوضيح في حل مشكلات الجامع الصحيح" وذكر الأحاديث التي يشكل إعرابها وجوهاً يستبين بها أنها من قبيل العربي الصحيح، وكثيراً ما نرى ألفاظاً من الحديث ينكرها بعض اللغويين فيأتي لغوي آخر فيذكر لها وجهاً مقبولاً، أو يسوق عليها شاهداً صحيحاً ثم إن وجود ألفاظ غير موافقة للقواعد المنطق عليها، لا يقتضي ترك الاحتجاج بالحديث جملة، وإنما يحمل أمرها على قلة ضبط أحد الرواة في هذه الألفاظ خاصة. وإذا وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف، فإن الأشعار يقع فيها الغلط والتصحيف، وهي حجة من غير خلاف. قال محمد بن سلام: وجدنا رواة العلم يغلطون في الشعر ولا يضبط الشعر إلا أهله. وأبو أحمد العسكري الذي ألف كتاباً في تصحيف رواة الحديث، قد ألف كتاباً فيما وقع من أصحاب اللغة والشعر من التصحيف".<sup>(٢)</sup>

(١) دراسات في العربية وتاريخها ١٧٥.

(٢) دراسات في العربية وتاريخها ١٧٦.

"أما قول أبي حيان: إن المتقدمين من علماء العربية لا يحتجون بالحديث، فأجاب عنه المجيزون بأن علماء العربية في العهد الأول لم يتعاطوا رواية الحديث، فعلماء الحديث غير علماء العربية ثم إن دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد، ولم يتناولها علماء العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم وإنما اشتهرت دواوينه ووصلت إلى أيدي جمهور أهل العلم من بعد، فإن سلمنا عدم احتجاجهم بالحديث فلعدم انتشاره بينهم لا لأنهم يمنعون الاحتجاج به على أن كتب الأقدمين الموضوععة في اللغة، لا تكاد تخلو من الاستدلال على إثبات الكلمات بألفاظ الحديث واللغة أخت النحو كما صرحوا به".<sup>(١)</sup>

ويتابع الشيخ محمد الخضر حسين حديثه بقوله: "وأما ما ادعاه أبو حيان من أن المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث فمردود بأن كتب النحاة من أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث. وقد استدل بالحديث الشريف الصقلي، والشريف الغرناطي في شرحيهما لكتاب سيبويه وابن الحاج في شرح المقرّب، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معط، وأبو علي الشلوبين في كثير من مسائله. وكذلك استشهد بالحديث السيرافي والصفار في شرحيهما لكتاب سيبويه. وقال ابن الطيب: بل رأيت الاستدلال بالحديث في كلام

(١) دراسات في العربية وتاريخها ١٧٦، وانظر شرح الاقتراح ٢٠٨، ٢٠٩، وقال ابن الطيب: "وأما الحديث الشريف فذهب إلى الاحتجاج به والاستدلال بألفاظه وتراكيبه جمع من الأئمة منهم: شيخا هذه الصناعة وإمامها الجمالان ابن مالك وابن هشام والجوهري وصاحب البديع (وهو محمد بن مسعود الغزني) والحريري، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جنبي، وأبو عبد الله ابن بري، والسهيلي وغيرهم ممن يطول ذكره، وهو الذي ينبغي التعويل عليه والمصير إليه". شرح الاقتراح ٢٠٤.

وعلى هدي هذا قام الدكتور حسن الشاعر بدراسة إحصائية في عشرين كتاباً من كتب النحو، وتبين له أن النحاة استشهدوا بالأحاديث في نحو ٦٠٠ موضع، انظر النحاة والحديث النبوي ٩٧. فالزمخشري مثلاً احتج بنحو ١٨ حديثاً وابن يعيش بنحو أربعين حديثاً، والرضي بنحو ستين حديثاً، وأكثر الكتب النحوية إيراداً للأحاديث همع الهوامع فقد بلغ عدد الأحاديث ١٥٥ حديثاً انظر النحاة والحديث النبوي ٩٦، ١١٩، ١٢١.

أبي حيان نفسه وقد عرفت أن مذهب الدماميني صحة الاستشهاد بالحديث، وقد جرى على مذهبه في شرحه للمعنى والتسهيل والبخاري.<sup>(١)</sup>

وأما فريق المتوسطين ويقف على رأسهم الشاطبي والسيوطي فقد قسم الشاطبي الحديث النبوي إلى قسمين: "قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به في العربية."<sup>(٢)</sup>

والمحدثون كلهم أوجبوا الاحتجاج بالحديث مطلقاً على مذهب ابن مالك أو بشروط على مذهب الشاطبي، كما نجد عند الشيخ محمد الخضر حسين.<sup>(٣)</sup>

غير أن الدكتور أحمد مختار عمر يتجه في البحث وجهة أخرى حين يعلن أن:

"المشهور بين الباحثين أن قدامى اللغويين والنحاة كانوا يرفضون الاستشهاد بالحديث في اللغة فلا يستندون إليه في إثبات ألفاظها أو وضع قواعدها... والذي نحب أن نلفت النظر إليه أن هؤلاء القداماء الذين نسب إليهم رفضهم الاستشهاد بالحديث لم يثيروا هذه المسألة، ولم يناقشوا

(١) دراسات في العربية وتاريخها ١٧٧، وحق الشيخ أن ينسب الكلام كله لابن الطيب الفاسي، قال ابن الطيب في شرح الاقتراح ص ٢١٠، "هذه كتب الأندلسيين وغيرهم من النحاة مشحونة بذلك من غير نكير": فقد استدل ابن الحاج في شرح المقرب بأحاديث في مواضع كثيرة، والشريف الصقلي، والشريف الغرناطي في شرحيهما لكتاب سيبويه وابن الخباز في شرح ألفية ابن معط، وأبو علي الشلوبين في كثير من مسائله، بل استعمل ذلك السيرافي والصفار في شرحيهما لكتاب سيبويه، وشيد أركانه الدماميني وأكثر منه في شروحه للمعنى والتسهيل والبخاري وغيرها. وانتصر له شيخه العلامة ابن خلدون وغيره، وصوبه النووي في كثير من مصنفاته تبعاً لشيخه ابن مالك، والفناري في حاشية المطول، بل رأيت الاستدلال بالحديث في كلام أبي حيان نفسه لكنه لا يقر له مهاده فهو كل يوم في اجتهاد.

(٢) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٣٦٩، وانظر النص في: الحديث النبوي في النحو العربي ١٢٧ وانظر البحث اللغوي عند العرب ٢٠ وغيرها.

(٣) انظر الحديث النبوي في النحو العربي ١٢٨، و"في أصول النحو" ٥٨ حيث أوجب الأستاذ الأفغاني الاحتجاج بالحديث واستثنى الألفاظ التي وقعت في رواية شاذة أو غمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف.



مبدأ الاحتجاج بالحديث وبالتالي لم يصرحوا برفض الاستشهاد به، وإنما هو استنتاج من المتأخرين الذين لاحظوا-خطأ- أن القدامى لم يستشهدوا بالحديث فبنوا عليه أنهم يرفضون الاستشهاد به.<sup>(١)</sup>

ثم ساق الدكتور أحمد مختار عمر ما ذكره الشيخ محمد الخضر حسين في صورة نقاط من غير إشارة إلى الشيخ وقال كلاماً يكاد يماثل ما سقناه عن ابن الطيب ونسبه إلى نفسه قال: "على أي وجدت من قدامى اللغويين من استشهد بالحديث في مسائل اللغة كأبي عمرو بن العلاء والخليل والكسائي، والفراء، والأصمعي، وأبي عبيد، وابن الأعرابي، وابن السكيت، وأبي حاتم، وابن قتيبة، والمبرد، وابن دريد، وأبي جعفر النحاس، وابن خالويه، والأزهري، والفارابي، والصاحب بن عباد، وابن فارس، والجوهري، وابن سيده، وابن منظور، والفيروزآبادي وغيرهم. ولا يختلف موقف النحاة عن هذا إذ لا يعقل أن يستشهد الخليل مثلاً بالحديث في اللغة ثم لا يستشهد به في النحو وهما صنوان يخرجان من أصل واحد. وممن استشهد بالحديث من النحاة سيبويه، والفراء، والكوفيون، والزجاجي، والزمخشري، وابن خروف، وابن مالك، وابن عقيل، والداميني والأشموني والسيوطي".<sup>(٢)</sup>

وقال أيضاً: "وفاقهم في ذلك كله ابن مالك وبلغ الذروة في كتابه: "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" حيث عقده للأحاديث التي يشكل إعرابها. وذكر لها وجوهاً يستبين أنها من قبيل العربي الصحيح بل إن ابن الضائع وأبا حيان وهما على رأس من

(١) البحث اللغوي عند العرب ١٩، وانظر إعراب القرآن عرض ونقد ٨٤ ضمن دراسات عربية وإسلامية. غير أنا نقول أن ما جاء به الدكتور أحمد مختار عمر هو ما ساقه ابن الطيب في شرح الاقتراح حين قال: "على أنا لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي فأولع بنقل كلامهما واللهج به في كتبه." شرح الاقتراح ٢٠٥.

(٢) البحث اللغوي عند العرب ٢١-٢٣.

رفض الاستشهاد بالحديث لم تخل كتبهما من بعض الحديث. وقد فطن إلى هذا ابن الطيب الفاسي فقال: "بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه مرات ولاسيما في مسائل الصرف".<sup>(١)</sup>

وحق الدكتور أحمد مختار عمر أن يقول إنه فطن إلى ما فطن إليه ابن الطيب وليس العكس. وما انتهى إليه هو ما انتهى إليه ابن الطيب من قبل. أي أن مسألة الاحتجاج بالحديث مسألة متفق عليها عند القدماء ولم يعارض أحد في ذلك إلا ما أبداه أبو حيان وأبو الحسن بن الضائع من قبله، وهذان العالمان لا يؤلفان فرقة تقابل فرقة، والغريب أن يقول الدكتور أحمد مختار عمر في خواتيم بحثه: "وقد انتهى ابن الطيب الفاسي إلى نفس النتيجة التي انتهت إليها".<sup>(٢)</sup>

والواقع أن الدكتور عمر قد فرغ ما انتهى إليه ابن الطيب وأوحى إلى القارئ أنه نهج نهجاً جديداً في مسألة الاحتجاج بالحديث يختلف عن غيره من المحدثين الذين عالجوا هذه المسألة. والنهج من حيث هو نهج صحيح فليس ثمة ما يدعو إلى هذه العجاجة التي آثارها المحدثون، ولكن الخطأ يكمن في نسبة هذا النهج إلى الدكتور أحمد مختار عمر، والإنصاف يقضي بنسبته إلى صاحبه وهو ابن الطيب الفاسي.

ويختتم الدكتور أحمد مختار عمر بحثه بقوله: "وإذن فقد كان المتأخرون مخطئين فيما ادعوه من رفض القدماء الاستشهاد بالحديث، وكانوا واهمين حين ظنوا أنهم هم أيضاً يرفضهم الاستشهاد بالحديث إنما يتأثرون خطأهم وينهجون نهجهم. ونحن نحمل ابن الضائع وأبا حيان تبعة شيوخ هذه القضية الخاطئة. فهما أول من روّج لها ونادى بها، وعنهما أخذها العلماء دون

(١) البحث اللغوي عند العرب ٢٣ ووزان بما جاء في "دراسات في العربية وتاريخها" ١٧٥.

(٢) البحث اللغوي عند العرب ٢٤.

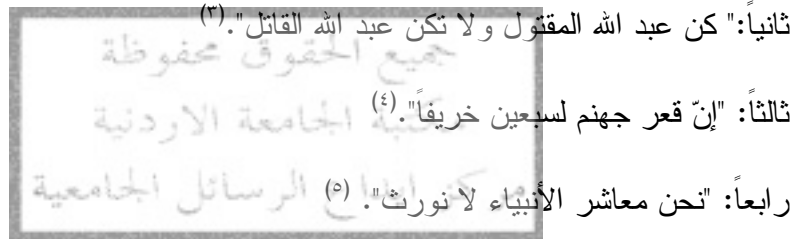
تمحيص أو تحقيق، ثقة في حكمهما أو تخففاً من البحث، وركوناً إلى الراحة والتماساً إلى أيسر السبل".<sup>(١)</sup>

وهذا الذي انتهى إليه الدكتور أحمد مختار عمر، وانتهى إليه من قبل ابن الطيب الفاسي هو الذي نميل إليه ونعتقد أنه الصحيح.

### احتجاج أبي حيان بالحديث في كتابه النكت الحسان:

احتج أبو حيان في كتابه النكت الحسان بعشرة أحاديث نبوية هي:

أولاً: "لا ترجعوا بعدي كفاراً".<sup>(٢)</sup>



خامساً: "إن العبد ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها، ثلثها، رُبُعها إلى عَشْرها".<sup>(٦)</sup>

سادساً: "ليس من اميرِ امصيام في امسفر".<sup>(٧)</sup>

سابعاً: "إن امرأة دخلت النار في هرة".<sup>(٨)</sup>

ثامناً: "نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يعصه".<sup>(٩)</sup>

(١) البحث اللغوي عند العرب ٢٤.

(٢) انظر النكت الحسان ٦٦.

(٣) انظر النكت الحسان ٦٩.

(٤) انظر النكت الحسان ٨٢.

(٥) انظر السابق ٩٦.

(٦) انظر السابق ١٢٤.

(٧) انظر السابق ٢٩٠، وورد كذلك في ص ٢٥٩.

(٨) انظر السابق ٢٩٧.

(٩) انظر السابق ٢٩٩.

تاسعاً: "لا تحقرن إحدكن لجارتها ولو فرسنُ شاة".<sup>(١)</sup>

عاشراً: "فاستحالت غرباً".<sup>(٢)</sup>

وهذا عدد لا بأس به من الأحاديث علماً بأن أبا حيان كان على رأس المانعين للاحتجاج بالحديث. في حين أن سيبويه الذي لم يعرف عنه أنه صرّح أو أومأ إلى شيء من عدم الاحتجاج بالحديث يحتج بخمسة أحاديث فقط في كتابه كما ذكر الأستاذ أحمد راتب النفاخ في "فهرس شواهد سيبويه".<sup>(٣)</sup>

وهذا يؤكد ما قلناه من أن عجابه عدم الاحتجاج بالحديث التي أُثيرت لا مسوغ لها مطلقاً، ويؤكد ذلك ما يقوله ابن الطيب الفاسي: "بل رأيت الاستدلال بالحديث في كلام أبي حيان نفسه، لكنه لا يقر له مهاده، فهو كل يوم في اجتهاد".<sup>(٤)</sup>

كما أن أبا حيان احتج في كتابه "ارتشاف الضرب" أيضاً بخمسة وثلاثين حديثاً.<sup>(٥)</sup>

ولا يقال إن ما أورده أبو حيان من أحاديث إنما هو للاستئناس أو لتقوية قاعدة فابن مالك المعروف بسعة احتجاجه بالحديث لم يفعل إلا هذا قال ابن الطيب: "ابن مالك لم يثبت قاعدة لم تكن، ولا حكماً ليس معروفاً، وإنما يرجح بالحديث بعض الآراء الضعيفة عند الجمهور ويقوي بعض اللغات الغربية. أما اختراع أمر لم يقوله فليس بكلمة".<sup>(٦)</sup>

(١) انظر السابق ٣١٠.

(٢) انظر السابق ٦٧، والحديث بتمامه سنشير إليه في الفصل الرابع.

(٣) انظر فهرس شواهد سيبويه ٥٨.

(٤) شرح الاقتراح ٢١٠.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ٥٨٧/٣ تحقيق الدكتور مصطفى النمّاس.

(٦) شرح الاقتراح ٢٠٧.

### ثالثاً: الاحتجاج بالشعر:

ساق أبو حيان في كتابه مائة وسبعة وثمانين بيتاً من الشعر بما في ذلك الأرجاز وأنصاف الأبيات. وبعض هذا الشعر جاهلي، وبعضه مخضرم، وبعضه إسلامي، وبعضه مولد. كما أن بعض ما ساقه منسوب إلى أصحابه، وبعضه غير منسوب ولكنه معروف القائل، وبعضه غير منسوب ولكنه مجهول القائل. ولا خلاف في الاحتجاج بالطبقات الثلاث الأولى: الجاهلية والمخضرمة والإسلامية.<sup>(١)</sup>

وإن كان بعض العلماء قد تحفظ على أشعار من جاء في هذه الطبقات قال ابن سلام في عدي بن زيد العبادي: "وعدي بن زيد كان يسكن الحيرة ويأرأى الريف، فلان لسان وسهل منطقته، فحُمِلَ عليه شيء كثير، وتخليصه شديد، واضطرب فيه خلف الأحمر، وخلط فيه المفضل فأكثر."<sup>(٢)</sup>

واحتج العلماء بالشعر الذي يوثق بفصاحته وحددوا الإطار الزمني من العصر الجاهلي إلى أواخر القرن الثاني الهجري من عرب الأمصار، ومن عرب البادية إلى أواخر القرن الرابع الهجري.<sup>(٣)</sup>

أما الإطار المكاني فقد حدده بالبادية وكل ما كان قريباً منها نائياً عن الأعاجم بقطع النظر عن أجناسهم. وخير ما يصف الإطار المكاني تلك الوثيقة اللغوية التي صنفها أبو نصر الفارابي في كتابه: "الألفاظ والحروف" وقد نقلها عنه السيوطي في كتابيه "المزهر" و"الاقتراح".<sup>(٤)</sup>

(١) انظر شرح الاقتراح ٣١٦.

(٢) طبقات فحول الشعراء ١٤٠.

(٣) انظر اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن ص ٢٤.

(٤) انظر المزهر ٢١١/١ - ٢١٢، والاقتراح ٥٦-٥٧، وشرح الاقتراح ٢٦٠.

يقول أبو نصر الفارابي: "كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الأفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وإبانة عما في النفس. والذين عندهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عند حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم. فإنه لم يؤخذ لا من لحم ولا من جذام، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقط، ولا من قضاة، ولا من غسان، ولا من إباد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى، يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب، ولا من النمر، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر، لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس، لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم. والذين نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأنبتتها في كتاب وصيرها علماً وصناعة هم أهل الكوفة والبصرة فقط من بين أمصار العرب".<sup>(١)</sup>

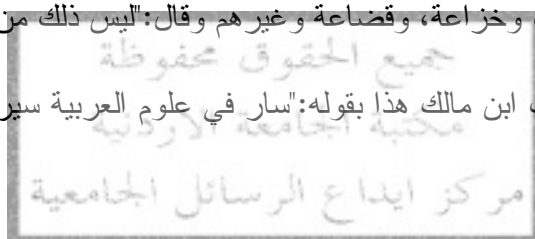
هذه الوثيقة اللغوية أو الخارطة اللغوية تحدد المناطق التي يحتج بها والمناطق التي لا يحتج بها مع ذكر العلة والسبب. فمجاورة الفرس والهند والنصارى والقط ونحو ذلك علة في

(١) الاقتراح ٥٦-٥٧، والمزهر ٢١١/١.

عدم الاحتجاج. والذين تؤخذ عنهم اللغة هم الضاربون في أعماق البادية الذين لم يفسد لسانهم بالجوار أو الاحتكاك.

وقد عقد ابن جني في "الخصائص" فصلاً عن علة امتناع الأخذ عن أهل المدر والأخذ عن أهل الوبر.<sup>(١)</sup> ويبدو أن البصريين كانوا أكثر تمسكاً بهذه الوثيقة اللغوية من الكوفيين لأن البصريين يأخذون اللغة عن حرشة الضباب وأكلة البرابيع. أما الكوفيون فيأخذون اللغة عن أهل السواد وأصحاب الكواميخ.<sup>(٢)</sup>

وقد ذكر السيوطي في "الاقتراح" أن أبا حيان الأندلسي كان يأخذ على ابن مالك عنايته في كتبه "بنقل لغة لحم، وخزاعة، وقضاعة وغيرهم وقال: ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن".<sup>(٣)</sup> وعل ابن الطيب مسلك ابن مالك هذا بقوله: "سار في علوم العربية سير المجتهدين فلا يرى فيها تقليد أحد."<sup>(٤)</sup>



وخير تعليل لمسلك ابن مالك هذا أنه كان يميل في اجتهاداته إلى مذهب أهل الكوفة خلافاً لأبي حيان الذي يميل إلى أهل البصرة، لذلك كان أبو حيان أشد اعتراضاً على ابن مالك وأكثر تمسكاً بالوثيقة اللغوية التي رسمها الفارابي. يقول الدكتور شوقي ضيف عن أبي حيان: "ونراه يتعبد لسبويه وجمهور البصريين مما جعله يقف في صفٍ مقابل لابن مالك وما انتهجه لنفسه من متابعة الكوفيين كثيراً في آرائهم."<sup>(٥)</sup>

فالتوجه الكوفي وراء خروج ابن مالك على هذه الوثيقة، ووراء نقد الدكتور مهدي المخزومي لهذه الوثيقة يقول الدكتور المخزومي: "ولا نرى هذا إلا لغو الكلام. إنهم يجهلون أن

(١) انظر الخصائص ٥/٢، والاقتراح ٦٥.

(٢) انظر البحث اللغوي عند العرب ٣٦.

(٣) الاقتراح ٥٧.

(٤) شرح الاقتراح ٢٧٠.

(٥) المدارس النحوية ٣٢٢.

اللغة سليقة وطبيعة، ويجهلون أن صاحب اللغة لا يغلط في لغته، لأنها جزء من حياته التي فُطر عليها، وعادة من عاداته التي نشأ عليها، وإذا كان الجاهليون يغلطون، والمخضرمون يغلطون، والإسلاميون يغلطون، فعلى مَنْ بعد يعتمد النحاة؟ وبماذا يحتجون؟ ومن أين جاءوا بهذه الأصول التي وضعوها، وهذه القواعد التي استنبطوها؟ ألم يستنبطوها من كلام العرب الذين كان هؤلاء الذين يغلطونه منهم. وإذا عزلوا من مجال الاستشهاد حواضر الحجاز التي نزل القرآن بلغتها، لاتصالها بالروم والفرس والهنود، واللخمييين لمجاورتهم أهل الشام، وتغلب واليمن، لأنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، وبكراً لأنهم كانوا يجاورون الفرس وعبد القيس، وأزد عُمان لأنهم كانوا بالبحرين يخالطون الهنود والفرس المقيمين بينهم، وأهل اليمن لمخالطتهم الهنود والأحباش، وبني حنيفة وتقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن. فماذا تبقى بعد ذلك؟ وهل القبائل التي قصر النحاة واللغويون الأخذ عنهم ممن ذكرهم الفارابي، تمثل العرب جميعاً أو تمثل لغتها لغات العرب كلها تمثيلاً صادقاً وهي جزء ضئيل من جموعهم المنتشرة في أنحاء الجزيرة العربية؟... الخ.<sup>(١)</sup>

ويردُّ على الدكتور المخزومي بأن هذه الوثيقة تبين مدى التحوط الذي سلكه العلماء في الاحتجاج وليس بالضرورة تطبيق ما جاء فيها تطبيقاً حرفياً، والدليل على ذلك أن ابن مالك وغيره قد خرجوا على نص الوثيقة الحرفي.

(١) مدرسة الكوفة ٥٥-٥٦.



## شعر المولدين والشعر المصنوع والمجهول القائل:

ساق أبو حيان بيتاً لأبي تمام وبيتاً آخر للمنتبي. فأما الأول فقد جاء في سياق التمثيل

على إضافة "ذي" إلى الضمير.<sup>(١)</sup>

وأما الثاني فقد جاء في سياق تبيان ما فيه من اللحن حيث جمع المنتبي بوقاً على بوقات

والصواب أبواق.<sup>(٢)</sup> وإذا كان العلماء قد أطبقوا على الاحتجاج بشعر الجاهلية وشعر

المخضرمين وشعر الإسلاميين فإنهم أجمعوا على عدم الاحتجاج بكلام المولدين.<sup>(٣)</sup> غير أن

السيوطي يعلق في كتاب "الاقتراح" أن سيبويه احتج ببعض شعر بشار المتوفى سنة ١٦٧هـ

وعلى ذلك بالتقريب إلى بشار خوفاً منه لأن بشاراً كان قد هجا سيبويه لترك الاحتجاج بشعره.<sup>(٤)</sup>

وعلى ابن الطيب الفاسي إيراد سيبويه لبعض أشعار بشار بأنه جرى مجرى الإيضاح لا

الإثبات، ولو كان سيبويه قد احتج بشعر بشار لما هجاه بشار.<sup>(٥)</sup>

أما أبو تمام فكان شاعراً وعالماً باللغة وهو صاحب الحماسة. وقد اختار الزمخشري

الاحتجاج بشعره لأنه من أئمة اللغة جاعلاً ما يقوله بمنزلة ما يرويه وتابعه في ذلك

البيضاوي.<sup>(٦)</sup>

وردَ فريق ثان هذا الاختيار منهم البهاء بن عقيل وسعد الدين التفتازاني. قال ابن الطيب

الفاسي: "وكم أخذ النحاة واللغويون على أبي تمام والمنتبي وأضرابهما من مواضع لحنوهم وقال

بعض أرباب الحواشي: ما ذكره في الكشاف ممنوع، لأن الإنسان قد يتساهل فيما ينطق به دون

(١) انظر النكت ص ٣٧ والبيت هو: غدوتُ بهم أمدُ ذوي ظلا وأكثر من ورائي ماء واد

(٢) انظر النكت ص ١٩٧، والبيت هو: إذا كان بعض الناس سيفاً لدولة ففي الناس بوقات لها وطبوع

(٣) انظر الاقتراح ٧٠، والمزهر ٣٠٤/١.

(٤) انظر الاقتراح ٧٠.

(٥) انظر شرح الاقتراح ٣٢.

(٦) انظر الاقتراح ٧٠، وشرح الاقتراح ٣١٧.

ما ينقله إذا كان عدلاً. ولو صحَّ ما قال لجاز الاستشهاد بقول الحريري وغيره ممن جمع الأدب والعدالة. وليس كذلك. وقال البهاء بن عقيل في تفسيره: وقول أبي تمام ليس كروايته لجواز صدوره عن اجتهاد أخطأ فيه. فالحجة فيما رواه لا فيما رآه.<sup>(١)</sup>

وقد ساق ابن الطيب ثلاثة مذاهب إزاء كلام المولدين: مذهب يمنع الاحتجاج بكلامهم مطلقاً، ومذهب يجيز إذا كان المولد من العارفين باللغة، الواقعين على أسرارها كما تقدم من موقف الزمخشري إزاء أبي تمام. ومذهب يجيز الاحتجاج بمعاني كلام المولدين دون الأخذ بتركيبيهم.<sup>(٢)</sup>

وأما الشعر المصنوع فقد أورد منه أبو حيان بيتاً واحداً هو:

أعرف منها الجيد والعنيانا ومنخرين أشبهها ظبيانا<sup>(٣)</sup>

ولم يقطع بأنه مصنوع بل قال: "ومن لم يجز ذلك زعم أن هذا الشعر مصنوع".<sup>(٤)</sup> وأما

السيوطي فقد قطع بأنه مصنوع.<sup>(٥)</sup> واتفق العلماء على عدم الأخذ بالمصنوع،<sup>(٦)</sup> والفرق بين

المولد والمصنوع أن المولد: "ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج بألفاظهم".<sup>(٧)</sup> وأما المصنوع

فهو: "الذي يورده صاحبه على أنه عربي فصيح".<sup>(٨)</sup>

أما الشعر المجهول القائل فقد أورد أبو حيان طائفة منه، وقد صرح أبو البركات

الأنباري بأنه لا يحتج به.<sup>(٩)</sup> وعلة هذا الرفض الخشية من أن يكون هذا الشعر لمولد أو لمن لا

(١) شرح الاقتراح ٣١٩-٣٢٠.

(٢) انظر شرح الاقتراح ٣١٧.

(٣) انظر النكت الحسان ١٩٣.

(٤) النكت الحسان ١٩٣.

(٥) انظر الاقتراح ٦٠.

(٦) انظر المزهر ١/١٧١.

(٧) المزهر ١/٣٠٤.

(٨) المزهر ١/٣٠٤.

(٩) انظر الإنصاف ٥٨٣، المسألة ٨٠.

يوثق بفصاحته.<sup>(١)</sup> وذهب بعضهم إلى قبوله "وهو القائل بقبول المرسل. قال: لأنه نقلٌ صدر ممن لا يتهم في نقله، لأن التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقت إلى نقله عن المعروف."<sup>(٢)</sup>

ورد أبو البركات الأنباري هذا بقوله: "وهذا ليس بصحيح، لأن النقل عن المجهول لم يصرح فيه باسم الناقل، فلم يمكن الوقوف على حقيقة حال، بخلاف ما إذا صرح باسم الناقل. فبان بهذا أنه لا يلزم من قبول المعروف قبول المجهول."<sup>(٣)</sup>

وإذا كان الشعر المجهول القائل لا يحتج به فكيف نفسر احتجاج سيبويه بخمسين بيتاً من الشعر لم يعرف قائلوها.<sup>(٤)</sup> فذهب بعضهم إلى أنه لو صحّ عدم الاحتجاج بالمجهول القائل لسقط خمسون شاهداً من كتاب سيبويه.<sup>(٥)</sup> وإذا لزم سقوط خمسين شاهداً من كتابه انفتح خرق عظيم.<sup>(٦)</sup> ولا يرى الأستاذ الأفغاني

ضيراً من إسقاط خمسين شاهداً من كتاب سيبويه.<sup>(٧)</sup> وأما ابن الطيب الفاسي فيقول: "وهذا الإلزام غير لازم، لأن الواجب كون الشاهد معروف القائل حال الاستشهاد به، وطروء الجهالة بقائله بعد ذلك -لقصور الهمم- لا يضر ثبوت ما ثبت به حال معرفته. فسيبويه ما استدل إلا بما كان معروفاً مشهور القائل في ذلك الوقت، وما قامت حجته على مخالفه بتلك الشواهد إلا وهي

(١) انظر الاقتراح ٧١.

(٢) لمع الأدلة ٩٠-٩١ والمزهر ١/١٤١.

(٣) لمع الأدلة ٩٠-٩١ والمزهر ١/١٤١.

(٤) انظر الاقتراح ٧٣.

(٥) انظر الاقتراح ٧٣.

(٦) شرح الاقتراح ٣٢٦.

(٧) انظر في أصول النحو حاشية ٣ ص ٦٥.

معروفة القائلين لديهم، مشهورة فيما بينهم، ثم بعد انقراض ذلك العصر، وقصور الهمم، طرأت

الجهالة بمن قال تلك الخمسين شاهداً، فلا ينقص البنيان بعد ثبوته واستقامته." (١)

وذهب الدكتور أحمد مختار عمر إلى قريب مما ذهب إليه ابن الطيب فقال نقلاً عن

البغدادي في خزنة الأدب: "وأما الأبيات المنسوبة في الكتاب إلى قائلها، فالنسبة حادثة بعده

اعتنى بنسبها الجرمي. قال الجرمي: نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً. فأما

الألف فعرفت قائلها فأثبتها. وأما خمسون فلم أعرف أسماء قائلها." (٢)

#### رابعاً: الاحتجاج بالأمثال والأقوال:

ساق أبو حيان في كتابه ما يزيد على ستة وعشرين مثلاً وقولاً. ويحتج بالأمثال

والأقوال الصادرة عن العرب الذين يوثق بعربيتهم وفصاحتهم في إثبات القواعد الكلية للسان

العربي من العصر الجاهلي إلى نهاية القرن الثاني الهجري من عرب الأمصار، وإلى نهاية

القرن الرابع لأهل البادية كما ذكرنا سابقاً، فحيز الأشعار والأمثال والأقوال الزماني واحد،

والحيز المكاني واحد أيضاً، وهو ما رسمه الفارابي في كتابه "الألفاظ والحروف". وهو ما سقناه

سابقاً عند الحديث عن الشعر.

#### خامساً: الإجماع:

الإجماع أصل من أصول النحو العربي، ويُراد به إجماع البصريين والكوفيين على

مسألة من المسائل أو علة من العلل كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصور التعذر

وفي المنقوص الاستئصال. (٣)

(١) شرح الاقتراح ٣٢٦.

(٢) البحث اللغوي عند العرب ٢٦.

(٣) انظر عن الإجماع الخصائص ١/١٨٩، والاقتراح ٨٨، ١٣٧.

وواضح أن النحاة حملوا هذا الأصل على نظيره في أصول الفقه، غير أن ثمة فرقاً بين الجهتين فالإجماع عند الفقهاء لا يقع على خطأ أو ضلالة كما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أمّتي لا تجتمع على ضلالة".<sup>(١)</sup> أما في اللغة فالأمر مختلف، يقول ابن جني: "وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: أمّتي لا تجتمع على ضلالة، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرّق له عن علة صحيحة وطريق نهج كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره".<sup>(٢)</sup>

فإجماع النحاة إذن ليس ملزماً ولكنه مؤنس ويحملك على احترامه لأنه لم يتأت للجماعة إلا بعد طول تأمل وإدانة نظر ولا يصح للمخالف أن يخالف بأثر من نزوة فكر أو ساحة خاطر وإنما له ذلك بعد أن يناهض العلماء إتقاناً ويثابتهم عرفاناً.<sup>(٣)</sup> وقد ساق أبو حيان طائفة من المسائل التي أجمع النحاة عليها من مثل قوله: "الاسمية،

تحرز من الحرفية وهي أنّ وأنّ وكى، بإجماع وآل وما ولو والذي باختلاف".<sup>(٤)</sup>

وقوله: "وفي باب ظن وأعلم. أي ويجب إقامة الأول في باب ظن وأعلم. أما إقامة الأول فبالإتفاق. وأما إقامة الثاني من باب ظن أو الثاني أو الثالث من باب أعلم ففي ذلك خلاف مثاله: ظنّ زيداً قائماً ومن أجاز إقامة الثاني قال: ظنّ قائمٌ زيداً وكذلك: أعلم زيداً فرسك مسرجاً. أو أعلم زيداً فرسك مسرجاً. أو أعلم زيداً فرسك مسرجاً".<sup>(٥)</sup>

ومن مثل قوله: "وارتدّ نحو قوله تعالى: فارتدّ بصيراً ومما جاء بمعنى صار أيضاً ولم يذكره المصنف جاء في قول العرب ما جاءت حاجتك، أي ما صارت حاجتك وقعد في قولهم

(١) انظر الحديث في الخصائص ١/١٨٩-١٩٠.

(٢) الخصائص ١/١٨٩-١٩٠.

(٣) انظر الخصائص ١/١٩٠.

(٤) النكت الحسان ٤٥.

(٥) المصدر ذاته ٥٦.

شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة.. وإنما لم يذكرهما لأنهما لا يخرج بهما عن مورد السماع، أما جاء فباتفاق. وأما قعد، فقد قاس عليها بعضهم وجعل من ذلك قوله تعالى: فتقعد مذموماً مخذولاً أي فتصير، وقد ألحق بعض النحويين بهذه الأفعال غداً، وراح، وأسحر، وأفجر، وأظهر والأصح أن لا تلحق".<sup>(١)</sup>

ومن مثل قوله في " إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكانَّ وليت ولعل، أما إنَّ وأنَّ فحرفاً تأكيداً، وأما لكن فمعناها الاستدراك وهي بسيطة لا مركبة خلافاً لمن ذهب إلى ذلك، ولا يخلو أن يكون ما بعدها مثلاً لما قبلها فلا يجوز باتفاق نحو: ما زيد قائم لكن عبد الله ليس بقائم أو يكون ما بعدها نقضاً لما قبلها أو ضداً، فيجوز باتفاق نحو: هذا متحرك لكن هذا ساكن، أو ما هذا أسود لكن هذا أبيض، أو يكون خلافاً ففيه خلاف نحو: ما قام زيد لكن عبد الله يشرب، والصحيح جوازه".<sup>(٢)</sup>

ومن مثل قوله: "وعلى، تكون اسماً إذا دخل عليها حرف الجر... بل زعم السهيلي وتلميذه الرندي وابن معزوز والشلوبين في أحد قوليه أن "على" متى جرت لا تكون إلا اسماً وزعموا أن سيبويه نص عليه بقوله: "واعلم أن "على" اسم ولا يكون أبداً إلا ظرفاً وبأنه حين عدَّ حروف الجر لم يذكر فيه "على" وهذا خلاف لما هو مشهور في كتب النحاة والسنة المعربين، وتكون أيضاً فعلاً بإجماع نحو: إنَّ فرعونَ علّاً في الأرض".<sup>(٣)</sup> وغير ذلك كثير.

(١) المصدر ذاته ٦٧.

(٢) النكت الحسان ٧٩.

(٣) المصدر ذاته ١١٠.

## سادساً: القياس والتعليل:

القياس أصل من أصول النحو العربي، وقد عرفه أبو البركات الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ في كتابه الإعراب في جدل الإعراب بأنه: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول".<sup>(١)</sup>

وساق في كتابه "لمع الأدلة" عدة تعاريف أخرى للقياس عبّر عنها بقوله: "وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع".<sup>(٢)</sup> ثم قال: "وهذه الحدود كلها متقاربة".<sup>(٣)</sup>

ويفهم من التعاريف التي سبقناها أن للقياس أربعة أركان: الأصل أو المقيس عليه، الفرع أو المقيس، العلة، الحكم.<sup>(٤)</sup>

وقد قسم أبو البركات القياس إلى ثلاثة أنواع هي:

قياس الشبه، وقياس الطرد، وقياس العلة،<sup>(٥)</sup> وينقسم قياس العلة إلى ثلاثة أقسام: قياس الأولى، وقياس الأدنى، والقياس المساوي.<sup>(٦)</sup>

ويمكن أن يتحقق القياس: بحمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد،<sup>(٧)</sup> وهذه هي أنماط القياس أو صورته.

(١) الإعراب في جدل الإعراب ٤٥.

(٢) لمع الأدلة ٩٣.

(٣) المصدر ذاته ٩٣.

(٤) انظر الاقتراح في علم أصول النحو ٩٦، ولمع الأدلة ٩٣.

(٥) انظر الاقتراح ١٤٤ وما بعدها، ولمع الأدلة ١٠٥ - ١١٢.

(٦) انظر الاقتراح ١٠١.

(٧) انظر السابق ١٠١.

وللقياس دور بالغ الأهمية في الفكر النحوي العربي حتى قيل إن الكسائي قال:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع.<sup>(١)</sup>

وقد عبّر أبو البركات الأنباري عن أهمية القياس حين قال: "اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأنّ النحو كله قياس. ولهذا قيل في حده: النحو، علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة."<sup>(٢)</sup>

ويعود تاريخ القياس إلى زمن متقدم إلى زمن عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي المتوفى

سنة ١١٧هـ فقد وصفه الزبيدي بأنه: "أول من بعج النحو، ومدّ في القياس، وشرح العلل."<sup>(٣)</sup>

فقد كان اسمه مقروناً بالنحو وقياسه وعلله، وتحدثنا المصادر عن شدة ولوعه بالقياس والأخذ به قال ابن سلام: قلت أنا ليونس، هل سمعت من أبي إسحق شيئاً؟ قال: نعم. قالت له: هل يقول أحد الصويق -يعني السويق- قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس.<sup>(٤)</sup>

وقال ابن سلام كذلك: وأخبرني يونس أنّ ابن أبي إسحق قال للفرزدق في مديحه يزيد

ابن عبد الملك:

على عمائمنا يلقى وأرْحُنَا على زواحف تُرْجِي مُخَهَا رِيرِ

قال ابن سلام: أخطأت، إنما هي رير، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع.<sup>(٥)</sup>

(١) بغية الوعاة ١٦٤/٢.

(٢) لمع الأدلة ٩٥.

(٣) طبقات الزبيدي ٣١.

(٤) طبقات فحول الشعراء ١٥/١.

(٥) المصدر ذاته ١٧/١.



وقال ابن سلام أيضاً: "وكان ابن أبي إسحق أشد تجريداً للقياس من أبي عمرو بن

العلاء".<sup>(١)</sup>

ثم أخذ القياس يتسع شيئاً فشيئاً على يد الخليل وسيبويه ومن جاء بعدهما، حتى صار

النحو كله قياس كما تقدم عن أبي البركات الأنباري.

أما العلة النحوية فهي ركن من أركان القياس وعنصر من عناصره، ويعد الخليل بن

أحمد الفراهيدي "أول من بسط القول في العلل النحوية بسطاً لفت بعض معاصريه".<sup>(٢)</sup>

وذكر الزجاجي في كتابه "الإيضاح في علل النحو" "أن الخليل بن أحمد -رحمه الله-

سئل عن العلل التي يعقل بها في النحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال:

إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها الله، وإن لم

ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته فيه فإن أكن أصبت العلة فهو الذي

التمست وإن تكن هناك علة له فمتلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة

النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج

اللائحة فكما وقف هذا الرجل على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا ولسبب

كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك

للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره

هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هي أليق مما

ذكرته بالمعلول فليات بها".<sup>(٣)</sup>

(١) طبقات فحول الشعراء ١٥/١.

(٢) مقدمة كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف.

(٣) الإيضاح في علل النحو ٦٥-٦٦.

ويتوالى التعليل بعد الخليل فيشغل سيبويه كما شغل شيخه من قبله، ويؤلف عدد من النحاة كتباً في علل النحو، فالأخفش يؤلف كتاباً في المقاييس والعلل النحوية، وقطرب يؤلف كتاباً في علل النحو، وأبو عثمان المازني يؤلف كتاباً في علل النحو أيضاً، والزجاجي يؤلف كتاباً في علل النحو سمّاه "الإيضاح في علل النحو". وقد ضاعت هذه الكتب جميعاً ولم يصلنا منها سوى كتاب الزجاجي.<sup>(١)</sup>

واستمر البحث في العلل، وشغل النحاة بالتعليل وتفسير كل حكم نحوي وكل ظاهرة نحوية، وبعض هذه التعليقات مقبول وبعضها ضعيف مرفوض.<sup>(٢)</sup>

وأوغل بعض النحاة في القياس والتعليل كأبي علي الفارسي وابن جني فقد روي عن الفارسي أنه قال: "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس".<sup>(٣)</sup> ونمضي إلى ابن جني الذي سار على نهج أستاذه أبي علي الفارسي فإذا هو يوغل في القياس والتعليل، يقول: "إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلًا وجب أن يكون قياساً وعقلاً".<sup>(٤)</sup> وكان يقول: "مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عن عيون الناس".<sup>(٥)</sup> وقد تكلم ابن جني عن نشأة العلل فيقول إنها تخطر للنحاة فينتزعونها ويذكر لأستاذه أبي علي الفارسي السبق في هذا المجال قال: "أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا".<sup>(٦)</sup>

(١) انظر العلة النحوية ٦٩.

(٢) انظر التنافس وأثره على النحو والنحاة ١٩-٢١.

(٣) الخصائص ٨٨/٢.

(٤) الخصائص ٣٦١/١.

(٥) الخصائص ٨٨/٢.

(٦) الخصائص ٢٨٠/١.

ويبدو أنه يَحَارُ حيرة شديدة في تحديد المصدر الذي استمد منه النحاة تعليلاتهم فتارة نراه يرجح تأثر علل النحاة بعلل الفقهاء،<sup>(١)</sup> وتارة يعلن أنّ علل النحاة أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقيين،<sup>(٢)</sup> وتارة ثالثة يصرح بأن علل النحويين تقسم إلى قسمين: قسم لاحق بعلل المتكلمين وقسم لاحق بعلل الفقهاء.<sup>(٣)</sup>

ونمضي إلى أبي البركات الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ الذي حاول صياغة منهج للعلّة النحوية وفق منهج أصول الفقه لأن: "النحو معقول من منقول، كما أنّ الفقه معقول من منقول".<sup>(٤)</sup> ضمن ما سماه بعلم أصول النحو.<sup>(٥)</sup> وعدّ التعليل دليل صحة الحكم النحوي فقال: "وفائدته -يعني علم أصول النحو- التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل".<sup>(٦)</sup> وقد ألف ابن الأنباري كتاباً في أصول النحو سماه "لمع الأدلة" وقد أعلن فيه أن القياس في النحو لا يصح إنكاره، وعقد فصلاً في الرد على من أنكروا القياس قال: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس... فمن أنكروا القياس فقد أنكروا النحو ولا نعلم أحداً من العلماء أنكروه لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة".<sup>(٧)</sup>

ثم يأتي السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ فيحذو حذو أبي البركات في حمل أصول النحو على أصول الفقه وذلك من خلال كتابه "الاقتراح في علم أصول النحو".<sup>(٨)</sup>

(١) انظر الخصائص ١/١٦٣.

(٢) انظر الخصائص ١/١٦٣.

(٣) انظر الخصائص ١/٨٧-٨٨، وانظر الخصائص ١/١٤٤-١٦٣.

(٤) نزهة الألباء ٧٦.

(٥) انظر نزهة الألباء ٧٦.

(٦) لمع الأدلة ٨٠.

(٧) لمع الأدلة ٩٥.

(٨) انظر الاقتراح ٢١.

## أقسام العلة:

يعد كتاب "الإيضاح في علل النحو" للزجاجي أقدم كتاب وصل إلينا في العلل النحوية، غير أننا قبل أن نفصل الكلام في أقسام العلة عند الزجاجي نجد أنه من الحق أن نشير إلى أن أبا بكر بن السراج المتوفى سنة ٣١٦هـ قد أشار في كتابه "الأصول في النحو" إشارة موجزة إلى أقسام العلة فقال: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً... وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع."<sup>(١)</sup>

ثم يأتي أبو القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧هـ، الذي قسّم العلل إلى ثلاثة أقسام هي:

العلل التعليمية والعلل القياسية والعلل الجدلية النظرية.<sup>(٢)</sup>

وأما ابن جنّي فقد عقد باباً للعلة سمّاه: "باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها،"<sup>(٣)</sup> وقال في باب سماه: "باب في العلة وعلة العلة: ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا ومثّل منه برفع الفاعل قال: 'إِذَا سئَلْنَا عَنْ عِلَّةِ رَفْعِهِ قُلْنَا: ارْتَفَعَ بِفَعْلِهِ، إِذَا قِيلَ: وَلَمْ يَصَرَ الْفَاعِلُ مَرْفُوعًا؟ فَهَذَا سَوَالٌ عَنْ عِلَّةِ الْعِلَّةِ وَهَذَا مَوْضِعٌ يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ فِيهِ أَنَّ هَذَا الَّذِي سَمَّاهُ عِلَّةَ الْعِلَّةِ إِنَّمَا هُوَ تَجَوُّزٌ فِي اللَّفْظِ فَأَمَّا فِي الْحَقِيقَةِ فَإِنَّهُ شَرْحٌ وَتَفْسِيرٌ وَتَنْتِمِمْ لِلْعِلَّةِ."<sup>(٤)</sup>

(١) الأصول في النحو ١/٣٥.

(٢) انظر الإيضاح في علل النحو ٦٤، ٦٥.

(٣) انظر الخصائص ١/٢٣٨.

(٤) انظر الخصائص ١/١٧٣.

وننتقل إلى أبي عبد الله الحسين بن موسى الجليس صاحب كتاب "ثمار الصناعة" فقد ذكر في هذا الكتاب أنّ "اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتتساق إلى قانون لغتهم وعلّة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشدّ تداولاً، وهي واسعة الشعب، إلاّ أن مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعاً وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استئصال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى".<sup>(١)</sup>

أما الصنف الثاني فلم يتعرض له الجليس ولا بينه.

أما السيوطي في كتابه "الإقتراح في علم أصول النحو" فقد تحدث عن العلة وأقسامها وكل ما جاء به منقول عن سبقة من مثل أبي بكر بن السراج والزجاجي وابن جني وأبي البركات الأنباري وأبي عبد الله الجليس.<sup>(٢)</sup>

وبعد هذا الحديث عن العلة وأقسامها لا نسلم بأن جميع العلماء قد أقرّوا العلة، فمن الذين هاجموا العلة النحوية ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة" فقد دعا في هذا الكتاب إلى إبطال العامل في النحو، ودعا إلى إلغاء القياس، وإلغاء العلة الثواني والثالث، كما اعترض على كثير من مقولات النحاة كالقول بأن إجماع النحاة على العوامل حجة، والقول بتقدير متعلقات المجرورات، وتقدير الضمائر المستترة في المشتقات وتقدير الضمائر المستترة في الأفعال.<sup>(٣)</sup>

(١) ثمار الصناعة ١٠٠-١٠٥، وانظر الإقتراح في علم أصول النحو ١١٥.

(٢) انظر الإقتراح ١١٢ وما بعدها.

(٣) انظر الرد على النحاة الصفحات ١٧، ٤٧، ٣٧، ٣٣، وما بعدها والصفحات ١٥٦، ١٥١، ٩٩، ٨٥.

يقول: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا قام زيد لم رفع؟ فيقال لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر." (١)

ودعوة ابن مضاء إلى إلغاء العلل الثواني والثالث، وإبطال العامل في النحو، جاءت على هدي مذهبه الظاهري في الفقه فقد رفض الظاهرية القياس والتعليل في الفقه كما رفضوا التقليد والرأي والاستحسان وقد ألف ابن حزم الأندلسي رسالة في إبطال الرأي والقياس والاستحسان والتعليل والتقليد، حققها الأستاذ سعيد الأفغاني. (٢)

ويفصل ابن مضاء القول في العلل الثواني فيقول إنها: "على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده، وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين." (٣)

وقد ألحق ابن مضاء بالعلل الأول القسم المقطوع به من العلل الثواني نحو تحريك أحد الساكنين إذا التقيا، مثل (انكر اسم ربك) و(قم الليل). (٤)

وأما بالنسبة لمسالك العلة وقوادحها فقد تحدث عنهما السيوطي في كتابه "الاقتراح في علم أصول النحو" أما مسالك العلة فهي:

الإجماع، والنص، والإيماء، والسير والتقسيم، والمناسبة، وقياس الشبه، وقياس الطرد،

وإلغاء الفارق. (٥)

(١) الرد على النحاة ١٥١.

(٢) انظر ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل لابن حزم.

(٣) الرد على النحاة ١٥٢.

(٤) انظر الرد على النحاة ١٥٢.

(٥) انظر الاقتراح ١٣٧-١٤٩.

وأما قواعد العلة فهي:

النقض، وتخلف العكس، وعدم التأثير، والقول بالموجب، وفساد الاعتبار، وفساد  
الوضع، والمنع للعلة، والمطالبة بتصحيح العلة، والمعارضة.<sup>(١)</sup>

### من أقيسة أبي حيان وتعلياته:

جرى أبو حيان في كتاب النكت في التعامل مع القياس على نحو ما فعل النحاة من قبله  
فالسمع مقدم على القياس، والسمع القليل يحفظ ولا يقاس عليه، والقياس إنما يكون على الكثير  
وعلى الأشيع والأفشى والأقوى كما تقدم في الفصل الأول.

والقياس والتعليل عند أبي حيان ينهلان من ينابيع القياس والتعليل النحوية فنجد عنده  
قياس النظير من مثل قوله: "ورب النكرة نحو: رب رجل أكرمه، والمضاف إلى ضمير مجرور  
بـ رُب كمجرور رُب نحو: رُب رجل وأخيه يقولان ذلك. وإنما جاز ذلك لأن ضمير النكرة  
عند بعضهم نكرة، وعندنا أنه معرفة، وإنما جاز ذلك لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في  
الأوائل، لأن رب لم تباشره. ألا ترى امتناع: ضربني رجل ورُب أخيه... أنكر ذلك، ونظير  
هذه المسألة ما أجازوا من قولهم: هو الضارب الرجل وزيد.. ولا يجوز: هو الضارب زيد".<sup>(٢)</sup>

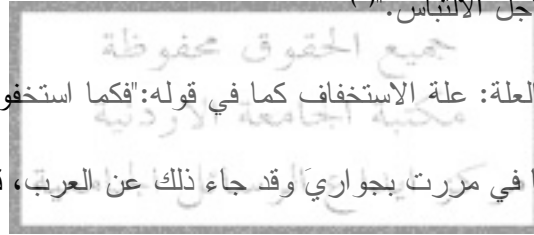
فتأمل قوله: ونظير هذه المسألة فهو قياس النظير على النظير وهو ضرب من القياس  
المساوي. وثمة قياس الشبه كقياس الأفعال الخمسة على جمع المذكر السالم والمثنى قال أبو  
حيان: "ذكر لنا أبو جعفر بن عبد النور من أصحابنا أن أبا زيد السهيلي كان يذهب إلى أن هذه  
الأمثلة الخمسة ترفع بحركات مقدره في آخر الفعل قبل الواو والألف والياء وأن النون إنما ثبتت  
لشبه هذا الفعل بالاسم وأن يقوموا مشبه "لقائمان" و "يقومون" مشبه "لقائمون"، وتقومين مشبه

(١) انظر الاقتراح ١٤٩-١٦٣.

(٢) النكت الحسان ١١٢.

"لقائمين" وأنه أعرب المضارع لشبهه بالاسم وأنه رفع لوقوعه موقعه. فيقوم مشبه لقائم فأرادوا أن يعرفوا حقيقة الشبه فزادوا هذه النون كما زادوها في المثني والمجموع لشبهه به في أن آخره اتصل به حرف علة كما اتصل بالاسم."<sup>(١)</sup>

كما علل أبو حيان بعللة الالتباس كما في قوله: فتحذف عند الجازم لا به، وذلك أن الذي يحذف للجزم إنما هو ما كان علامة للرفع نحو يضرب، فالضمة هي التي يحذفها الجازم وكذلك النون في الأمثلة الخمسة، وأما في هذه الأفعال فالألف والواو والياء إنما هي لام الكلمة وعلامة الرفع ضمة مقدرة فيها فلما دخل الجازم حذفت تلك الضمة المقدرة فالتبس المجزوم بالمرفوع فحذفت هذه الحروف لأجل الالتباس."<sup>(٢)</sup>



ومن ضروب العلة: علة الاستخفاف كما في قوله: "فكما استخفوا الفتحة في مثل ضربت جوارى كذلك استخفوها في مررت بجوارى وقد جاء ذلك عن العرب، قال الفرزدق: فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا."<sup>(٣)</sup>

ومن قياسه وتعليقه: حمل النقيض على النقيض وحمل النظير على النظير كما في حديثه عن لا النافية للجنس العاملة عمل إن قال: "ذلك أن لا مشبهة بـ إن لأن لا لتأكيد النفي وإن لتأكيد الإثبات، فحملت على نقيضتها، كما حملوها على نظيرتها حين شبهوها بـ ليس والحمل على النقيض كالحمل على النظير، وكان القياس أن يكون اعمال لا اعمال ليس أكثر من اعمالها عمل إن ولكن السماع بخلافه."<sup>(٤)</sup>

(١) النكت الحسان ٣٩.

(٢) المصدر ذاته ٣٩.

(٣) المصدر ذاته ٤١.

(٤) النكت الحسان ١٠٨.



ونقع في الكتاب على علة المشاكلة كما في "ما قام القوم إلا زيد" فعند أبي حيان أن الأفتح في زيد أن يكون بدلاً "وإنما كان أفتح لأنه تحصل المشاكلة في الإعراب والاشترار في العدة لأن البديل من الفاعل فاعل".<sup>(١)</sup>

كما علل تسمية حروف الاطباق بهذا الاسم وقال: "لاطباق اللسان فيها على الحنك عند اللفظ بها".<sup>(٢)</sup> كما علل تسمية الحروف المذبذبة بهذا الاسم وقال: "لعدم استقرارها على حال فإنها تارة تكون أصلاً وتارة تكون زائدة على ما يقتضيه التصريف".<sup>(٣)</sup>

ومن ضروب العلة أيضاً: "علة الثقل حين قاس "أخوك" على "يغزو" قال: "فإذا قلت قام أخوك فأصله أخوك ثم اتبعنا حركة الخاء للواو فقلنا أخوك فاستقلنا الضمة في الواو، كما استقلناها في يغزو فحذفناها، وإذا قلت: مررت بأخيك فأصله بأخوك فاستقلنا الكسرة في الواو فحذفناها فاتبعنا حركة الخاء للواو، فقلنا بأخوك فوقت الواو بعد كسرة فقلبناها ياءً فصار بأخيك، كالغازي واستقلنا الكسرة في الياء فحذفناها فصار بأخيك وإذا قلت: ضربت أخاك فأصله أخوك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً".<sup>(٤)</sup>

ومن ضروب العلة: علة الوجوب كما في قوله: "وتخفف لكن فتهمل. مذهب يونس والأخفش جواز اعمالها مخففة، وحكى ابن الرماك فيها الاعمال مع التخفيف، والجمهور على المنع، وإنما لم يجر اعمالها لأنه زال اختصاصها، فصارت تليها الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وهذه العلة الموجبة لمنع إن وأخواتها - غير لبت - من الاعمال إذا لحقها ما ولما بقيت لبت على الاختصاص جاز اعمالها".<sup>(٥)</sup>

(١) المصدر ذاته ١٠٦.  
 (٢) المصدر ذاته ٢٧٩.  
 (٣) المصدر ذاته ٢٨٢.  
 (٤) المصدر ذاته ٣٧.  
 (٥) النكت الحسان ٨٦.

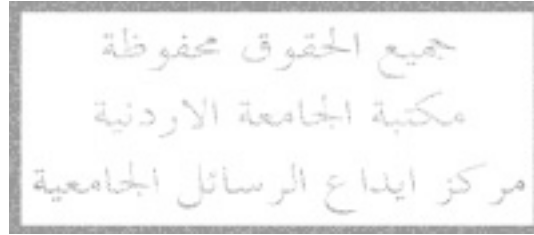
ولا أريد أن أتكثر من الأمثلة، فالكتاب كله شاهد على أن أبا حيان جرى في القياس والتعليل مجرى من سبقوه من النحاة، فضروب العلة التي نجدها في كتاب النكت والمستخرجة من خلال السياق هي عين العلل التي تحدث عنها الدينوري في كتابه "ثمار الصناعة" بلغت عنده أربعة وعشرين علة، ثم نقلها عنه السيوطي في الاقتراح، وقد سلف الحديث عنها. غير أننا نجد شيئاً عند أبي حيان ربما لا نجده عند غيره، وهو النأي عن التأويل البعيد، يقول في موضع حديثه عن لا العاملة عمل ليس: "والدليل على أنها تعمل عمل "ليس" في رفعها الاسم ونصبها الخبر قول الشاعر:

تعزّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزرٌ ممّا قضى الله وأقياً  
 وقول النابغة الجعدي:  
 وحلت سواد القلب لا أنا باغياً سائل سواها ولا عن حبها متراخياً

ولكن مع ذلك اعمالها عمل "ليس" قليل جداً، ولذلك لم يقل بذلك إلا البصريون، قوله: بشرط تنكير معمولها نحو: لا رجل قائماً، وذكر ذلك الشجري أنها عملت في المعرفة وأنشد بيت النابغة المتقدم. وقد تألوه، وحمله على ظاهره أولى. وتكون تعمل في المعرفة والنكرة كـ "ليس" لأنه لم يجئ لنا عملها في النكرة كثيراً حتى نجعله أصلاً ونجعل غيره شاذاً، بل الذي نحفظه مما ظاهره إلحاقها بـ "ليس" وهما البيتان السابقان وفي أحدهما الاسم نكرة وفي الآخر الاسم معرفة، ولو فتحنا باب التأويل ودفع الأشياء بالمحتملات البعيدة لتأولنا البيت الذي فيه نكرة. ألا ترى أنه يجوز نصب "باقياً" على أن يكون خبراً لـ "كان" مقدره، وكذلك أيضاً "واقياً" ويكون "شيءٌ ووزر" مبتدئين، ويحتمل البيت غير ذلك من التأويلات.<sup>(١)</sup>

(١) النكت الحسان ٧٦-٧٧.

وأحسب أن هذا راجع إلى ظاهرية أبي حيان يقول الدكتور شوقي ضيف: "وكان ظاهري المذهب وانتقل بأخذه إلى مذهب الشافعي، وظل المذهب الظاهري عالماً بنفسه حتى ليروى عنه أنه كان يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهر مَنْ علق بذهنه وقد وصل تعلقه بمذهب الظاهر بينه وبين ابن مضاء وحقاً لم يدع إلى إلغاء نظرية العامل في النحو، ولكنه دعا مراراً وتكراراً إلى إلغاء ما يتعلق به النحاة من كثرة التعليل للظواهر اللغوية والنحوية وجلب التمارين غير العملية، ونقل السيوطي في الهمع تعرضه لذلك في غير موضع."<sup>(١)</sup>



(١) المدارس النحوية ٣٢١.

## الفصل الرابع

### قراءة في التحقيق

١. رصد مواطن السقط.
٢. رصد مواطن التحريف. حقوق محفوظة
٣. رصد مواطن التصرف الشخصي. مكتبة الجامعة الأردنية
٤. رصد مواطن عدم الدقة في المعارضة بين نسخ الكتاب. كنز الباء الرسائل الجامعة
٥. بعض مواطن السهو.
٦. إغفال تخريج بعض الآيات والأحاديث والأشعار والأمثال.
٧. إغفال تراجم بعض الأعلام المغمورة

تولى الدكتور عبد الحسين الفتلي تحقيق كتاب "النكت الحسان في شرح غاية الإحسان"

لأبي حيان، واعتمد في تحقيقه على نسختين هما:

أولاً: نسخة المدرسة القادرية ببغداد وقد اتخذها أصلاً لأنها كما يقول:

"كُتبت زمن المصنف، وربما كانت مقروءةً عليه، فهي مصححة على الحواشي، يرجع

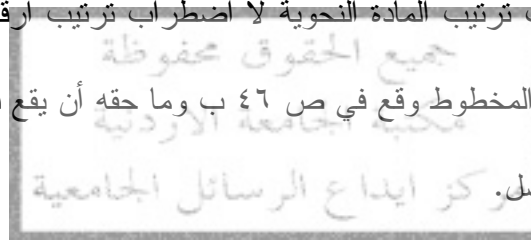
تاريخ نسخها إلى سنة ٧٢٢هـ.<sup>(١)</sup> ولأنها: "أضبط في مادتها. وأكمل في موضوعاتها، وأكثر

ترتيباً في أبوابها من نسخة دار الكتب المصرية."<sup>(٢)</sup>

والحق أن هذه النسخة فيها سقط كثير واضطراب في ترتيب أوراقها والمقصود

بالاضطراب: اضطراب ترتيب المادة النحوية لا اضطراب ترتيب أرقام الأوراق فما ينبغي أن

يكون في ص ٥١ من المخطوط وقع في ص ٤٦ ب وما حقه أن يقع في ورقة ٣٩ ب وقع في



٤٦ ب و ٤٧ أ من الأصل. مركز أبحاث الرسائل الجامعية

ومع أن المحقق أضاف على هذه النسخة من الصفات الحميدة ما أضاف غير أنه من جهة

عملية اعتمد على النسخة الثانية: وهي نسخة دار الكتب المصرية التي رمز لها بحرف ب، كما

سيأتي الحديث عنها، كما أن المحقق غير وبدل في هذه النسخة التي اتخذها أصلاً من غير حاجة

إلى ذلك ومن غير إشارة إلى هذا التغيير كما سيظهر عند الحديث عن مواطن الخلل المنهجي

في تحقيق الكتاب.

ثانياً: أما النسخة الثانية فهي نسخة دار الكتب المصرية وهي النسخة التي اعتمدها للمعارضة

وقد رمز لها المحقق بحرف ب، ويبدو أنها كتبت في حياة أبي حيان وذكر المحقق أنها "مكتوبة

(١) مقدمة النكت الحسان ١١.

(٢) المقدمة ١٢.

بخط مشرقي جيد ومصحة على الحواشي... لا تختلف عن النسخة القادرية إلا في بعض الألفاظ<sup>(١)</sup> التي أشار إليها أثناء معارضتها مع الأصل.

ويظهر لي أن هذه النسخة أوفى وأصح من النسخة القادرية وقد اتخذها المحقق من جهة عملية كما سلف القول أصلاً بدليل تقيده في كثير من المواضع بما جاء فيها، علماً بأن ما جاء في النسخة القادرية في المواضع نفسها ليس بخطأ.

والمعروف عند المحققين أنه لا يجوز التصرف بالنص أو تغييره بزيادة أو حذف إلا إذا اقتضى النص ذلك. وإذا رأى المحقق أن السياق يقتضي تصحيح عبارة أو زيادة كلمة أو عنوان

فعلية أن يشير إلى ذلك، وهو ما لم يفعله المحقق في كثير من الأحيان.

وقد ذكر المحقق أن للكتاب نسخة ثالثة ولكنه لم يقف عليها وهي نسخة جستربرتي يقول: "نسخة جستربرتي... لم أستطع الحصول عليها. فقد أرسلت المكتبة عدة مرات دون أن يلبي

الطلب."<sup>(٢)</sup>

والحق أن للكتاب أربع نسخ خطية هي: نسخة بغداد، ونسخة دار الكتب المصرية، ونسخة جستربرتي ونسخة برلين. وقد قدر لي أن أقف على هذه النسخ الأربعة جميعاً وظهر لي من خلال المقابلة بين هذه النسخ الأربعة أن نسخة جستربرتي هي أصح هذه النسخ وأدقها وأبعدها عن الاضطراب والسقط والخطأ. وسيظهر هذا من خلال تتبعي لمواطن الخلل المنهجي في تحقيق الكتاب.

وأما نسخة برلين فقد ورد فيها الكثير من الطمس والبياض والاضطراب في ترتيب المادة النحوية فضلاً عما وقع فيها من سقط أو خطأ. ومن خلال ما قمت به من قراءة الكتاب رأيت أن

(١) المقدمة ١١.

(٢) المقدمة ١٢.

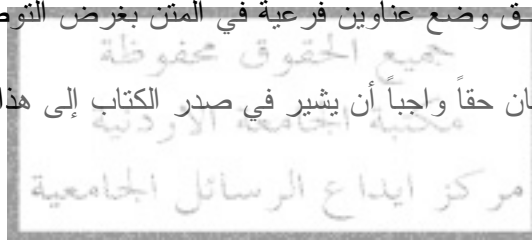
المحقق قد وقع في سقط كثير وتحريف كثير أيضاً، وتصرف في النص من غير موجب ولا حاجة تدعو إلى ذلك. إذ إن الأصل في إخراج الكتب وتحقيقها أن يخرجها المحقق على أحسن وجه وأصح صورة، ولا يصح للمحقق كما ذكرنا أن يزيد أو ينقص في النص إلا إذا ثبت أن كلمة ما خطأ وأن ثمة زيادة يقتضيها النص وهو ما لم يفعله المحقق فكان يزيد من غير حاجة، وينقص بدافع من العجلة التي تهيمن على كثير من المحققين. وكانت معارضته بين النسختين معارضة بعيدة عن الدقة تماماً فلا يشير إلى نقاط الخلاف بين الأصل والنسخة المصرية إلا في القليل مع أن ثمة فروقاً عديدة. وكان المحقق أحياناً يترك الأصل والمصرية ويثبت ما يوافق هواه، مع أنه أقرّ بأن النسخة البغدادية هي الأصل. إلا أن المراجعة الدقيقة لعمله تظهر أنه يتخذ من النسخة المصرية أصلاً من جهة عملية لأنه يعتمد عليها اعتماداً شبه كامل.

كما أنه أغفل تخريج بعض الآيات والأحاديث والأشعار وتراجم بعض الأعلام الذين وردوا مقترنين بكتبهم من مثل صاحب المستوفى، وصاحب الرعاية، أو منسوبين لمواطنهم كالأهوازي، أو كانوا من المغمورين كالحكم بن رختاط، وابن خلسة، وكان على المحقق أن يبذل مزيداً من الجهد والعناية ليعطي هؤلاء الأعلام حقهم، كما أن المحقق وقع في خلل منهجي آخر حين ترجم لبعض الأعلام المعروفين وترك آخرين معروفين ومجهولين، وحين يترجم لبعضهم لا يترجم له عند وروده أول مرة، وإنما بعد وروده مرتين أو أكثر. ومن المعروف في عرف المحققين أن العلم يترجم له عند وروده أول مرة.

وبعد هذا كله يمكننا حصر الخلل المنهجي الذي وقع فيه المحقق فيما يلي:

١. جهة تؤول إلى سقط في النص.
٢. جهة تؤول إلى تحريف.
٣. جهة تؤول إلى التصرف الشخصي.

٤. جهة ترد إلى عدم الدقة.
٥. جهة تؤول إلى السهو.
٦. جهة ترد إلى إغفال تخريج بعض:
- أ- الآيات.
- ب- الأحاديث.
- ج- الشواهد الشعرية.
- د- ترجمة بعض الأعلام.
٧. كما أن المحقق وضع عناوين فرعية في المتن بغرض التوضيح ليست واردة في أصل الكتاب، وكان حقاً واجباً أن يشير في صدر الكتاب إلى هذا العمل لأنه جزء من المنهج.
٨. كما أنه أغفل عمل فهرس عامة للكتاب من مثل فهرس الآيات، والأحاديث، والشعر، والأعلام، ولم يرق إلا بفهرس الموضوعات، ونحن نعلم ما للفهارس من قيمة عالية في تحقيق الكتب. وسنتناول هذه المسائل بالحديث عنها واحدة واحدة، معتمدةً في ملاحظاتي على ما اعتمد عليه المحقق وهما نسختا بغداد وهي الأصل عند المحقق وسأرمز لها بالأصل كذلك، ونسخة دار الكتب المصرية وسأرمز لها كما رمز لها المحقق بالحرف (ب)، كما سأعتمد زيادة على ما اعتمد عليه المحقق نسخة برلين وسأرمز لها برمز (ر)، ونسخة جسترستي وسأرمز لها برمز (ج) متمنية من الله العلي القدير أن أكون قد وفقت فيما قدمته.

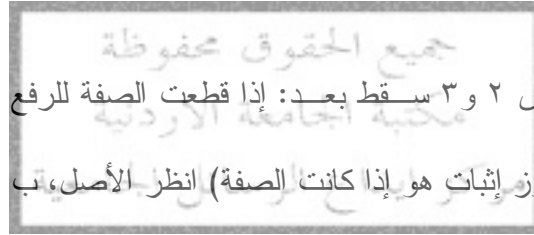




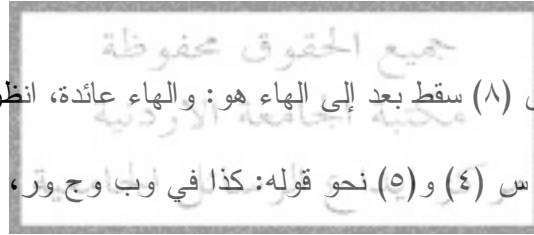
رصد مواطن السقط:

- وقع ص (٣٤) س (٥) إما أن يتحد قيامها بالذهن وزمان إفادتها، في الأصل وب و ج ور: إما أن يتحد زمان قيامها بالذهن وزمان إفادتها.
- وقع ص (٣٦) س (١٦) وذا مضافة لاسم جنس كذا في ب، ج، ر وفي الأصل: وذا مضافة لاسم جنس ظاهر؛ ولعله الصواب بدليل قول المؤلف فيما بعد قوله ظاهر...
- وقع ص (٣٦) س (٢٠) أن الكسائي منع، في الأصل و ب و ج ور: أن الكسائي منع ذلك.
- وقع ص (٣٧) س (١٢) فأتبعنا حركة الخاء للواو كذا في ب، وفي الأصل و ج ور: فيه فاستقلنا الكسرة في الواو فحذفناها فأتبعنا حركة الخاء للواو.
- وقع ص (٣٨) س (١٢) وما في حكمهما الذي في حكم المثني اثنان في الأصل، ب و ج ور: وما في حكمهما كهما الذي في حكم المثني اثنان.
- وقع ص (٣٩) س (٢) ويقولون في جمع المؤنث، كذا في ب و ج ور، وفي الأصل: ويقولون في جمع المؤنث السالم.
- وقع ص (٤١) س (١) قوله: والفتحة في نحو يخشى زيد، في الأصل وب و ج ور، في نحو: لن يخشى زيد.
- وقع ص (٤١) س (٥) قوله: آخر أولهما ياء، تحرز من مثل رأيت رامي زيد فإن الفتحة تظهر فيه وفي ص (٤١) س (٧) قوله: من مركب تحرز من مثل: دخلت بعلبك، وقد خلط المحقق خطأً شديداً فقد وقع في الأصل وب و ج ور قوله: من مركب تحرز من مثل رأيت رامي زيد فإن الفتحة تظهر فيه، قوله آخر أولهما ياء تحرز من مثل دخلت بعلبك.

- وقع ص (٤٢) س (٢٢) قوله والعلم عُين مسماه مطلقاً، في الأصل وب وج ور قوله والعلم ما عُين مسماه مطلقاً.
- وقع ص (٤٤) س (٣) قوله لمذكر قريب، في الأصل وب وج ور لمذكر قريب ذا، وهو ما يقتضيه السياق وإلا فما هو المستعمل للمذكر القريب؟ والدليل قوله فيما بعد ذاء.
- وقع ص (٥٧) س (١٦) سقط بعد ضميراً منفصلاً هو: (مطابقاً للوصف أو مخالفاً له) انظر الأصل وج، وفي ر: مطابقاً للوصف، وسقطت العبارة من ب.
- وقع ص (٥٨) س (١٨) وزعم بعضهم وفي الأصل وج ور وقد زعم بعضهم وسقطت قد من ب.
- وقع ص (٦٠) س ٢ و ٣ سقط بعد: إذا قطعت الصفة للرفع هو (تقديره هو العالم ونصوا على أنه لا يجوز إثبات هو إذا كانت الصفة) انظر الأصل، ب، ج، ر.
- وقع ص (٦٠) س (١٠) سقط بعد صيغة هو: ضمير انظر الأصل وج، وسقطت ضمير من ب ور.
- وقع ص (٦٧) س (١١) والأصح أن لا تلحق، في الأصل وب وج ور والأصح أن لا تلحق بها.
- وقع ص (٧٥) س (١٨) قول الشاعر، في الأصل وب وج من قول الشاعر وفي ر: من قوله.
- وقع ص (٨٩) س (٤) لزمت الابتدائية للفرق، في الأصل وب وج ور لزمت اللام الابتدائية للفرق.
- وقع ص (٩٩) س (١٥) وقد ذهب الكوفيون، في الأصل ب، ج، ر إذ قد ذهب الكوفيون، والواو زائدة من المحقق.

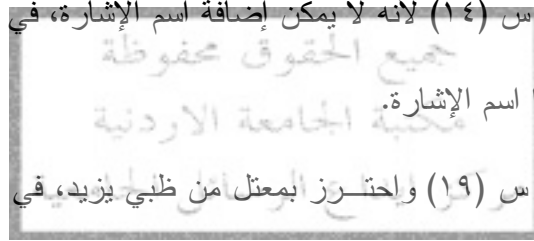


- وقع ص (١٠٤) س (١٢) لا موضع لها الإعراب، في الأصل وب وج ور لا موضع لها من الإعراب.
- وقع ص (١١٣) س (١٠) فإن كان الذي، في الأصل وب وج ور فإن كان الفعل الذي.
- وقع ص (١١٦) س (٩) قوله لم يفصل، في الأصل وب وج ور قوله إن لم يفصل.
- وقع ص (١١٧) السطر الأخير وفي السطر الأول من ص (١١٨): ويجوز في هذا، في الأصل وب وج ور ويجوز في نحو هذا.
- وقع ص (١٢٠) س (١٦) رجل بك اليوم قائم، في الأصل وب وج ور رجل بك اليوم أو قائم.
- وقع ص (١٣٣) س (٨) سقط بعد إلى الهاء هو: والهاء عائدة، انظر الأصل.
- وقع ص (١٤٢) س (٤) و (٥) نحو قوله: كذا في وب وج ور، في الأصل نحو قول الشاعر.
- وقع ص (١٤٢) س (١٣) فكما أن الفعل يرتفع بعد هذه، في الأصل ب، ج، ر يرتفع ما بعد هذه.
- وقع ص (١٤٥) س (٥) و (٦) لأن أقرأ، في الأصل وب وج ويجوز لأن أقرأ، وفي ر: ويجوز أن.
- وقع ص (١٤٦) س (٤) ولزم أن يكون لا كي، في الأصل، ب، ج، ر: لام كي.
- وقع ص (١٤٧) س (١٠) إلحاق غير الموجب به، في الأصل، ب، ج، ر، إلحاق سائر غير الموجب به.
- وقع ص (١٤٨) س (٢) أنه وقع، كذا في ب ور، في الأصل وج أنه قد وقع.
- وقع ص (١٤٩) س (١٠) وسوى ما ذكر، في الأصل وب وج ور وما سوى ما ذكر.



- وقع ص (١٥٠) س (٨) لأضربُ زيداً، في الأصل وب وج نحو لأضربُ زيداً وفي ر نحو لا تضربُ زيداً.
- وقع ص (١٥٠) س (١٣) واجتزئ بالكسرة، في الأصل: اجتزئ عنها بالكسرة وفي ب وج ور واجتزئ بالكسرة عنها.
- وقع ص (١٥٤) س (١٦) أن يكون غير عارض نحو، في الأصل وب وج أن يكون غير عارض تحرز من نحو.
- وقع ص (١٥٥) س (٤) ولا يمنع الوزن إلا على ما ذكر عند عيسى بن عمر، في الأصل وب وج ولا يمنع الوزن إلا على ما ذكر إلا عند عيسى بن عمر.
- وقع ص (١٥٥) س (٦) جاز عنده الصرف والمنع، في الأصل، ب، ج، ر: جاز عنده فيه الصرف والمنع. مركز ايداع الرسائل الجامعية
- وقع ص (١٥٥) س (١٠) قوله: والعجمة، تحوز من الجنسية، في الأصل وب وج ور: والعجمة الشخصية تحرز من الجنسية، وفي العبارة تحريف في تحوز.
- وقع ص (١٥٧) السطر الأخير، إلى أنه يجوز فيه الوجهان، في الأصل وب وج ور: إلى أنه يجوز فيها الوجهان كهند.
- وقع ص (١٥٨) س (١١) على فعل، في الأصل وب وج ور: على فعل الأمر.
- وقع ص (١٦٢) س (٧) أنه إذا اجتمع لك فيه ما يُحكى بنيت، في الأصل وب وج ور: أنه إذا اجتمعت لك فيه ما يُحكى مع ما لا يُحكى بنيت على السابق.
- وقع ص (١٦٤) س (١٨) على اعماله الظن، في الأصل وب وج ور: على اعماله اعمال الظن.

- وقع ص (١٦٦) س (١٧) ونعمت المرأة، في الأصل وب وج ونعمت المرأة هند، والسياق يقتضيها.
- وقع ص ١٦٨ س ١٧ نحو: أحد عشر، في الأصل وب وج نحو: هذا أحد عشر.
- وقع ص (١٦٩) س (١٦) رجز على النحو التالي: ظرف عَجُوز ثنتا حَنْظَل، وهو مختل الوزن والصواب ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٦٩) س (١٧) ولا يدخل تحت قوله العقد وإن كانت عقداً، في الأصل وب وج ور: تحت قوله العقد عشرة.
- وقع ص (١٧٢) س (١٤) لأنه لا يمكن إضافة اسم الإشارة، في الأصل وب وج ور، لأنه لا يمكن إضافة ذا اسم الإشارة.
- وقع ص (١٧٥) س (١٩) واحترز بمعتل من ظبي يزيد، في الأصل وب وج ور: واحترز بمعتل من نحو ظبي يزيد.
- وقع ص (١٧٩) س (١٠) قد جاء منه محذوفاً، في الأصل وب وج ور: قد جاء شيء منه محذوفاً.
- وقع ص (١٨٦) س (٣) نحو: الفتى، في الأصل وب وج ور رأيت الفتى.
- وقع ص (١٨٧) س (١٧) فأما مثل. في الأصل وب وج ور فأما في مثل.
- وقع ص (١٨٩) س (٨) أو خلفه نحو الإخبار، كذا في ب وج وفي الأصل أو خلفه نحو عن الإخبار وفي ر: أو خلفه عن الإخبار.
- وقع ص (١٨٩) س (٩) سقط بعد وهو أنا: العبارة الآتية (قوله: إلى آخره أي إلى آخر الكلام)، انظر الأصل وب وج ور.



- وقع ص (١٩١) س (١٦) و (١٧) وكذلك البواقي، كذا في ب وفي الأصل وج ور: وكذا في البواقي.
- وقع ص (١٩٢) س (١٠) وأنشدوا، في الأصل وب وج ور وأنشدوا في النصب.
- وقع ص (١٩٥) س (٧) قوله إلا نحو، في الأصل وب وج ور إلا في نحو.
- وقع ص (١٩٦) س (٥) وكذلك تأبط شراً، في الأصل وب وج ور وكذلك مثل تأبط شراً.
- وقع ص (١٩٦) س (١٧) مصغر لا يعقل، في الأصل وب وج ور أو مصغراً لا يعقل.
- وقع ص (١٩٧) س (١٢) نحو: صعبة وصعبات خلافاً لقطرب، كذا في ب وج وفي الأصل نحو صعبة وصعبات فلا يجوز فتحها خلافاً لقطرب، وسقطت العبارة من ر.
- وقع ص (١٩٩) س (١٢) ويجوز في مثل ابن واسم، في الأصل وب وج ور: ويجوز في مثل ابن تقول في مثل ابن واسم.
- وقع ص (١٩٩) س (١٧) في معتل لم ترد، في الأصل وب وج ور في معتل اللام لم ترد.
- وقع ص (٢٠٢) س (١٥) قلبت التاء ألفاً، في الأصل وب وج ور إن قلبت التاء ألفاً.
- وقع ص (٢٠٣) س (٧) فإنه يجوز فيه أحسنن بزيد كذا في ب وفي الأصل: فإنه يجوز فيه على خلاف أحسنن بزيد وفي ج: فإنه يجوز على خلاف فيه أحسنن.
- وقع ص (٢٠٣) س (١٢) أي الاستفهام، في الأصل وب وج ور أي في الاستفهام.
- وقع ص (٢٠٩) س (٥) والاتي اللوتيا، في الأصل وتقول اللاتيا اللتيا.

- وقع ص (٢١٦) س (٦) نحو: الدليلي والهزيمي والحثيثي. في الأصل وب وج ور: نحو الدليلي والهزيمي والكتيبة والخطيبة والحثيثي، وسقطت الحثيثي من الأصل ولم يشتر ذلك.
- وقع ص (٢١٦) س (١٢) كالدحرجة والصلصلة، في الأصل وب وج كالدحرجة والزلزلة والصلصلة.
- وقع ص (٢١٧) س (٨) إن متحركاً، في الأصل وب وج إن كان متحركاً.
- وقع ص (٢١٨) السطر الأخير للذي يضحك، في الأصل وب وج للذي يضحك منه.
- وقع ص (٢٢٢) سطر (١٠) و(١١) نحو: القصباء والطرفاء، في الأصل وج نحو: القصباء والطرفاء والخلفاء. 
- وقع ص (٢٢٧) س (١٢) أو بعد اللام كـ قنديل، في الأصل بعد اللام الأولى كقنديل.
- وقع ص (٢٢٩) س (٢١) وقد نصّ بعض أصحابنا، في الأصل وب وج وقد نصّ على ذلك بعض أصحابنا.
- وقع ص (٢٣٠) س (١١) ووحده ويئس، في الأصل وب ووحده ويئس ويئس.
- وقع ص (٢٣١) س (٢١) وذلك قصد لبيان الزنة، في الأصل وب وج وذلك قصد لبيان أصل الزنة.
- وقع ص (٢٣٢) س (١) بل بلفظ الأصلي، في الأصل وب وج: بل بلفظ الحرف الأصلي.
- وقع ص (٢٣٢) س (١٥) إنما عرفنا، كذا في ب وج وفي الأصل بل إنما عرفنا.
- وقع ص (٢٣٣) س (١٠) وإنما حكمنا على الهمزة، في الأصل وب وج ور على هذه الهمزة.

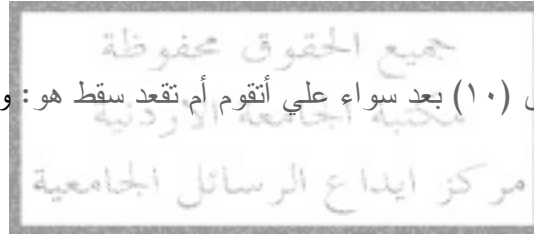
- وقع ص (٢٣٣) س (١٢) ما ذكرنا بعد، في الأصل وب وج ور ما ذكرنا ما بعد.
  - وقع ص (٢٣٣) س (١٦) وغلطوا فيه، في الأصل وب وج قال وغلطوا فيه وسقطت من ر .
  - وقع ص (٢٣٥) س (٩) لقولهم: مناجين، في الأصل وب وج ور لقولهم في الجمع مناجين.
  - وقع ص (٢٣٧) السطر الأخير بعد عرض فوط سقط هو: (قوله: إيا في رباعي مضعف رباعي يرجع إلى الثلاثة: الواو والياء والألف ويريد أنها تكون أصلاً نحو حاجي وحيجنيت وضوضيت) انظر الأصل وب وج وسقطت من ر .
  - وقع ص (٢٤١) س (٢١) فالمتطرف حيي، في الأصل وب وج ور فالمتطرف نحو حيي.
- جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الأردنية  
مركز أبحاث الرسائل الجامعية
- وقع ص (٢٤٣) س (٣) على قوله فعل، في الأصل وب وج ور على قوله في فعل.
  - وقع ص (٢٤٣) س (١٠) على المضعف أن يجيء عليه الصحيح، في الأصل وب وج ور: على المضعف أن يجيء على ما يجيء عليه الصحيح.
  - وقع ص (٢٤٣) س (١٢) فليس من فك الإدغام، في الأصل وب وج ور فليس هو من فك الإدغام.
  - وقع ص (٢٤٦) س (١٠) لأن أفعالها، استقام وأطال وأبان، في الأصل وب وج ور لأن أفعالها استبان واستقام وأطال وأبان، والسياق يقتضيها ويؤكد قوله: والأصل استبين.
  - وقع ص (٢٤٧) س (١٧) وإن تكن عينه، في الأصل وب وج ور وإن لم تكن عينه.
  - وقع ص (٢٥٠) س (٨) بعد والاضطلاع والاضطلاع (وقد سمع قلب حرف من جنس ما قبلها قالوا الاضلاج والاضجاج والاطلاع والاطلام وكذلك الفروع) انظر الأصل وب وج.



- وقع ص (٢٥٠) س (١٨) والواو همزة، في الأصل وب وج والواو من همزة.
  - وقع ص (٢٥١) س (١) وسمع القلب فيها، في الأصل وب وج ور وقد سُمع القلب فيها.
  - وقع ص (٢٥١) س (١٢) فقليل: ضوٌّ، في الأصل وب وج فقليل ضوٌّ وشيء.
  - وقع ص (٢٥٢) س (١) ساكنة مضمومة، في الأصل وب وج ساكنة أو مضمومة.
  - وقع ص (٢٥٢) س (١٤) ولا يلزم إلا المكسور قبلها، في الأصل وب وج: ولا يلزم إلا والمكسور قبلها همزة.
  - وقع ص (٢٥٢) س (١٨) وليس ذلك بصحيح، في الأصل وب وج وليس ذلك عندي بصحيح.
- جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية
- وقع ص (٢٥٣) س (٤) سلقط بعد الكاف من تاء مخاطب هو: (يقولون في فعلت وضربت فعلك وضربك قوله الهمزة) انظر الأصل وب وج .
  - وقع ص (٢٥٥) س (١) نحو مصيبة، في الأصل من نحو مصيبة.
  - وقع ص (٢٥٧) س (١٢) الحافظ رضي الدين، في الأصل وج الحافظ رضي الدين الشاطبي.
  - وقع ص (٢٥٨) س (٧) ومن خفيفة، في الأصل وب وج ومن نون خفيفة.
  - وقع ص (٢٥٩) س (٢) سقط بعد: فحمله بعضهم على ظاهرة هو: (وقال مذهب الفراء إخفاء النون عند البناء لا إبدالها ميماً ولم يحمله بعضهم على ظاهره) انظر الأصل، ب، ج، ر.
  - وقع ص (٢٦٠) س (١٦) وقبائل من أسد كذا في ب وج ور وفي الأصل من بني أسد.
  - وقع ص (٢٦١) س (٦) بعد وهذا فرع غريب سقط هو: (وأما السين فأبدلت من الشين قالوا السدة والمسدودة في الشدة والمشدودة) انظر الأصل وب وج ور.

- وقع ص (٢٦٦) س (٣) يستنقلون الواو مع أوله، في الأصل وب وج ور يستنقلون الواو مع ضمة أوله.
- وقع ص (٢٦٦) س (٢١) فقلبت الواو، في الأصل وب وج ور فنقلت حركة الواو، وفي العبارة تحريف في فقلبت والصواب فنقلت كذا في الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٢٧١) س (١٣) نحو سار وصار كذا في ب وج ور وفي الأصل وفي نحو سار.
- وقع ص (٢٧٢) س (١٠) ما إذا كانت قبلها، في الأصل وب وج ور فإذا كانت الكسرة قبلها وفيه عدم دقة في ما إذا والصواب فإذا، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٢٧٢) س (١٦) ولألف منقلبة، في الأصل وب وج ور ولألف منقلبة عنها وفي ج والألف منقلبة عنها. مركز أيداع الرسائل الجامعية
- وقع ص (٢٧٢) س (١٨) ولألف مشبهة بالمنقلبة عنها كذا في ب، وفي الأصل: ولألف مشبهة بالألف المنقلبة وفي ج: والألف مشبهة بالمنقلبة وفي ر: والألف شبيهة بالمنقلبة.
- وقع ص (٢٧٣) س (١٧) أما فرق، في الأصل وب وج ور أما في فرق.
- وقع ص (٢٨٢) السطر الأخير على ما يقتضيه التصريف، في الأصل وب وج ور: على ما يقتضيه علم التصريف.
- وقع ص (٢٨٦) س (١١) سقط بعد: فيما دخل عليه هو: (وهو قوله: جار هي حروف الجر وقد تقدمت في بابها) انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٢٨٨) س (١٧) بعد نعم سقط هو ولا انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٢٨٩) س (١٠) سقط قبل فغير مصيب وهو دائماً انظر الأصل وب وج ور.

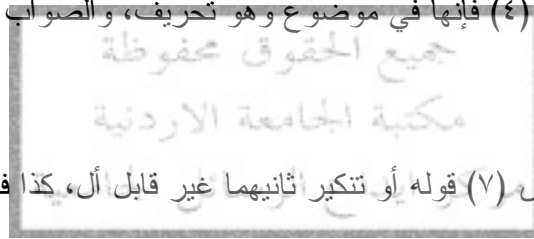
- وقع ص (٢٩٠) س (٣) واجتلبت الألف للنطق بالساكن، في الأصل وب وج ور واجتلبت الألف توصلًا للنطق بالساكن.
- وقع ص (٢٩٠) س (٧) بعد بيت الشعر سقط هو: يريد بالسهم والسلمة انظر الأصل وب وج وسقطت من ر.
- وقع ص (٢٩١) س (١٥) بل حرف شرط، في الأصل وب وج ور بل هي حرف شرط.
- وقع ص (٢٩٥) س (٢١) فهي كافة عن العمل، في الأصل وب وج ور فهي كافة لها عن العمل.
- وقع ص (٢٩٦) س (١٠) بعد سواء علي أنقوم أم تقعد سقط هو: ولا سواء علي أنقوم أم تقعد.



### رصد مواطن التحريف:

- وقع ص (٣٢) س (٥) ولما كان الكلم في الكلمة وهو تحريف والصواب ولما كان النظر في الكلمة، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٣٥) س (٧) التي للتوكيد نحو: بل يقوم وهو تحريف والصواب هل يقوم انظر الأصل وب وج ور وسقطت من ب كما أشار المحقق.
- وقع ص (٤٥) س (٨) نحو قول جندج، كذا في الأصل وب وهو تحريف، لم يشر له المحقق والصواب حُندج كما في ج، والمراد به امرؤ القيس ولم يشر المحقق إلى أن حُندج هو امرؤ القيس واكتفى بالقول في الحاشية تعليقاً على الشاهد: نسبه ابن منظور إلى امرئ القيس فقوله: نسبه لامرئ القيس تجاهل لصريح قول أبي حيان قول حُندج.

- وقع ص (٤٦) س (٧) وهذيل تقول الذين مطلقاً وبعضهم يقول اللذون رفعاً وهو تحريف والصواب وهذيل تقول اللاتين مطلقاً وبعضهم يقول اللاؤون؛ انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٤٧) س (٢١) وإن تتقدمها الطوارد تصدد وهو تحريف والصواب تصطد؛ انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٥٢) س (١٤) وتحرز من غير المنصرف وهو تحريف والصواب المنصرف، انظر الأصل وب، ج، ر.
- وقع ص (٥٨) س (٤) فإنها في موضوع وهو تحريف، والصواب موضع انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٦١) س (٧) قوله أو تتكبر أثنيهما غير قابل أل، كذا في ج ولم يطلع عليها المحقق، وهو تحريف والصواب أو تتكبرهما غير قابلين أل، انظر الأصل وب ور.
- وقع ص (٦٢) س (١٢) هذه الناحية لضميره وهو تحريف والصواب هذه الناصبة انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٦٣) س (١٠) ويجوز نصبه بأخبار فعل مرجوحاً وهو تحريف والصواب بإضمار فعل انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٦٤) س (٢٣) فلا مشكلة وهو تحريف والصواب فلا مشكلة انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٦٩) س (١٥) وقدر الكوفيون وهو تحريف والصواب وقد زعم الكوفيون، انظر الأصل وب وج ور.



- وقع ص (٧٢) س (٤) فالعشرة الأولى للشرع وهو تحريف والصواب للشرع، انظر الأصل وب وج ور.

- وقع ص (٧٦) س (٤) والدليل على أنها تعمل على ليس وهو تحريف والصواب عمل ليس انظر الأصل وب وج ور.

- وقع ص (٧٦) س (١١) قوله بشرط تنكير معمولها، كذا في ر ولم يطلع عليها المحقق وهو تحريف والصواب معمولها انظر الأصل وب وج.

- وقع ص (٨٢) س (١٦) قوله ويجوز دخول اللام على ما تأخر من اسم إن وهو تحريف والصواب ويجب دخول اللام على ما تأخر من اسم إن، انظر الأصل وب وج ور.

- وقع ص (٨٦) س (١٢) وإنما لم يمنع إعمالها وهو تحريف والصواب لم يجز إعمالها انظر الأصل وب وج ور. مركز أيداع الرسائل الجامعية

- وقع ص (٩٦) س (٥) ما لم يبق أقل من ثلاثة قيل راجع وهو تحريف، والصواب ما لم يبق أقل من ثلاثة قيد راجع انظر الأصل وب وج ور.

- وقع ص (٩٨) س (١٢):

أقول لما جاعني فجره سُبْحَانَ مَنْ عَلَقَمَةَ الْفَاجِرِ.

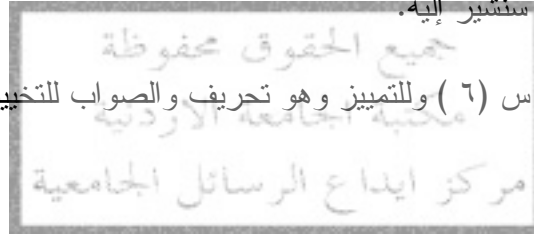
وهو تحريف والصواب... لما جاعني فخره سبحان من علقمة الفاجر، انظر

الأصل وب وج ور.

- وقع ص (١٠١) س (١٣) وممن ذكره وهو تحريف والصواب وممن أنكره، انظر الأصل وب وج ور.

- وقع ص (١٠٤) س (٣) إلا انخفض وهو تحريف والصواب الخفض، انظر الأصل وب وج ور.

- وقع ص (١١٢) س (٣) قوله والباء في كليهما وهو تحريف والصواب والتاء في كليهما، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١١٥) س (١٣) و(١٤) ثم جئت بالقسم تأكيداً لذلك الإضمار وهو تحريف والصواب الإخبار، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٢٢) س (٢) وهذه نفسها عينها وهو تحريف والصواب هند نفسها عينها، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٢٢) س (٥) فتجالسا نفسيهما وهو تحريف والصواب فتخالسا وهو صدر بيت لم ينتبه له المحقق سنشير إليه.
- وقع ص (١٢٨) س (٦) وللتمييز وهو تحريف والصواب للتخيير، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٢٨) س (١٣) ومعنى المنقطعة معنى هل وهو تحريف والصواب معنى بل، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٤٤) س (١٩) خلافاً وهو تحريف والصواب خلفك، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٤٧) س (١٦) في وجوب الرفع بعد الفصل القصير وهو تحريف والصواب الفعل؛ انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٥١) س (٨) و(٩) يقول زهير المري وهو تحريف والصواب المزني، انظر الأصل، وانظر ترجمة زهير بن أبي سلمى المزني في الشعر والشعراء ١/١٣٧.
- وقع ص (١٥٥) س (١٠) والعُجمة تحوز من الجنسية وهو تحريف والصواب تحرز من الجنسية وفيه سقط أشرنا إليه سابقاً.



- وقع ص (١٥٨) س (٨) لأنه قبل الإعراب وهو تحريف والصواب لأنه ضد الإعراب،  
انظر ب وج ور ووقعت في الأصل مطموسة.
- وقع ص (١٦٢) س (٧) ومن مرفوع وهو تحريف والصواب فروع، انظر الأصل وب  
وج ور.
- وقع ص (١٦٢) س (٢٠) و(٢١) ومنين وأيين وهو تحريف، والصواب ومنين وأيين،  
انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٦٢) س (٢٢) لأي لا تحذف لا في فصل وهو تحريف والصواب لأي لا  
تحذف لا في وصل، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٧٠) س (١٤) والمعطوف تدل وهو تحريف والصواب والمعطوف تدخل،  
انظر الأصل وب وج ور. مركز ايداع الرسائل الجامعية
- وقع ص (١٧١) س (٩) تقول جاءني عشر وهو تحريف والصواب حادي عشر، انظر  
الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٧٢) س (١٩) فأجدوا وهو تحريف والصواب فأجروا، انظر الأصل وب  
وج ور.
- وقع ص (١٧٧) س (١) قوله وسته من وهو تحريف والصواب قوله: وستهن، انظر  
الأصل وب وج، والدليل قوله فيما بعد يعني بالستة.
- وقع ص (١٧٧) س (١) الطاء والذال وهو تحريف والصواب الدال، انظر الأصل وب وج.
- وقع ص (١٨٣) س (١١) عند من يحققها وهو تحريف، والصواب عند من يخففها،  
انظر الأصل وب وج ور.

- وقع ص (١٨٧) س (١٢) وافتقروا إلى ذلك، في الأصل وافتقروا ذلك وكلاهما تحريف والصواب واغترفوا ذلك، انظر ب، ج، ر.
- وقع ص (١٨٩) س (٩) فلم يؤخذ الياء وإنما أخذت خلفها وهو تحريف والصواب فلم تؤخر الياء وإنما أخرت خلفها، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٩٠) س (٢٠) عائدة على الأبوين بغير الإضافة وهو تحريف والصواب بقيد الإضافة، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٩١) س (٩) كـ أذرح، وفي الأصل أدرج ولم يشر لذلك المحقق. ولعل الصواب: أذرح.
- وقع ص (١٩٤) س (٤) فيقولون جُمادان وهو تحريف والصواب حُباران، انظر الأصل وب وج ور.
- جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الأردنية  
مركز أبحاث الرسائل الجامعية
- وقع ص (١٩٥) س (٥) تقول حمداوان وهو تحريف والصواب حمراوان، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٩٥) س (١٣) تحذر من الجمع المكسر وهو تحريف والصواب تحرز، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٩٥) س (١٤) تحذر مما جمع بالألف وهو تحريف والصواب تحرز، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٩٦) س (٣) تحذر من مثل معديكرب وهو تحريف والصواب تحرز، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٩٧) س (١٤) نحو حَوَرات وهو تحريف والصواب جوزات، انظر الأصل وب وج ور.



- وقع ص (٢٠٠) س (٨) وتحذف ياء وهو تحريف، في الأصل تحذف فاؤه وفي وب وج فاء وسقطت من ر .
- وقع ص (٢٠٠) س (١٠) أو معتلها في فعلية وهو تحريف والصواب فعيلة، انظر الأصل وب وج ور .
- وقع ص (٢٠٢) س (١٥) قلبت التاء وهو تحريف والصواب الياء، انظر الأصل وب وج .
- وقع ص (٢١٠) س (١٣) كما ت تقول وهو تحريف والصواب كما تقول، انظر الأصل وب وج ور .
- وقع ص (٢١٢) س (١٤) فقد صفت قلبكما وهو تحريف والصواب فقد صغت قلبكما، انظر الأصل وب وج ور، وانظر الآية ٤/التحريم الجامعة
- وقع ص (٢١٣) س (٩) و (١٠) أحمد بن سهيل وهو تحريف والصواب أحمد بن سهل، انظر الأصل وب وج ور، وانظر بغية الوعاة ٣١١/١ . حيث عقد السيوطي له ترجمة .
- وقع ص (٢١٦) س (١٩) نحو ساء تئيسة وتئييساً وهو تحريف والصواب نبأ تنبئة وتئييساً، انظر الأصل وب وج ور .
- وقع ص (٢٢٦) س (٤) وحكى أبو الطيب الحلبي اللغوي، وهو تحريف والصواب أبو الطيب الحلبي اللغوي، انظر الأصل وب وج .
- وقع ص (٢٢٦) س (٩) مالي عنه عنرد أي بُدّ وهو تحريف وخطأ والصواب عندد كذا في الأصل وج، وانظر اللسان ٣٠٤/٤ .
- وقع ص (٢٣٠) س (١٠) ووري الخ وهو تحريف والصواب ووري المخ، انظر الأصل وب وج ومعناه: اتقد واكتنز، انظر اللسان وري ٢٠/٢٦٦-٢٦٧ .

- وقع ص (٢٣٥) س (٥) وهي مغزى وهو تحريف والصواب مغزى، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٢٣٧) س (٨) ضارب وقائل وشَمَلال، وهو تحريف والصواب وقائل وشَمَلال، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٢٣٩) س (١٤) صنغبت المرأة إذا شبهت الضغابيس وهو تحريف والصواب صنغبت المرأة إذا اشتهدت الضغابيس، انظر ب وج ور وفي الأصل صنغبت وهو تحريف أيضاً، وجاء في اللسان الضغابيس صغار القثاء، ورجل ضغب وامرأة ضغبة إذا اشتهدا الضغابيس اللسان ضغب ٤٠/٢.
- وقع ص (٢٤١) س (١٩) تحذر من نحو لن يحيى وهو تحريف والصواب تحرز من نحو لن يحيى، انظر الأصل وب وج ور. الرسائل الجامعية
- وقع ص (٢٤٢) س (٢٠) في الفصل أن لا يكون ملحقاً وهو تحريف والصواب في الفعل أن لا يكون ملحقاً، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٢٤٣) س (٥) رجل صنقف الحال وهو تحريف والصواب ضفف انظر الأصل وب وج ور جاء في اللسان: رجل ضقفُ الحال وقوم ضقفوا الحال ... والوجه الإدغام ولكنه جاء على الأصل. والصف: ضيق العيش وشدته، انظر اللسان ضقفَ ١١/١١١.
- وقع ص (٢٤٨) س (١٤) تحذر من أن تكون في فعل، وهو تحريف والصواب تحرز من أن تكون في فعل انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٢٥١) س (١٠) أن الأولى اقدادها وهو تحريف والصواب أن الأولى إقرارها انظر الأصل وب وج.

- وقع ص (٢٦٠) س (٣) لتجانس الحرفين وهو تحريف والصواب ليتجانس الحرفان،  
انظر الأصل وب وج وفي ر للتجانس في الحرف.
- وقع ص (٢٦٦) س (٢١) فقلبت حركة الواو وهو تحريف والصواب فنقلت حركة  
الواو، انظر الأصل وج وفي ب و ر نقلت.
- وقع ص (٢٦٩) س (١٠) حيدى وحيدان وهو تحريف والصواب وحصيان، انظر  
الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٢٧٠) س (٩) فمثل استبيان وهو تحريف والصواب استبان، انظر الأصل  
وب وج ور.
- وقع ص (٢٧٣) س (١٧) والفاء مكسورة وهو تحريف والصواب والقاف مكسورة،  
انظر الأصل وب وج ور. مركز ايداع الرسائل الجامعية
- وقع ص (٢٨٧) س (١٢) كأنهم توهموا وهو تحريف والصواب كأنهم توهموها، انظر  
الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٢٨٨) س (١١) مع حرف الفاء وهو تحريف والصواب حذف الفاء، انظر  
الأصل وب وج وفي ر: مع حذف الياء وهو خطأ.
- وقع ص (٢٩٧) س (١٣) قوله وتقدير وهو تحريف والصواب وتقدير، انظر الأصل  
وب وج ور.
- وقع ص (٢٩٩) س (١٨) ما نَفَدَتْ كلمات الله وهو تحريف والصواب نَفَدَتْ كلمات الله،  
انظر الأصل وب وج ور وانظر ٢٧/لقمان.
- وقع ص (٣٠٠) س (١٠) نفاذ الكلمات وهو تحريف والصواب نفاذ، انظر الأصل وج.

- وقع ص (٣٠٦) س (١١) وكل لممرة وهو تحريف والصواب وكل طميرة، انظر الأصل وب وج ور وهو بعض بيت للأعشى، انظر ديوان الأعشى ٧٩.
- وقع ص (٣٠٩) س (١٠) إذا هم لمحووا شفاعاة وهو تحريف والصواب شعاعه، انظر الأصل وب وج ور.

### رصد مواطن التصرف الشخصي:

وضع المحقق عناوين فرعية عرضها التوضيح والتقريب ليست واردة في أصل الكتاب من مثل: تعريف النحو ص (٣١) س (١٣)، الإعراب المقدر ومواضعه ص (٤٠) س (١)، اعمال اسم الفاعل ص (٩١) س (١١)، التنازع ص (٩٤) س (١)، وكان حق المحقق أن يسميه الاعمال لا التنازع لأن أبا حيان اختار الإعمال، إلحاق علامة التأنيث في الفعل ص (١٦٦) س (١)، المقصور ص (١٩٤) س (١)، حرف التمني والترجي ص (٢٩٤) س (١). ولم يشر المحقق إلى هذه العناوين أثناء حديثه عن منهج التحقيق<sup>(١)</sup>.

كما تصرف في مواطن أخرى كثيرة من غير أن يشير إلى ذلك، ومن غير معارضة مع النسخة الأخرى علماً بأن تصرفه في كثير من الأحيان هو وضع صورة صحيحة مكان صورة صحيحة أخرى ومن ذلك:

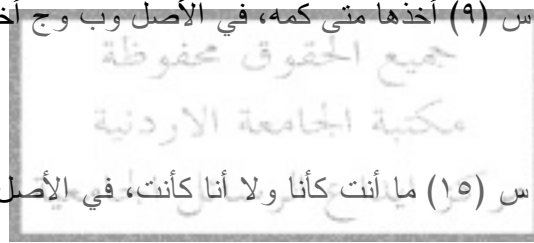
- وقع ص (٣٢) س (١٤) ولذلك يبرز كذا في ب وج ور، وفي الأصل تبرزه وهي صحيحة.

(١) للمزيد، انظر النكت الحسان ص (٣٢) س (٩) و (١٨)، ص (٣٤) س (١٤)، ص (٤٢) س (١)، ص (٦٢) س (١)، ص (٦٥) س (٥)، ص (٧٢) س (١)، ص (٩١) س (١١)، ص (٩٢) س (٥)، ص (٩٣) س (١١)، ص (٩٤) س (١) و (١٦)، ص (٩٦) س (١٠)، ص (٩٧) س (١)، ص (٩٩) س (٩)، ص (١٠١) س (٩)، ص (١٠٢) س (١٣)، ص (١٠٣) س (١) وغير ذلك كثير.

- وقع ص (٣٢) س (١٥) اضربا واضربوا، في الأصل وب وج ور اضربا، اضربوا وهو صحيح.
- وقع ص (٣٣) س (١٠) قوله والفعل كذا في ج ولم يطلع عليها، في الأصل وب ور: وقوله والفعل.
- وقع ص (٣٥) س (٧) لأن الأصح من المذاهب فيها أنها إذا لحقتها نون التوكيد، في الأصل وب ور: التأكيد وطمست من ج، والتأكيد والتوكيد كلاهما صحيح.
- وقع ص (٣٦) س (٣) إلا ما جمع بألف وتاء مزيدتين وفي الأصل وب وج ور، إلا ما جمع بألف وتاء المزيدتين.
- وقع ص (٣٦) س (٥) و(٦) خص الألف والتاء لكونهما مزيدتين، في الأصل وب وج ور: خص الألف والتاء لكونهما مزيدتين. مع الرسائل الجامعية
- وقع ص (٣٦) س (٨) لمن زعم أن ما جمع بالألف والتاء المزيدتين، في الأصل وب وج ور: المزيدين.
- وقع ص (٣٦) س (١٢) وهذا أيضاً خلاف لمن ذهب إلى أنه مبني في حالة الجر، في الأصل وب وج ور: وهذا أيضاً خلاف لمن ذهب إلى أنه مبني حالة الجر.
- وقع ص (٣٨) س (١) و(٢) فإنها يصير إعرابها، في الأصل وب وج ور فإنه يصير إعرابها.
- وقع ص (٣٩) س (١٦) فلما زال هذا زالت النون التي دخلت على ذلك، طمست في الأصل، وفي ب وج ور فلما زال هذا زالت النون التي دخلت لأجل ذلك.
- وقع ص (٣٩) س (٢١) في هذه الأفعال، في الأصل وب وج ور: هذه الأفعال.

- وقع ص (٤٠) س (٢) و(٣) المقصور الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة مثل، وعلق المحقق على ذلك بقوله: في ب: نحو بدلاً من مثل، في الأصل وب وج ور وقع فيها نحو ولم يقع مثل، كما أن لفظ الاسم زيادة من المحقق.
  - وقع ص (٤١) س (١٩) وحذفت النون، في الأصل وب وج ور حذفت النون.
  - وقع ص (٤٣) س (١٣) فامتنع سبحان من، وقد علق المحقق على من أنها ساقطة من ب والحق أنها ساقطة من الأصل كذلك.
  - وقع ص (٤٣) س (٢٠) وذلك معنى مفرد ولا يمكن تكثيره، في الأصل وب وج ور: لا يمكن تكثيره.
  - وقع ص (٥٢) س (١٤) وتحرز من غير المنصرف، في الأصل وب وج ور المتصرف.
- جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الأردنية  
مركز أيداع الرسائل الجامعية
- وقع ص (٧٦) س (١١) و(١٢) وذكر ذلك الشجري، في الأصل وب وج ور ذكر الشجري.
  - وقع ص (٨٨) س (١٦) وبه قال من كبار الأندلس، في الأصل وب وج ور وبه قال من كبار الأندلس.
  - وقع ص (٩٠) س (١٧) إشارة وقد علق المحقق أنها ساقطة من ب، والحق أنها ساقطة من الأصل كذلك.
  - وقع ص (٩٥) س (٢١) تحرز من مثل عَفَرْنِي، في الأصل عفرت وفي وب وج ور: عفرتنا.
  - وقع ص (٩٧) س (٢١) والجواب أن هذا نفسه، في الأصل وب وج ور والجواب أن هذا بعينه.

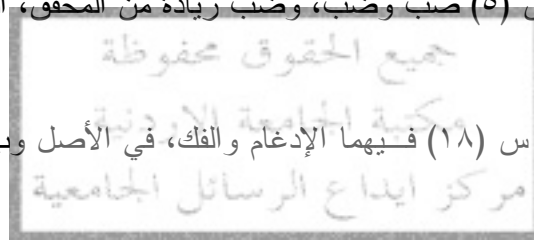
- وقع ص (٩٨) س (١) الظرف قوله، في الأصل وب وج ور: قوله في الظرف.
- وقع ص (١٠٣) س (١٠) حِذَاراً على أن لا تصاب مقادتي، في الأصل وب وج ور حِذَاراً على أن لا تتال.
- وقع ص (١٠٤) س (١١) جوَزَ فيها النحاة، في الأصل وب وج ور، جوَزَ النحاة فيها (قَدَمَ وأخْرَ).
- وقع ص (١١٠) س (٣) وهذا خلاف لما هو مشهور، في الأصل وب وج ور وهذا خلاف المشهور.
- وقع ص (١١٠) س (٩) أخذها متى كمه، في الأصل وب وج أخذ متى كمه، وفي ر: أخذته متى كمه.
- وقع ص (١١١) س (١٥) ما أنت كأننا ولا أنا كأنت، في الأصل وب وج ور: ما أنا كأنت ولا أنت كأننا.
- وقع ص (١١٦) س (١٤) قوله أو من موجب، في الأصل وب وج ور قوله أو موجب.
- وقع ص (١١٩) س (١٤) ونقل سيبويه في كتابه أن بعض العرب يجعل إضافة جميع ما تقدم غير محضة سقطت غير من الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٢١) س (٢٥) والإفتم ألفاظ للتوكيد، في الأصل وب وج ور: وإلا فتم ألفاظ للتأكيد.
- وقع ص (١٥٩) س (١١) و (١٢) أيهم أشد على الرحمن عتياً: على الرحمن عتياً ساقطة من الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٦٣) س (١٨) رفعاً بالواو، بالواو إضافة من المحقق ولم يشر إلى ذلك.



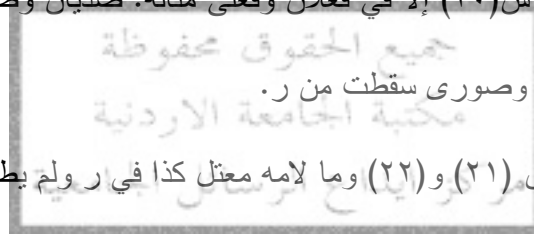
- وقع ص (١٧٢) س (١٧) وقد أجاز الكوفيون في الأعداد: في الأعداد زيادة من المحقق لم يشر إليها.
- وقع ص (١٧٢) س (٢٠) وعن مركب بكذا وكذا درهماً، في الأصل وب بكذا كذا.
- وقع ص (١٧٨) س (٨) قوله في الستة، في الأصل وب وج ور قوله ثم الستة.
- وقع ص (١٨٣) س (٥) وتساؤلي ونحوه، ونحوه زيادة من المحقق، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٨٣) س (١٥) وحكى أبو الخطاب الأخفش البصري: أبو الخطاب ساقطة من الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٨٥) س (٥) و (٦) من قوله عليلاً أو ألفاً لا آخر فعل، في الأصل وب وج عليلاً ألفاً لا آخر فعل، وفي ركز: عليلاً ألفاً لا آخر فعل. الجامعية
- وقع ص (١٨٧) س (١٢) وهما بناءان معدومان، في الأصل وب وج ور وهو بناء معدوم، وأظن أن ما أثبته المحقق هو الصواب لأن السياق يقتضي ذلك.
- وقع ص (١٨٨) س (٢١) كما قال في غيره، في الأصل وب وج ور كما قال غيره.
- وقع ص (١٩٧) س (١٦) فتقول في ركبة: في: زيادة من المحقق.
- وقع ص (١٩٧) س (١٧) وتقول في سدره: في زيادة من المحقق.
- وقع ص (١٩٨) س (٣) بالزبيدين أو بالزبيدين الباء زائدة من المحقق.
- وقع ص (١٩٩) س (٣) فإذا نسب إليه، في الأصل وب وج ور فإذا نسبت إليه.
- وقع ص (١٩٩) س (٧) ويجب بنوي مثل بنت، في الأصل وب وج ور في مثل.
- وقع ص (٢٠٤) س (١) إلا في ضرورة: في زيادة من المحقق. انظر الأصل وب وج ور.



- وقع ص (٢١٧) س (١) فالأول، في الأصل وب وج الأول.
- وقع ص (٢٣٤) س (١٥) وهي شامل وشمال، في الأصل وب وج وهي شمال وشامل وفي ر: شمال وشمال، قدم وأخر دون إشارة.
- وقع ص (٢٣٤) س (١٨) وبعدها ثلاثة أحرف أصول، أحرف زيادة من المحقق، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٢٣٥) س (٩) فعند سيبويه، في الأصل وب وج ور فعن سيبويه.
- وقع ص (٢٣٩) س (١١) استفعال وهي زيادة من المحقق، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٢٤٣) س (٥) صبّ وصب، وضب زيادة من المحقق، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٢٤٣) س (١٨) فيهما الإدغام والفك، في الأصل وب وج ور فيهما الفك والإدغام.
- وقع ص (٢٤٥) س (٢) وبُرّة وُظبة، في الأصل وب وج ور ظبة وبرة.
- وقع ص (٢٤٥) س (١٦) أو اتصل بها تاء تأنيث أو واو جمع، في الأصل وب وج ور: أو اتصل بها تأنيث أو جمع.
- وقع ص (٢٤٦) س (٣) حركت بالضمّة، في الأصل وب وج ور: حركت بالضم.
- وقع ص (٢٤٦) س (٣) وإن كان أصلها الياء حُركت بالكسرة، في الأصل وب وج ور: حركت لكسر.
- وقع ص (٢٤٦) س (٩) وإطالة وإيالة وإبانة: إيالة زيادة من المحقق ولا مُسوغ لها، والدليل على ذلك قوله فيما بعد: وإطالة وإبانة.
- وقع ص (٢٥١) س (٧) فإذا صغرت، في الأصل وب وج فإذا حقرت.



- وقع ص (٢٥٣) س (٥) يقولون في الوقف زيادة من المحقق، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٢٦٠) س (١٤) والشين والنون والصواب والسين والنون، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٢٦٣) س (٥) رجل حَوَّك، في الأصل وب وج ور: رجل حول.
- وقع ص (٢٦٣) س (١٠) و(١١) فإنها لا تتقلب، في الأصل وب وج ور فإنها لا تُقلب.
- وقع ص (٢٦٣) س (١٣) قوله بعد كسر فياء، في الأصل وب وج ور قوله أو بعد كسرة فياء.
- وقع ص (٢٦٤) س (٢٠) إلا في فَعْلان وفَعلى مثاله: صديان وصديا، في الأصل وب وج: جولان وصورى، وصورى سقطت من ر.
- وقع ص (٢٦٤) س (٢١) و(٢٢) وما لامه معتل كذا في ر ولم يطلع عليها المحقق، في الأصل وب وج: وما هو لامه معتل.
- وقع ص (٢٧٠) س (٨) وإنما جرى في هذا، في الأصل وب وج ور وإنما جرى في ذلك.
- وقع ص (٢٧٠) س (١٠) قلب الشيء إلى الشيء نفسه، في الأصل وب وج ور: قلب الشيء إلى نفسه.
- وقع ص (٢٧٣) س (٢) وطلبنا زيد، سقطت زيد من الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٢٧٣) س (٢٠) في كل حال كسرة، في الأصل وب وج ور: في حال كسره.
- وقع ص (٢٧٤) س (١) و(٢) وليس بعدها ضاد احترازاً من نحو افتراض ولا طاء احترازاً من نحو اشتراط ولا قاف احترازاً من نحو افتراق ولا راء أخرى احترازاً من نحو اغترار. في الأصل وب وج ور: وليس بعدها ضاد احترازاً من نحو افتراض ولا طاء



احترازٌ من نحو اشتراط ولا قاف احترازٌ من نحو افتراق ولا راء أخرى احترازٌ من نحو اغترار .

- وقع ص (٢٧٦) س (٣) انفردت به العرب في كلامهما، في الأصل وب وج ور: انفردت به العرب في كلامها.

- وقع ص (٢٧٩) س (١٨) قوله ولين، في الأصل وب وج ور قوله وليني.

- وقع ص (٢٨٠) س (٢١) وغنة، في الأصل وب وج وغني وطمست من ر .

- وقع ص (٢٨١) س (٢) لأن لفظهما، في الأصل وب وج ور لأن لفظها.

- وقع ص (٢٨١) س (١١) الصفات الست عشرة، في الأصل وب وج ور الصفات الستة عشر، وقد تصرف المحقق فغيّر الستة عشر إلى الست عشرة ظناً منه أن الستة عشر خطأ والحق أنها صواب، لأن العدد إذا تأخر عن المعدود جاز فيه الوجهان<sup>(١)</sup>.

- وقع ص (٢٨٢) س (١١) والألف المفخمة والألف المماله، في الأصل وب وج ور: الألف المماله والألف المفخمة.

- وقع ص (٢٨٢) س (١٧) في أي كلمة، أي زيادة من المحقق، انظر الأصل وب وج ور.

- وقع ص (٢٨٣) س (١) قوله وأصلية، في الأصل وب وج ور: قوله وأصلي.

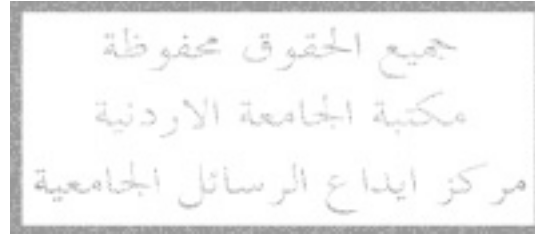
- وقع ص (٢٨٣) س (٣) قوله ومبدلة، في الأصل وب وج ور قوله ومبدل.

- وقع ص (٢٨٣) س (٢٠) هو صوت الهمزة، في الأصل وب وج ور: هو الهمزة.

- وقع ص (٢٨٤) س (٥) والمصتم، في الأصل وب وج ور: وأصتم وهي ساقطة من ب.

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري تعليق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على شاهد: وقائع من مضر تسعة وفي عامر كانت العاشرة والكتابة الصحيحة لزهدى جار الله في حديثه عن العدد ص ٢٣١، وعنوان كتاب إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي.

- وقع ص (٢٨٥) س (٨) وهي الموضع، في الأصل وب وج ور: وهو الموضع.
- وقع ص (٢٨٦) س (١) و(٢) بل هي دخيلة، في الأصل وب وج ور: بل هو دخيل.
- وقع ص (٢٨٩) س (١١) أنها لفهم، في الأصل وب وج ور: إنما يفهم.
- وقع ص (٢٨٩) س (١٣) لعلّ العدو قادم، في الأصل وب وج ور لعل العدو يقدم.
- وقع ص (٢٩٤) س (٦) قوله وحرف الاستدراك، في الأصل وب وج ور حرف الاستدراك.
- وقع ص (٣٠٣) س (١) وتوين يبدل، في الأصل وب وج ور وتوين مبدل.

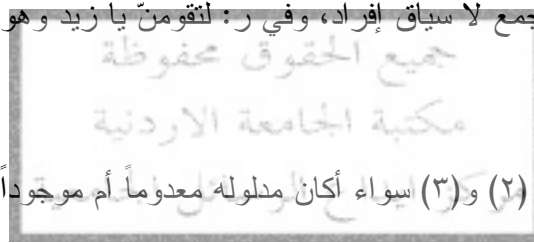


## رصد مواطن عدم الدقة في المعارضة:

- لم يقيم المحقق بما ينبغي من المعارضة بين نسختي الكتاب مما أوقعه في عدم الدقة والأمثلة على ذلك كثيرة.
  - وقع ص (٣١) س (٤) و (٥) هذه النكت، في الأصل وب وج ور هذه نكت.
  - وقع ص (٣١) س (٥) بغاية الإحسان، في الأصل وب وج ور غاية الإحسان.
  - وقع ص (٣١) س (٩) تضمنته، كذا في ب ور وفي الأصل تضمنت.
  - وقع ص (٣١) س (١٢) بمنه وكرمه، كذا في ب وفي الأصل وج ور ويمنه وكرمه.
  - وقع ص (٣٢) س (١٤) ولذلك يبرز، كذا في ب وج ور، وفي الأصل تبرزه.
  - وقع ص (٣٢) س (١٦) موضوع لمعنى مفرد، كذا في ب، وفي الأصل وج ور دال على معنى مفرد.
- جميع الحقوق محفوظة  
مركز أيداع الرسائل الجامعية
- نأى عن الدقة من وجهين أولاً: لأنه أثبت ما في المصرية خلافاً للأصل من غير إشارة.
  - ثانياً: لأن ما جاء في الأصل وج ور صحيح فلا حاجة لتغيير النص.
  - وقع ص (٣٢) س (١٦) تحرز به من الكلمة والكلام، الصواب تحرز به من الكلم والكلام، كذا في الأصل وب وج ور والسياق يقتضي ذلك.
  - وقع ص (٣٣) س (٧) قوله أو مرادفه، كذا في ب ور، وفي الأصل وج وقوله أو مرادفه.
  - وقع ص (٣٣) س (٧) يشمل، كذا في ب وج ور، وفي الأصل ليشم.
  - وقع ص (٣٣) س (١٥) والحرف بعده عنهما والصواب والحرف بعروه عنهما، كذا في الأصل وب وج ور.

- وقع ص (٣٤) س (١٥) الإعراب تغيير الآخر جعل الإعراب تغييراً، في الأصل وب وج ور الإعراب تغير الآخر جعل الإعراب تغييراً.
- وقع ص (٣٤) س (١٨) تحرز بالآخر من تغيير الأول والوسط كتغيير الكلمة في التصغير، في الأصل وب وج ور: تحرز بالآخر من تغير الأول والوسط كتغيير الكلمة في التصغير.
- وقع ص (٣٤) س (٢١) ليدخل في المعرب الأمثلة الخمسة نحو يفعلان فإنها مرفوعة بالنون، كذا في ب وج ور وفي الأصل وإنها.
- وقع ص (٣٤) س (٢١) وهذا التغيير الذي لحق، في الأصل وب وج ور وهذا التغيير.
- وقع ص (٣٥) س (٦) ما باشرته النون التي للتوكيد، في الأصل وب وج ور ما باشرته النون التي للتأكيد وسقطت الكلمة من ب.  الرسالة الجامعية
- وقع ص (٣٥) س (١٩) لاشتراكه معه في لحاق هذه النون، كذا في ب وج ور وفي الأصل لاشتراكه معه في لحاق هذا النون.
- وقع ص (٣٦) س (١٣) أو كان أماً وأباً، كذا في ب وج ور وفي الأصل أو كان أباً وأماً.
- وقع ص (٣٦) س (٢٠) ونقل ابن اصبغ إنّ والصواب ونقل ابن اصبغ أنّ.
- وقع ص (٣٨) س (١) و(٢) قوله: ما دامت مفردة تحرز من أن تكون مثناة أو مجموعة فإنها يصير إعرابها بغير هذه الحروف: وضع المحقق هذه العبارة بين معقوفين وأشار في الحاشية إلى أنها زيادة من ب ومقتضى كلامه أن العبارة ساقطة من الأصل وهذا غير صحيح فهي موجودة في الأصل وب وج ور.

- وقع ص (٣٨) السطر الأخير وص (٣٩) س (١) أن الألف والواو والنون، كذا في ب وج ور وفي الأصل أن الألف والنون والواو.
- وقع ص (٣٩) س (١٥) إنما حذفت النون، كذا في ب وفي الأصل طمست النون تماماً ولم يشير المحقق إلى ذلك.
- وقع ص (٤٠) س (٥) في مدغم، كذا في ب وفي الأصل وج ور وفي مدغم.
- وقع ص (٤١) س (١٨) وربما حذفت علامة الإعراب وصلاً وثبتت وفقاً نحو: لتقومنّ يا زيد، وحذفت النون التي هي علامة الرفع. والصواب لتقومنّ يا زيد، انظر الأصل وب وج، والسياق سياق جمع لا سياق أفراد، وفي ر: لتقومنّ يا زيد وهو خطأ ولم يقف عليها المحقق.
- وقع ص (٤٢) س (٢) و (٣) سواء أكان مدلوله معدوماً أم موجوداً متحداً أو مكثرأ، في الأصل وب وج متكثرأ، وفي ر منكرأ وهو خطأ.
- وقع ص (٤٢) س (٥) قوله وهي مضمر وعلم مبهم، في الأصل وب وج ور ومبهم.
- وقع ص (٤٣) س (١١) أو هذا عبد الله كرزُ (من غير تتوين). في الأصل وب وج ور كرزُ - على البديل أو عطف البيان-.
- وقع ص (٤٤) س (٣) و (٤) وقد يقال ذاء بالمد وكسرة الهمزة كذا في ب. وفي الأصل ور: ذاء وكسر الهمزة، وفي ج ذاء وكسرة الهمزة. والصواب ما في الأصل ذاء وكسر الهمزة.
- وقع ص (٤٤) س (٨) أي لمتنى مذكر للقريب، في الأصل وب وج ور فللقريب.



- وقع ص (٤٤) س (١٥) قوله: ومجموع المذكر والمؤنث القريب ألاء خطأ في رسم الكلمة ألاء: انظر الأصل وب وج ور وقد يقصر فيقال: ألاء. أولاً، كذا في الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٤٥) س (٣) و (٤) وقد ذكر للألف واللام أقساماً منها، كذا في ب، وفي الأصل وج ور وقد ذكروا.
- وقع ص (٤٥) س (١٥) وجزء الشيء لا يعرف الشيء إذ يلزم منه تعريف الشيء بنفسه كذا في ب، وفي الأصل... تعريف الشيء نفسه.
- وقع ص (٤٥) س (١٩) ولو ادعى مدّع أن، كذا في ب وج ور وفي الأصل: بأنّ.
- وقع ص (٤٦) س (٢) وغيره مفرداً مطلقاً أو مجموعاً، كذا في ب و ر وفي الأصل وج: وغيره مفرداً مطلقاً ومجموعاً. يداع الرسائل الجامعية
- وقع ص (٤٦) س (١٠) واللأ واللوات، كذا في ب، وفي الأصل مطموسة ولم يشر لذلك.
- وقع ص (٤٦) س (١٠) واللأاءات، كذا في ب وفي الأصل اللأاب وهو خطأ ولم يشر إلى ذلك المحقق.
- وقع ص (٤٦) س (١٠) مبنياً على الكسر ومعرباً، في الأصل وج ور مبنياً على الكسر أو معرباً وسقطت من ب.
- وقع ص (٤٦) س (١٢) قوله مَنْ وما، في الأصل وب وج ور ومَنْ وما.
- وقع ص (٤٦) س (٢٠) وأي مُعربه، كذا في ب وج ور وهو صحيح، وفي الأصل أي معرفة وهو تحريف.



- وقع ص (٤٦) س (٢٢) و (٤٧) س (١) نقل ابن مالك الإجماع على الإعراب فقال: وعند حذف ما تضاف إليه فليس في إعرابها خلاف وهذا هو الصواب لا ما نقل: سقطت هذه العبارة من الأصل وب وج ور، وهي موجودة على هامش ب، وأغلب الظن أنها ليست من قيد الكتاب وإنما هي تعليق لأحد العلماء الذين نظروا في النسخة ب وأقحمها المحقق ظناً منه أنها من قيد الكتاب.
- وقع ص (٤٧) س (٢١) وإن تتقدمها الطوارد تصدد، في الأصل وب وج ور تصطد وهو الصواب.
- وقع ص (٤٨) س (١٠) في قوله تعالى، في الأصل وب وج ور نحو قوله تعالى.
- وقع ص (٤٨) س (١١) ف (بميناك)، في الأصل وب وج ور فبببببب وهو الصواب يدل على ذلك أنها جاءت عقب قوله تعالى: (وما تلك بببببب يا موسى).
- وقع ص (٤٨) س (١٥) في نحو قول النابغة، كذا في ب وفي الأصل وج ور: في نحو قول النابغة الذبياني.
- وقع ص (٤٨) س (١٧) فالعلياء، كذا في ر ولم يطلع عليها المحقق، في الأصل وب وج فبالعلياء.
- وقع ص (٤٩) س (١٣) قال الشاعر، في الأصل وب وج ور وقال الشاعر.
- وقع ص (٥٠) س (١٠) أما اسم فعل، في الأصل وب وج ور أو اسم فعل.
- وقع ص (٥٠) س (١١) ومررت برجل في الدار أبوه أو عندك، في الأصل وب وج ور أو عندك أبوه.
- وقع ص (٥١) س (٩) ألا ترى أنه لا بد منه له. كذا في ب وفي الأصل وج ور لا بد له منه.

- وقع ص (٥١) س (١٥) و (١٦) كم غلام ملكت يد أي كثيراً من الغلمان ملكت يد، في الأصل: كم غلام ملكت يد، وفي ب كم غلام ملكت أي كثيراً من الغلمان ملكت وفي ر: كم غلام .. أي كثيراً من الغلمان ملك زيد: ولعل الصواب بالمقابلة مع جميع النسخ: كم غلام ملكت يد زيد، وقد سقطت في نسخة ر: ملكت زيد أو ملك يد بعد كم غلام.

- وقع ص (٥٢) س (٣) نحو "ثوب هند لبسته"، في الأصل وب وج ور لبست.

- وقع ص (٥٢) س (٦) وأما التقديم وجوباً، في الأصل وب وج ور وأما التقدم وجوباً.

- وقع في ص (٥٢) س (٧) أمضافاً إليه المصدر، في الأصل وب وج ور أو مضافاً

إليه المصدر.

- وقع ص (٥٢) س (١٧) و (١٨) فلو قلنا ضُربَ ضُربَ لما كان لذكر ضرب فائدة إذ

هو مستفاد من نفس الفعل، كذا في ب وج ور، وسقطت من الأصل ولم يشر المحقق إلى

ذلك.

- وقع ص (٥٣) س (١١) ولا خُرج عليك، في الأصل وب وج عندك، وطمست في ر،

وعَلَّقَ المحقق في الحاشية: في ب، خرج عندك ومعنى تعليقه أن الأصل عليك وهو غير

صحيح.

- وقع ص (٥٧) س (١) سواء أكان الفتح ظاهراً، في الأصل سواء كان الفتح ظاهراً.

- وقع ص (٥٧) س (٥) المبنية للفاعل، وللفاعل مطموسة في الأصل.

- وقع ص (٥٧) س (٥) و (٦) وقد نسب هذا لسببويه أيضاً، في الأصل وب وج ور:

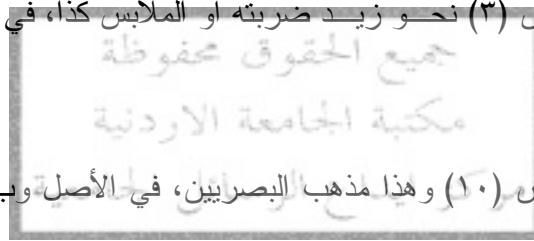
إلى سببويه.

- وقع ص (٥٧) س (١٢) مع اسم مرفوع كذا في ب وفي الأصل: مع اسم كلاماً،

وفيه خلل لم يشر إليه المحقق، وفي ج ور: مع اسم مرفوع به كلام محكوم عليه.

- وقع ص (٥٧) س (١٣) نحو: قائم زيدٌ، في الأصل وب وج ور أقائم زيد وهو الصواب: بدليل قول أبي حيان وشرطه أن يعتمد على أداة نفي أو استفهام.
- وقع ص (٥٨) س (٦) وذكر الناس، في الأصل وب وج ور: ذكر الناس، وعلق المحقق: في ب ذكر بحذف الواو، والحق أن النسخ جميعاً وقع فيها ذكر بحذف الواو.
- وقع ص (٥٨) س (١٨) وزعم بعضهم أنهما ليسا من قبيل المفرد ولا الجمل وأنهما قسم برأسه، كذا في ب وج ور، والعبارة ساقطة من الأصل ولم يشر المحقق إلى ذلك.
- وقع ص (٥٩) س (١١) على جملة عُرِيت منه، في الأصل وب وج ور: عرية.
- وقع ص (٥٩) س (١٧) فزيد فاضل خير عن هذا، في الأصل وب وج ور: خبر عن هذا.
- وقع ص (٥٩) س (١٨) وقد يعرض إلى... وجواز أمثال، في الأصل وب وج ور: مثال.
- وقع ص (٦٠) السطر الأول ووجوب إثباته المال، في الأصل وب وج ور المثال.
- وقع ص (٦٠) س (٥) والمال مال، في الأصل وب وج ور: والمثال مثال.
- وقع ص (٦٠) س (٥) ومثال تقديم الخبر وجوباً: في الدار رجل والمال مال لوجوب إثباته وهو حيث حذف لم يكن عليه دليل وقد علق المحقق أنها ساقطة من ب والحق أنها وردت في ب.
- وقع ص (٦٠) س (٦) وهو حيث حذف كذا في ب ور، في الأصل وج لو حذف.
- وقع ص (٦٠) س (٦) ومثال تأخره، في الأصل وب وج ور ومثال تأخيره.
- وقع ص (٦٠) س (٧) و(٨) ولعمرك لأخرجن أي لعمرى قسمي، في الأصل وب وج ور لعمرى قسمي وهو الصواب والسياق يقتضي ذلك.

- وقع ص (٦١) س (١) و (٢) أكثر أكلي التفاحة هي نضيجه، في الأصل وب وج ور... هو نضيجه.
- وقع ص (٦١) س (٧) وقوله أو تنكير ثانيهما، كذا في ر ولم يطلع عليهما المحقق، في الأصل وب وج: قوله أن تنكير ثانيهما.
- وقع ص (٦١) س (١٥) قوله إن لم يضم ما قبله، كذا في ب وج ور وفي الأصل قوله وإن لم يضم ما قبله.
- وقع ص (٦١) س (٢٠) لا يتأثران بالعامل، في الأصل وب وج ور لا يتأثران للعامل.
- وقع ص (٦٢) س (٣) نحو زيد ضربته أو الملابس كذا، في ب، وفي الأصل وج ور... والملابس.
- وقع ص (٦٢) س (١٠) وهذا مذهب البصريين، في الأصل وب وج ور هذا مذهب البصريين.
- وقع ص (٦٢) س (١٤) وقوله أو من معناه، كذا في ب وج ور وفي الأصل وج قوله أو من معناه.
- وقع ص (٦٤) س (١) و (٢) وقد أجاز بعضهم عرو الجملة الثانية من الرابط، في الأصل وب وج ور... عن الرابط.
- وقع ص (٦٤) س (٩) لأن السماء ليس معطوفاً، في الأصل وب وج ور لأنّ والسماء.
- وقع ص (٦٤) س (٢٠) وقوله وأن تكون فعلية، كذا في ب وفي الأصل وج ور قوله وأن تكون فعلية.
- وقع ص (٦٥) س (١٠) وقوله بلا شرط، كذا في ب وج ور وفي الأصل قوله بلا شرط.
- وقع ص (٦٥) س (١١) وقوله ودام صله، في الأصل قوله.

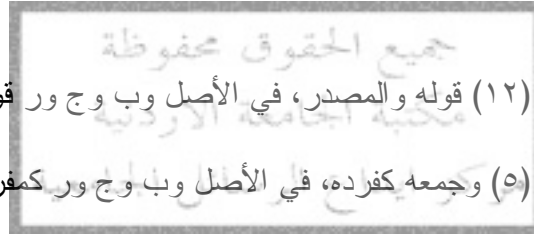


- وقع ص (٦٥) س (١٧) لا تنزل قائماً، كذا في ب ور وفي الأصل لا يزل وفي ج لا تزال.
  - وقع ص (٦٧) س (٩) و(١٠) فتتعد مذموماً مخذولاً، كذا في ب وهو صحيح، وفي الأصل مدحوراً، وفي ج مذموماً مدحوراً وهو تحريف وخط، وفي ر: ملوماً محصوراً.
  - وقع ص (٦٨) س (٦) في قولنا أين زيد، في الأصل وب وج ور من قولنا أين زيد.
  - وقع ص (٦٨) س (٩) وكوني بالمحاسن ذكرني، في ب وج ور: وكوني بالمكارم ذكريني وفي الأصل: وكوني بالمحاسن وقد وضع فوق المحاسن إشارة ثم كتب في الحاشية من جهة اليمين بالمكارم وتعني هذه الإشارة أن تغير المحاسن إلى المكارم ولم يلتفت المحقق إلى هذا ومقتضى هذا كله أن النسخ الأربع ورد فيها بالمكارم كما هو المشهور في رواية الشاهد.
- جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الأردنية  
مركز أيداع الرسائل الجامعية
- وقع ص (٦٨) س (١٧) و(١٨) والجملة المصدرة بالماضي خبر لها وهو صحيح، في الأصل خبراً وهو خطأ.
  - وقع ص (٦٩) س (٣) فستعمل، في الأصل وب وج ور فيستعمل.
  - وقع ص (٧٠) س (١) وهذا عندنا مؤول، في الأصل وب وج ور: وهذا عندنا متأول.
  - وقع ص (٧٠) س (٦) وحكى لي بعض أصحابنا عن أبي الحكم بن رختاط، في الأصل وب وج ور: رخاط وهو تحريف.
  - وقع ص (٧١) س (١) وتوسط أخبارها، في الأصل وب وج ور: وتوسيط أخبارها.
  - وقع ص (٧١) س (٣) أو موجب التأخر، في الأصل وب وج ور التأخير.
  - وقع ص (٧١) س (١٢) لا أنه خبر دام كذا، في ب وج ور، في الأصل: لا أنه خبر ما دام.

- وقع ص (٧١) س (١٣) مما يوجب تقديمه أو توسطه أو تأخره، في الأصل وب وج ور: مما يوجب تقديمه أو توسطه أو تأخره.
- وقع ص (٧١) س (١٢) و (١٣) فكان وأخواتها إلا ليس، في الأصل وب وج ور فكان إلى ليس.
- وقع ص (٧١) س (١٤) ومنع الكوفيون تقديم خبر كان وتوسطه، في الأصل وب ور: وتوسطه سقطت من ج.
- وقع ص (٧١) س (١٧) فأجاز ذلك الجمهور، كذا في ب ور وفي الأصل وج وأجاز ذلك الجمهور.
- وقع ص (٧٣) س (٧) و (٨) في أنها تدخل على الجمل الاسمية، في الأصل وب وج ور الجملة الاسمية.  جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الأردنية  
مركز أيداع الرسائل الجامعية
- وقع ص (٧٦) س (١) ولا حجة فيه لاحتمال، في الأصل وب وج ور: لا حجة فيه لاحتمال.
- وقع ص (٧٦) س (١) ولم تكرر لا، في الأصل وب وج ور لم تتكرر لا.
- وقع ص (٧٦) س (٨) ... سواها ولا عن حبها، في الأصل وب وج ور: ولا في حبها، غير أن هذا الشاهد يروى برواية: ولا عن حبها، كما في معجم شواهد النحو الشعرية ص (١٨٦) للدكتور حنا حداد.
- وقع ص (٧٦) س (١٥) وهما البيتان السابقان، في الأصل وب وج ور هما البيتان السابقان.
- وقع ص (٧٩) س (٧) إذ إن إن مشتركة بين معانٍ، كذا في ب وفي الأصل وج ور إذ إن مشتركة بين معانٍ.

- وقع ص (٨٠) س (٣) فأما لعل فحرف ترج، في الأصل وب وج ور وأما.
- وقع ص (٨٢) س (١١) فإن كان ظرفاً أو مجروراً في الأصل غير واضحة ومطموسة.
- وقع ص (٨٣) س (٢) إن زيدا لماهر فاضل، في الأصل وب وج ور لما هو وهو تحريف.
- وقع ص (٨٣) س (١٣) أو لفي الدار أو لعندك أو لعالم أو ليقوم، في الأصل وب لقائم وطمست في ج وفي ر أو قائم.
- وقع ص (٨٥) س (١٦) و (١٧) وحكى مثل ذلك. كذا في ب وج ور وسقطت من الأصل.
- وقع ص (٨٥) س (١٧) قال ابن مالك: وأما ليت. في الأصل وب وج ور ليتما. والسياق يقتضي ذلك حيث إن المؤلف يتحدث عن اعمال ليت إذا اتصلت بما أو إلغائها.
- وقع ص (٨٦) س (١) و (٢) لا يجوز أن تكف ليت ولا لعل. كذا في ب وج ور وفي الأصل ولعل.
- وقع ص (٨٦) س (٦) وزعم ابن درستويه أن ما هنا، في الأصل هاهنا.
- وقع ص (٨٦) س (١٣) و (١٤) إذا لحقها ما، كذا في ب وفي الأصل وج ور لحقتها.
- وقع ص (٨٧) س (٣) فلو أنك... طلاقك لم أبخل وأنت صديق، كذا في ر ولم يطلع عليها المحقق. وفي الأصل وب وج ... وأنت طليق، وما أثبتته المحقق ما هو إلا رواية أخرى للشاهد الشعري ولم يشر إلى مصدر هذه الرواية ولم يشر إلى ما في الأصل وب.
- وقع ص (٨٨) س (٣) زعموا أن بعضهم يقول، في الأصل وب وج ور وزعموا.
- وقع ص (٨٨) س (١٥) فذهب أكثر نحاة بغداد، في الأصل وب وج ور: فمذهب.

- وقع ص (٨٨) س (١٥) فمذهب أكثر نحاة بغداد ومنهم، كذا في ب و ج و ر، وفي الأصل فمذهب أكثر نحاة أهل بغداد، والواو قبل منهم زائدة من المحقق.
- وقع ص (٩٠) س (١٢) لا يجوز حذف أحد مفعول، في الأصل وب و ج و ر، لا يجوز حذف أحد مفعولي.
- وقع ص (٩٠) س (١٥) يجوز إعمالها وإلغاؤها، كذا في ب، وفي الأصل: يجوز إلغاؤها وإعمالها.
- وقع ص (٩٠) س (١٩) و (٢٠) وغير متصرف قيد لثلاثتهن، في الأصل وب و ج و ر لثلاثتها.
- وقع ص (٩٢) س (١٢) قوله والمصدر، في الأصل وب و ج و ر قوله المصدر.
- وقع ص (٩٣) س (٥) وجمعه كفرده، في الأصل وب و ج و ر كفرده.
- وقع ص (٩٣) س (١٥) فلا يبنى من عسى ونعم وليس وشبهها، في الأصل وب و ج و ر وشبهها وهو الصواب.
- وقع ص (٩٤) س (١٤) أعلمني وأعلمت الزيدتين قائمين، كذا في ب، وفي الأصل و ج و ر علمني قائماً وعلمت الزيدتين قائمين.
- وقع ص (٩٤) س (١٧) أي المعرفة المفردة، كذا في ب و ر وفي الأصل و ج أي للمعرفة المفردة.
- وقع ص (٩٥) س (١٠) و (١١) يا غدار ويا فساق، كذا في ب و ج و ر وفي الأصل ويا فساق ويا غدار.
- وقع ص (٩٥) س (١٧) أو مضاف مثل: واغلام زيده، كذا في ب و ج و ر وفي الأصل أو مضاف نحو.



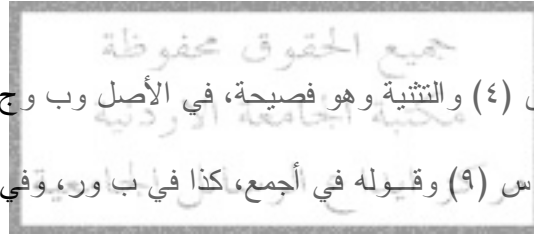


- وقع ص (٩٦) س (٣): وقوله: أو قبل آخره مد، كذا في ب ور، وفي الأصل وج قوله: أو قبل آخره مد.
- وقع ص (٩٧) س (١٦) مررت برجل حسن وجه عنده حسن وجه، في الأصل عبده حسن وجه.
- وقع ص (٩٧) س (٢٢) و(٢٣) وقد أجمعنا على أنه، كذا في ب وج ور وفي الأصل سقطت أنه.
- وقع ص (٩٨) س (٦) وقوله متصرف كذا، في ب ور، وفي الأصل وج: قوله متصرف.
- وقع ص (٩٨) س (١٦) وقوله إلا في ظرف مكان، كذا في ب ور. وفي الأصل وج: قوله إلا في ظرف مكان مركز أيداع الرسائل الجامعية
- وقع ص (٩٩) س (٢٠) وبعد تمام الكلام، علق المحقق أنها زيادة من ب وهي موجودة في الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٠٠) س (١١) وليس بشاذ، علق المحقق أنها زيادة من ب وهي موجودة في الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٠١) س (٥) إن مكث أو ذهب، كذا في ب وفي الأصل وج ور إن ذهب أو مكث.
- وقع ص (١٠٢) س (٩) وقوله: وإن كان عن تمام الاسم ينون نحو عشرون رجلاً، كذا في ب وهو خطأ وفي الأصل وج ور نحو عشرين رجلاً.
- وقع ص (١٠٤) س (٤) وأبا الأصبغ. وفي الأصل وب الأصبغ وفي ر: ابن اصبغ، والصواب أبا الاصبغ كما في الأصل وب، وانظر شرح ابن عقيل ٦٢١/١.

- وقع ص (١٠٥) س (١) وصلت بالفعل وتقدر كذا، في ج و ر ولم يطَّلَع عليهما المحقق، وفي الأصل وب يتقدر.
- وقع ص (١٠٨) س (٧) و (٨) لأن لا لتأكيد النفي كذا في ب، وفي الأصل و ج و ر سقطت لتأكيد.
- وقع ص (١٠٨) س (١٠) أكثر من اعمالها اعمال إن كذا في ب، وفي الأصل اعمالها عمل إن، وفي ج و ر اعمال اعمال إن.
- وقع ص (١٠٨) س (١٥) فهي جواب عام، كذا في ب وفي الأصل و ج و ر فهو جواب.
- وقع ص (١٠٨) س (١٨) وقوله وعدم الفصل كذا، في ب وفي الأصل و ج قوله، وطمست من ر.
- وقع ص (١٠٨) س (١٩) وسواء أكان الفاصل ما يكون معمولاً كخيرها لو لم يفصل أو غير ذلك. كذا في ب و ر وفي الأصل و ج أسوء كان، والصواب ما في الأصل و ج والدليل على ذلك قول المؤلف فيما بعد أو غير ذلك لأنه لو جاء بالهمزة لتعين أن يقول أم غير ذلك.
- وقع ص (١٠٩) س (١) وقوله أو مفرداً فمبني، كذا في ب، وفي الأصل و ج و ر قوله.
- وقع ص (١١٠) س (١١) ورد شاهد شعري سقط من الأصل وهو:  
فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَاَرْفَعِ الصُّوْتِ جَهْرَةً      لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ  
وفي ب و ج و ر دعوة، وتصرف المحقق وغيرها لجهرة.
- وقع ص (١١٠) س (١٢) وفي هذه اللغة قد بُني على الكسر نحو قول الشاعر. كذا في ب و ج و ر وفي الأصل سقطت هذه العبارة.
- وقع ص (١١١) س (٢) في سعه الكلام. في الأصل وب و ج و ر وفي سعة الكلام.

- وقع ص (١١٢) س (١) فلا والله لا يُلْفَى أناسٌ، في الأصل وب وج ور لا يلقي، اعتمد رواية أخرى غير موجودة في النسخ.
- وفي ص (١١٢) س (٥) مجرور ب رُب. في الأصل وب وج ور مجرور رب.
- وقع ص (١١٢) س (٥) رب رجل وأخيه يقولون ذلك، كذا في ب وهو خطأ وفي الأصل وج ور يقولان وهو الصحيح.
- وقع ص (١١٢) س (١٣) وقد جاء جره في الشعر نحو قوله:  
ورُبُه رجلاً أنقذت من عطبه، كذا في ب، وفي الأصل وج ور من عطب وفي الأصل وج: ورُبُه رجل أنقذت من عطب، والسياق يقضي بجر رجل، كذا في الأصل وب وج ور فيصير الشاهد وربه رجل أنقذت من عطبه.  
جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الأردنية
- وقع ص (١١٣) س (١٣) و (١٤) ربا رجل ضرب عمرو أخاه. كذا في ب وفي الأصل وأخاه.
- وقع ص (١١٤) س (٣) قوله ومذ ومذ للزمان. كذا في ب، وفي الأصل وج ور الزمان.
- وقع ص (١١٥) س (١٣) وقوله يؤكد جملة خبرية. كذا في ب ور وفي الأصل قوله، وفي ج: غير واضحة.
- وقع ص (١١٥) س (١٧) والله إن زيدا لقائم أو لزيد قائم أو إن زيدا لقائم وفي الأصل وب ور إن زيدا قائم أو لزيد قائم أو إن زيدا لقائم وهو ما يقتضيه السياق ففي الجملة الأولى وقعت إن وفي الثانية اللام والثالثة إن واللام.
- وقع ص (١١٦) س (١) أو مستقبل منفي لـ لا، في الأصل وج ور فلا، وفي ب: بلا وهو الصواب.

- وقع ص (١١٧) س (٣) ولئن زالتا إن أمسكهما من أحدٍ من بعده. كذا في ب، وفي الأصل وج ور سقطت من أحد من بعده.
- وقع ص (١١٨) س (٤) وإن كان معرفة، كذا في ب وج ور وفي الأصل فإن كان.
- وقع ص (١١٨) س (١٦) إن لا يكن: علق المحقق أن في الأصل يكون: وفي الأصل وج ور: تكون وهو الصواب وما أثبتته المحقق خطأ.
- وقع ص (١٢١) س (٧) بامرأة وبامرأتين، في الأصل وب وج ور وامرأتين.
- وقع ص (١٢٢) س (١) جاء زيد نفسه عينه، في الأصل وب وج ور جاءني زيد نفسه عينه.
- وقع ص (١٢٢) س (٤) والتثنية وهو فصيحة، في الأصل وب وج ور وهي فصيحة.
- وقع ص (١٢٢) س (٩) وقوله في أجمع، كذا في ب ور، وفي الأصل وج قوله في أجمع.
- وقع ص (١٢٤) س (٧) قوله ويشترط في هذين. في الأصل: قوله ويشترط في هذا.
- وقع ص (١٢٤) س (٨) كقوله تعالى، كذا في ر ولم يطلع عليها المحقق، في الأصل وب وج وكقوله.
- وقع ص (١٢٤) س (١٧) أكلت لحماً سمكاً تمرأً ظهر له أن يخبر بأكله اللحم ثم ظهر له أن يخبر بأكله السمك فقال سمكاً ثم ظهر له أن يخبر بأكله التمر فقال تمرأً؛ في الأصل سقط لم يشر له المحقق فقد ورد في الأصل: أكلت لحماً سمكاً ثم ظهر له أن يخبر بأكله السمك فقال سمكاً ثم ظهر له أن يخبر بأكل التمر فقال تمرأً.



- وقع ص (١٢٧) س (١٣) لأن الغاية لا تتقدم على المعنى. وقد علق المحقق في الحاشية: في الأصل المعنى والذي أثبتته من ب، وفي ب: المغيا وكذا في ج ور وهو ما يقتضيه السياق.
- وقع ص (١٢٨) س (٤) وقوله لمجرد التبعية في الاعراب، في الأصل: قوله ولمجرد وفي ب وج: قوله لمجرد وفي ر: قوله ومجرد.
- وقع ص (١٢٨) س (٩) أقام زيد أم عمرو، كذا في ب وج ور، وفي الأصل قام زيد أم عمرو.
- وقع ص (١٢٨) س (٢٢) إلى أن لكن ليس. ليس ساقطة من الأصل.
- وقع ص (١٢٩) س (٢) ما رأيت زيدا لكن عمراً أي لكن رأيت عمراً. كذا في ب وج ور، وفي الأصل سقطت: لكن عمراً أي مع الرسائل الجامعية
- وقع ص (١٢٩) س (١٥) قام رجل لا زيد. في الأصل قام رجل ولا زيد.
- وقع ص (١٣٠) س (١٠) وقوله مرفوع احترازاً من المنصوب، في الأصل قوله مرفوع احترازاً من المنصوب.
- وقع ص (١٣١) س (٧) وليس من حروف العطف، العطف ساقطة من الأصل.
- وقع ص (١٣١) س (١٢) أن تعطف الأجل على الأخرى، في الأصل أن تعطف الأخرى على الأجل.
- وقع ص (١٣٣) س (١٤) لم يقصد مدح الجنس، في الأصل وب وج ور ولم يقصد مدح الجنس.
- وقع ص (١٣٤) س (٩) يعني أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كذا في ب، وفي الأصل أن يكون محذوف الخبر، وفي ج ور: أن يكون خبراً محذوف المبتدأ.

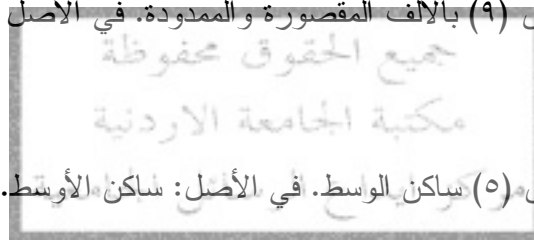
- وقع ص (١٣٦) س (٧) و(٨) وعلى تقدير التمييز لا يكون مقيداً بحالة فكان أبلغ في المدح. كذا في ب وفي الأصل وج ور: وعلى تقدير التمييز لا يتقيد بحالة فكان أبلغ في المدح.
- وقع ص (١٣٧) س (٣) لا يحتاج إلى صلة ولا إلى صفة، كذا في ب، وفي الأصل: لا يحتاج إلى أصله ولا صفته.
- وقع ص (١٣٩) س (٥) ما ذكره الفارسي، كذا في ب، وفي الأصل وج ور: ما ذكر الفارسي.
- وقع ص (١٣٩) س (١٥) قوله تام احترازاً. وفي الأصل تحرز.
- وقع ص (١٣٩) س (١٥) وقد أجاز ابن الأنباري، سقطت قد من الأصل.
- وقع ص (١٤٠) س (٢١) فقد جاء في الشعر كثيراً، سقطت كثيراً من الأصل.
- وقع ص (١٤١) س (٣) و(٤) أفضل من عمرو وتقديره، كذا في ر: وتقديره لم يطلع عليها المحقق، وفي الأصل وب وج: تقديره.
- وقع ص (١٤١) س (١٠) وبين المفضول عليه. مطموسة في الأصل، وفي ب وج ور: المفضل عليه.
- وقع ص (١٤١) س (١٠) جاز أن يرتفع ذلك الظاهر. كذا في ب وج ور وفي الأصل جاز أن يرتفع ذلك للظاهر.
- وقع ص (١٤٢) س (٣) وحروف التفسير. في الأصل وب وج ور وحرف التفسير.
- وقع ص (١٤٢) س (٨) وما لا يتحقق، في الأصل وب وج ور وما لا تحقيق.
- وقع ص (١٤٣) س (١٧) لام التعليل محذوفة، محذوفة مطموسة في الأصل.

- وقع ص (١٤٤) س (٤) وإذن هي: علق المحقق أن هي زيادة من ب وهو صحيح، لكن في ب "وهي".
- وقع ص (١٤٤) س (١٦) وهو مفتقر لـ إني، كذا في ب وفي الأصل لأن.
- وقع ص (١٤٥) س (١١) وقوله عاطف أعم. كذا في ب وج ور وفي الأصل قوله عاطف.
- وقع ص (١٤٥) س (١١) و(١٢) وقوله على اسم أعم. كذا في ب وج ور، وفي الأصل قوله على اسم.
- وقع ص (١٤٥) س (١٢) أعم من أن يكون مصدراً وغيره. كذا في ر ولم يطلع عليها المحقق، وفي الأصل وب وج: مصدراً أو غيره.
- وقع ص (١٤٥) س (١٢) وقوله ملفوظ به، في الأصل وب وج ور قوله.
- وقع ص (١٤٦) س (٥) و (٦) والمعنى أو ماضي، والمعنى أو مضموسة في الأصل.
- وقع ص (١٤٧) س (٢) و(٣) أو تقضي حقي، كذا في ب وفي الأصل وج ور وأو تقضي حقي.
- وقع ص (١٤٧) س (١٤) حتى أدخل البلد، كذا في ب، وفي الأصل وج ور حتى أدخل المدينة.
- وقع ص (١٤٧) س (١٧) أو نقله غير مراد به النفي. كذا في ب وج ور، وفي الأصل أو نقله غير مراد أنه النفي.
- وقع ص (١٤٨) س (٤) فأنا غير ممنوع من الدخول، غير مضموسة من الأصل.
- وقع ص (١٤٩) س (١) وقوله بعد فعل الشرط، كذا في ب ور وفي الأصل وج: قوله بعد فعل الشرط.

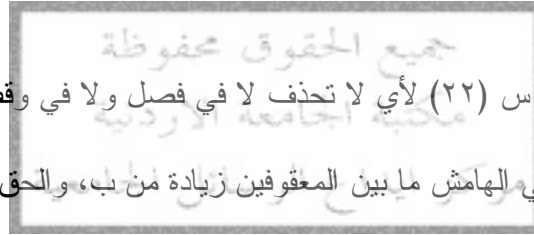
- وقع ص (١٤٩) س (١٤) و(١٥) لم يقم زيد معناه. في الأصل وب وج ور لم يقم زيد فمعناه.
- وقع ص (١٤٩) س (١٥) انتفى القيام فيما مضى، في ب انتفاء القيام فيما مضى ولم يشر المحقق إلى ذلك.
- وقع ص (١٤٩) س (١٦) فقلبنا لفظه إلى المضارع. كذا في ب ور، وفي الأصل وج فقلبنا معناه إلى المضارع.
- وقع ص (١٥٠) س (٢) وقد سمع حذف معمول، حذف ساقطة من الأصل.
- وقع ص (١٥١) س (٢) فأيضاً ما ادعي من أن أصلها. من: ساقطة من الأصل.
- وقع ص (١٥١) س (٨) وأجاز السهيلي... واستدلوا. في الأصل وب وج ور: استدل.
- وقع ص (١٥١) س (٨) و(٩) بقول زهير المري. في الأصل المزني وهو الصواب وسقطت المرّي أو المزني من ب وج ور.
- وقع ص (١٥٢) س (١) أنها إذا أضيف، كذا في ب وج ور، وفي الأصل أنها إذا أُضيفت.
- وقع ص (١٥٢) س (٨) وقيل الشرط ليس محذوفاً. في الأصل وب وج ور ليس بمحذوف.
- وقع ص (١٥٢) س (١٥) أو لم يحذف المضاف إليه، كذا في ب و ج ور وفي الأصل ولم يحذف المضاف إليه.
- وقع ص (١٥٣) س (٧) بماضٍ جامدٍ إلى آخر، في الأصل وب وج ور إلى آخره.
- وقع ص (١٥٣) س (١٣) و(١٤) ويجوز ويقوم عمرو. في الأصل وب وج ور: يجوز ويقوم عمرو.



- وقع ص (١٥٥) س (٣) و(٤) إذا سميت بهما انصرف، كذا في ب، وفي الأصل وج ور: انصرف ساقطة.
- وقع ص (١٥٥) س (١٧) ويشهد أيضاً بذلك الاستقراء، أيضاً ساقطة من الأصل: وفي ب: ويشهد بهذا أيضاً الاستقراء، وفي ج ور: ويشهد بذلك أيضاً.
- وقع ص (١٥٦) س (٢) وهي التي، وعلق المحقق بقوله: في ب: للذي والحق أن ما في (ب) هو التي، أما الأصل فوقع فيه الذي، وفي ج ور: التي.
- وقع ص (١٥٦) س (٥) وسبق الخلاف فيه. فيه مطموسة في الأصل.
- وقع ص (١٥٦) س (٩) بالألف المقصورة والممدودة. في الأصل وب وج ور: بالألف المقصورة أو الممدودة.
- وقع ص (١٥٧) س (٥) ساكن الواسط. في الأصل: ساكن الأوسط.
- وقع ص (١٥٧) س (١٦) نحو أحمد. في الأصل وب وج ور نحو بأحمد.
- وقع ص (١٥٨) س (٣) وإنما قال الكلمة. في الأصل وب وج ور إنما قال الكلمة.
- وقع ص (١٥٨) س (٩) والإعراب أصله الحركات. كذا في ج ولم يطلع عليها المحقق، وفي الأصل وب: والإعراب أصله بالحركات.
- وقع ص (١٥٩) س (١٤) وما ورد من ذلك. في الأصل وب وج ور ما ورد من ذلك.
- وقع ص (١٦١) س (٢١) وقوله بشرط أن لا يدخل. كذا في ب ور وفي الأصل وج: قوله بشرط أن لا يدخل.
- وقع ص (١٦٢) س (١٢) وقوله ويستثبت عن النكرة بـ مَنْ إلى فيها تقول لمن قال: قام. كذا في ب، وسقطت من الأصل بمن إلى فيها تقول. ولم يشر المحقق إلى ذلك.



- وقع ص (١٦٢) س (١٣) أي رأيت رجلاً، كذا في ب وفي الأصل و ج ور: أي ورأيت رجلاً.
- وقع ص (١٦٢) س (١٥) أي سواء أكانت النكرة مفردة أو مثناة أم مجموعة. في الأصل: سواء كانت النكرة مفردة أو مثناة أم مجموعة، وفي ب: أي سواء أكانت النكرة مفردة أم مثناة أو مجموعة وهو الصواب، وفي ج سواء كانت النكرة مفردة أم مثناة أم مجموعة، وفي ر: سواء أكانت النكرة مفردة أو مثناة أم مجموعة.
- وقع ص (١٦٢) س (٢٠) ومنين وأيين، في الأصل وب ور منين، وهي غير واضحة في ج.
- وقع ص (١٦٢) س (٢٢) لأي لا تحذف لا في فصل ولا في وقف بخلاف العلامات، وقد علق المحقق في الهامش ما بين المعقوفين زيادة من ب، والحق أنه وارد في الأصل وب.
- وقع ص (١٦٥) س (٦) وذا أداة استفهام. في الأصل ولا أداة استفهام.
- وقع ص (١٦٦) س (١٥) و(١٦) وقامت الهنود، وعلق المحقق أنها ساقطة من ب، والحق أنها ساقطة من الأصل لا من ب.
- وقع ص (١٦٦) س (١٦) في مكسر هند. كذا في الأصل، وفي ب و ج ور: في تكسير هند.
- وقع ص (١٦٧) س (٤) وواحدة واثنتان. كذا في ب و ج ور وهو الصواب. وفي الأصل وواحد واثنتان وهو خطأ.
- وقع ص (١٧٠) س (١٧) ويشتق اسم الفاعل من أحد، في الأصل وب و ج ور: ويشتق اسم الفاعل من واحد.

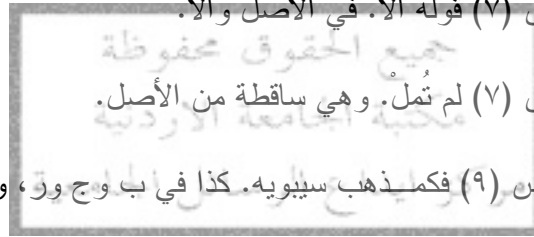


- وقع ص (١٧١) س (٩) يقال ثاني واحد، وعلّق عليها أنها زيادة من ب وهي موجودة في الأصل كذلك.
  - وقع ص (١٧١) س (١٠) وقد تسكن ياءها. في الأصل وب وج ور: وقد تسكن ياءهما.
  - وقع ص (١٧١) س (١٣) وثلاثة عشرة ثلاث عشرة سقطت من الأصل ولم يشر إلى ذلك المحقق.
  - وقع ص (١٧٣) س (٥) ما يكتن به عنه فصله. في الأصل: ما يكتن به عنه وفصله.
  - وقع ص (١٧٤) س (٥) وقوله مجرور، كذا في ب وج، وفي الأصل قوله مجرور.
  - وقع ص (١٧٥) س (٧) وأما كونها. في الأصل وب وج ور: وأما كونهما.
  - وقع ص (١٧٥) س (١٠) وقوله وهو أي الأول، كذا في ب ور، وفي الأصل وج: قوله وهو أي الأول.
- جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الأردنية  
مركز أيداع الرسائل الجامعية
- وقع ص (١٧٦) س (٧) يريد امدح. علق المحقق على يريد، أنها زيادة من ب وهي موجودة كذلك في الأصل والحق أن امدح هي الزائدة.
  - وقع ص (١٧٦) س (١٦) والذال. كذا في ب وفي الأصل أو الذال.
  - وقع ص (١٧٦) س (١٧) نحو لبث. كذا في ب، وفي الأصل البث.
  - وقع ص (١٧٧) س (١٤) واللام الموصولة بالمضارع، كذا في ب وفي الأصل وكاللام الموصولة بالمضارع.
  - وقع ص (١٧٧) س (١٧) قال يقول بعضهم. كذا في ب وج ور، وفي الأصل قال بعضهم يقول.
  - وقع ص (١٧٨) س (٣) جوازاً وإن تحركت. في الأصل وب وج ور جوازاً إن تحركت.

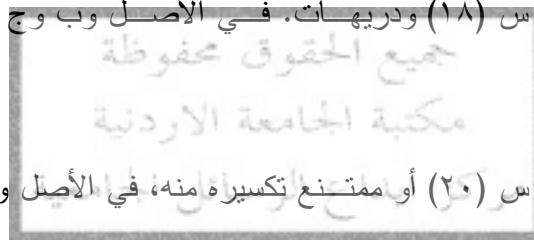
- وقع ص (١٨٠) س (٨) من كون ابن، كون ساقطة من الأصل.
  - وقع ص (١٨٠) س (٩) سواء أكان العلم اسماً أم كنية أم لقباً كذا في ب، وفي الأصل:  
سواء كان العلم اسماً أو كنية أم لقباً. والصواب ما في ب. وهو ما أثبتته المحقق، لكنه لم  
يشير إلى الأصل.
  - وقع ص (١٨٢) س (٨) وبين الواو، وعلق المحقق أنها زيادة من ب، ومقتضى كلامه  
أنها ساقطة من الأصل والحق أنها موجودة في الأصل.
  - وقع ص (١٨٢) س (٩) و(١٠) فلا يحذفها ولا يجعلها. كذا في ب وج ور، وفي  
الأصل إلا يجعلها.
  - وقع ص (١٨٢) س (١٠) ولطلب التحقيق. كذا في ب وج ور وفي الأصل: يطلب  
التحقيق.
- جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الأردنية  
مركز أبحاث الرسائل الجامعية
- وقع ص (١٨٣) س (٨) جعلتها بين بين فقط والله أعلم. كذا في ب، وفي الأصل وج  
ور سقطت عبارة (والله أعلم).
  - وقع ص (١٨٤) س (١٨) نحو يضربها، كذا في ب وج ور وفي الأصل يضربنا.
  - وقع ص (١٨٥) س (٣) قوله أو آخره أي آخر، في الأصل قوله أو آخره أو آخر.
  - وقع ص (١٨٦) س (٨) والفتى والفتأ، كذا في ب، وفي الأصل الفتى والفتأ.
  - وقع ص (١٨٧) س (٢٣) والروم والإبدال. والإبدال مطموسة في الأصل.
  - وقع ص (١٨٨) س (٨) وهذا أكمو وأهني، في الأصل وهذه أكمو وأهني.
  - وقع ص (١٨٨) س (١٥) وقوله رفعاً قيد الإشمام. كذا في ب وفي الأصل: قوله رفعاً  
قيد الإشمام.
  - وقع ص (١٨٩) س (٢) وتجعله خبراً. خبراً مطموسة في الأصل.

- وقع ص (١٨٩) س (٤) ولكن. وعلق عليها المحقق أنها من ب وفي ب: لكن وفي الأصل ولكن.
  - وقع ص (١٨٩) س (٤) صح أن يطلق. وصح أن: مطموسة في الأصل.
  - وقع ص (١٨٩) س (١٢) إلا أن يكون الموصول خبراً، وقد علق المحقق في الحاشية: في الأصل، خبر والتصويب من ب والحق أن ما في الأصل أخبر وفي ب خبراً.
  - وقع ص (١٨٩) س (١٦) وغيرهما لا يجيز، وغيرهما ساقطة من الأصل.
  - وقع ص (١٨٩) س (١٨) أو لخلفه نحو الاخبار، أو لخلفه ساقطة من الأصل.
  - وقع ص (١٩٠) س (٦) و(٧): سواء أكانت الفعلية موجبة أم منفية، في الأصل سواء كانت.
- جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية
- وقع ص (١٩٠) س (١٠): وضرب زيد. كذا في ب وج ور وفي الأصل ضربت زيداً.
  - وقع ص (١٩٠) س (١٢): قام غلاماً زيد لا قعداً. في الأصل قام غلاماً زيد لا قعداً. وهو الصواب والتنوين سهو وخطأ.
  - وقع ص (١٩٠) س (١٣) ولا تقول الذي قام غلاماً، في الأصل: قام غلاماً وهو الصواب والتنوين خطأ وسهو.
  - وقع ص (١٩١) س (٢) و(٣) تحرز من أيمن جمع يمين. كذا في ب وج ور وفي الأصل تحرز من أيمن يمين.
  - وقع ص (١٩١) س (٣) من اليمين همزته للوصل، في الأصل وب وج وهمزته للوصل وفي ر: وهمزة الوصل.
  - وقع ص (١٩١) س (٤) إذا وصلت بشيء. في الأصل سقطت بشيء.

- وقع ص (١٩١) س (٨) و (٩) لم يجيء في كلامهم. كذا في ر ولم يطلع عليها، وفي الأصل وب وج لم يجيء من كلامهم.
- وقع ص (١٩١) س (١١) فرع ابن. في الأصل وب وج وفرع، وفي ر: وفروع.
- وقع ص (١٩١) س (١٢) وامرأة وامرأتان. كذا في ب وج ور، وفي الأصل امرأتان.
- وقع ص (١٩١) س (١٨) وفي ثلاثي سكن. في الأصل وب وج ور ومن ثلاثي سكن.
- وقع ص (١٩١) س (٢٠) فالأمر منهما. كذا في ب وج ور. منهما ساقطة من الأصل.
- وقع ص (١٩٣) س (١٠) وهو للمؤنث على ضبعان. ساقطة من الأصل.
- وقع ص (١٩٤) س (٧) قوله ألا. في الأصل وألا.
- وقع ص (١٩٤) س (٧) لم تُمل. وهي ساقطة من الأصل.
- وقع ص (١٩٤) س (٩) فكمذهب سيبويه. كذا في ب وج ور، وفي الأصل وكمذهب سيبويه.
- وقع ص (١٩٤) س (١١) ما أميلت هذا متيان. كذا في ب وج وفي الأصل ور: هذان.
- وقع ص (١٩٤) س (١٢) ولم تقلب ياءً، ياء ساقطة من الأصل.
- وقع ص (١٩٤) س (١٩) ثبتت لازمة لامه. في الأصل ور: ثبتت لازمة، وفي ب وج ثبتت لازمة، أضاف لامه من ب دون إشارة.
- وقع ص (١٩٤) س (١٩) ثبتت لازمة لامه نحو، كذا في الأصل، وفي ب وج ور: ثبتت لازمة لامه تقول.
- وقع ص (١٩٥) س (٣) يجوز قلبها واواً أو ياءً، في الأصل ويجوز قلبها واواً أو ياءً.
- وقع ص (١٩٥) س (٤) ويجوز إقرارها. في الأصل وب وج ور: إقرارهما.



- وقع ص (١٩٥) س (١٩) تحرز من مثل. كذا في ب وج ور، وفي الأصل سقطت هذه العبارة.
- وقع ص (١٩٦) س (١٦) ويشمل مثل رقاش. كذا في ب وج ور، سقطت يشمل من الأصل.
- وقع ص (١٩٦) س (١٧) وقوله مصغر، في الأصل وب وج ور قوله مصغر.
- وقع ص (١٩٦) س (١٧) مصغر لا يعقل. في الأصل وب وج ور: أو مصغراً لا يعقل.
- وقع ص (١٩٦) س (١٨) ودريهمات. في الأصل وب وج ور: ودريهمات وهو الصواب.
- وقع ص (١٩٦) س (٢٠) أو ممتنع تكسيره منه، في الأصل وب وج ور أو ممتنع تكسير منه.
- وقع ص (١٩٧) س (٥) يعني لا يجمع. في الأصل وب وج يعني فلا يجمع.
- وقع ص (١٩٧) س (٦) فلا بينيان. في الأصل فيبينان، وفي ب وج فلا بينيان.
- وقع ص (١٩٧) س (٧) و(٨) إن كانت فيه تاء التأنيث أو ألفه حذف. كذا في ب وفي الأصل: إن كانت فيه تاء التأنيث فحذفت وفي ج: إن كانت فيه تاء التأنيث فحذفت، وسقطت من ر.
- وقع ص (١٩٧) س (٩) نحو حواء فنقر الهمزة. كذا في ب، وفي الأصل وج: نحو حواء مقراً بهمزة.
- وقع ص (١٩٨) س (٦) وقوله تحذف. في الأصل وب وج ور: قوله.

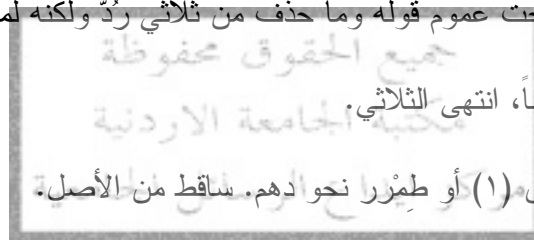


- وقع ص (١٩٨) س (٦) قوله تحذف العلامتين والصواب تحذف العلامتان أو بحذف العلامتين، انظر الأصل وب.
- وقع ص (١٩٨) س (١٢) إلى أول مركب جوازاً، في الأصل وب وج ور وإلى أول مركب جوازاً.
- وقع ص (١٩٨) س (٢٠) أي فإن لم يخفَ لَبْسٌ، في الأصل وب وج ور أي وإن لم يخفَ لَبْسٌ.
- وقع ص (١٩٩) س (١٢) فترده إلى أصله. في الأصل فرده إلى أصله.
- وقع ص (١٩٩) س (١٥) وشوي. في الأصل وب وج ور وشي.
- وقع ص (٢٠٠) س (٢) و (٣) وإن كان الثلاثي محذوف العين لم ترد، ونقول في سهٍ ومُذٌ: سَهِيٌّ ومُذِيٌّ، في الأصل ستّة. ومُنْذٌ ساقطة من الأصل.  ماعية.
- وقع ص (٢٠٠) س (٤) من ذي مال. كذا في ب وج. وفي الأصل مال: ساقطة.
- وقع ص (٢٠٠) س (٦) أو لا ترد كذا في ب ور، وفي الأصل ولا ترد، وسقطت من ج.
- وقع ص (٢٠٠) س (١٥) إذا كانت للتأنيث. كذا في ب وج ور، وفي الأصل إذا كانت تاء التأنيث.
- وقع ص (٢٠٠) س (١٦) في رباعي متحرك الوسط. كذا في ب، وفي الأصل في رباعي متحرك الأوسط.
- وقع ص (٢٠٠) س (١٦) تقول جمزى.، تقول ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢٠٠) س (١٨) وفي نحو حُبلى. في الأصل سقطت وفي نحو.
- وقع ص (٢٠٠) س (١٨) جوازاً أو تقلب وفي الأصل جوازاً وتقلب.

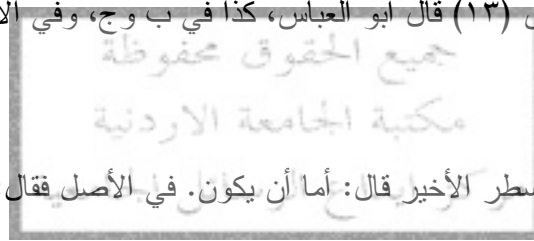


- وقع ص (٢٠٠) س (١٩) أو ألفه للتأنيث، في الأصل وب وج ور وألفه للتأنيث.
- وقع ص (٢٠٠) س (٢٢) قياساً على حُلاوي. وهو الصواب انظر ب وج ور، وفي الأصل وقع تحريف هو حلواي.
- وقع ص (٢٠١) س (٢) فتقول: قاضيٌ وقاضيٌ: وقاضيٌ مطموسة في الأصل.
- وقع ص (٢٠٢) س (٩) فكأنهم قالوا: الأشعثيون. في الأصل وب وج وكأنهم قالوا، وفي ر: كأنهم.
- وقع ص (٢٠٢) س (١٢) و(١٣) فالتاء في فرزانه عوض من الياء التي كانت الفاء في المفرد لأن الواحد فرزن وجمعها فرازين ولكونها عوضاً لا تجامع الياء فلا يقال: فرازينة والتاء في. والعبارة ساقطة من الأصل وفي ب وقع فرزان بدلاً من فرزن.
- وقع ص (٢٠٣) س (١٧) والله لأقومن. في الأصل وب وج والله أقومن. وسقطت من ر.
- وقع ص (٢٠٤) س (٨) لاجتماع الأمثال. كذا في ب وفي الأصل سقطت الأمثال.
- وقع ص (٢٠٤) س (١١) والثاني مشدد. في الأصل وب مشدداً.
- وقع ص (٢٠٥) س (١٦) تغيير الكلمة بصيغ. في الأصل وب وج تغيير الكلمة لصيغ.
- وقع ص (٢٠٥) س (١٩) وإنما هو الياء، في الأصل وب وج إنما هو الياء.
- وقع ص (٢٠٥) س (٢١) فلا تقول في تصغير. تصغير ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢٠٥) س (٢٢) وأما هداهد فقيل. كذا في ب وفي الأصل وأما هداهد فنقل.
- وقع ص (٢٠٦) س (١١) وأول متضامين علماء. علماء ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢٠٦) س (١٤) تقول في أجمال تقول ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢٠٦) س (١٥) فيقول ألف أفعال. ألف ساقطة من الأصل.

- وقع ص (٢٠٧) س (٢) و (٣) و عرس ودرع حريب وقويس ونويب وعريس وُدريع قوله ويفك مضعف نحو دُنين في دن. العبارة ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢٠٧) س (٧) واواً لا تقول في شيخ شويخ وقد أجاز ذلك الكوفيون. العبارة ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢٠٧) س (١١) تقول أخي وشجي. ساقط من الأصل.
- وقع ص (٢٠٧) س (١١) وقد جعل هذا المنقوص تحت حكم قوله: وما حذف من ثلاثي ولكنه لما ذكر حكم المقصور ذكر حكم المنقوص نصاً انتهى الثلاثي، في الأصل: وقد دخل حكم هذا المنقوص تحت عموم قوله وما حذف من ثلاثي رُدَّ ولكنه لما ذكر حكم المقصور ذكر حكم المنقوص نصاً، انتهى الثلاثي.
- وقع ص (٢٠٨) س (١) أو طمّرر نحو ادهم. ساقط من الأصل.
- وقع ص (٢٠٨) س (٢) في تصغيره ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢٠٩) س (٢) ومذهب الأخفش أنك تقول اللذيون. ساقط من الأصل.
- وقع ص (٢٠٩) س (٤) اللتيات وفي الأصل فاللتيات.
- وقع ص (٢٠٩) س (١٣) وفي اسم الثلاثي، في الأصل في اسم ثلاثي.
- وقع ص (٢٠٩) س (١٩) لذلك لا يجمعان، لذلك ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢١٠) س (٢) وسيف وأسيف، في الأصل وأسيف.
- وقع ص (٢١٠) س (١٩) الكبرى والفضلى. في الأصل الكبراء والفضلاء.
- وقع ص (٢١١) س (١٠) قوله وفَعَّالٌ وفُعَّالٌ له وصف لمذكر عاقل أي للرباعي نحو. العبارة ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢١٢) س (١) أي لـ أفعل، في الأصل أي لا أفعل.



- وقع ص (٢١٣) س (٢) مصدر فَعَلَ فَعِلَ. في الأصل وب وج مصدر فَعَلَ وفَعِلَ.
- وقع ص (٢١٣) س (٦) طرفاً، في الأصل طرفاً.
- وقع ص (٢١٣) س (٢٠) وإن يشيراً قد طُلع بشراً. مطموسة في الأصل.
- وقع ص (٢١٤) س (٢) أن باب فَعَلَ ساقط من الأصل.
- وقع ص (٢١٤) س (٤) نحو اثني عشر وهو الصواب. في الأصل اثنا عشر وهو خطأ.
- وقع ص (٢١٤) س (٩) غار غَوَّراً، في الأصل غوراً وهو خطأ.
- وقع ص (٢١٤) س (١٣) قال أبو العباس، كذا في ب وج، وفي الأصل قال ابن العباس وهو خطأ.
- وقع ص (٢١٤) السطر الأخير قال: أما أن يكون. في الأصل فقال: أما أن يكون.
- وقع ص (٢١٥) س (٧) نحو: الصباح والنداء؛ والنداء ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢١٥) س (٩) والنكاية والخياطة. في الأصل والنقابة.
- وقع ص (٢١٦) س (٣) أما التفعال فيطرده في كل فعل. في الأصل أما الفعال فيطرده في كل فعل.
- وقع ص (٢١٦) س (٤) والتلعاب والتطواف. والتلعاب ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢١٦) س (٦) فمقصور وهو بناء، فمقصور، بناء ساقطتان من الأصل.
- وقع ص (٢١٦) س (٧) والحثيثي والخليفي، والحثيثي ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢١٦) س (١٠) وما أحد حروفه زائد. في الأصل وما أحد أحرفه.
- وقع ص (٢١٦) س (١٣) الثاني، قسمان. في الأصل وب وج والثاني قسمان.
- وقع ص (٢١٦) س (١٩) و(٢٠) وأفعل مصدره. في الأصل وب وج وأفعل ومصدره.



- وقع ص (٢١٦) س (٢٢) ما أوله همزة وصل. كذا في ب و و في الأصل وج وما أوله ألف وصل وكلاهما صحيح.
- وقع ص (٢١٧) س (١) فالأول: مصدره على زنته، في الأصل وب وج، الأول.
- وقع ص (٢١٧) س (٧-٢) وفتح ما قبله إن سكن نحو: الانطلاق، والاختصاص، والاحمرار، والثاني: مصدره على زنته بضم ما قبل الآخر نحو: تدرج تدرجاً وتجهور تجهوراً وتعفرت تعفرتاً إلا ما كانت لامه معتلة فترجع فيه الضمة كسرة نحو: الترامي والتعدي، والسداسي جميعه أوله ألف وصل ومصدره بزنته بكسر الثالث وزيادة ألف قبل الآخر. العبارة كلها ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢١٧) س (١٧) و(١٨) قال الله تعالى في المصدر. في المصدر ساقطة من الأصل.
- جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الأردنية  
مركز أبحاث الرسائل الجامعية
- وقع ص (٢١٨) س (٨) لا يليق ذكرها، في الأصل وب وج: إلا لا يليق ذكرها، وما أثبتته المحقق هو الصواب.
- وقع ص (٢١٨) س (١) والسباع وثعالة. كذا في ب و و في الأصل والثعالب.
- وقع ص (٢١٨) س (٩) مما كثر فيه مفعلة، فيه ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢١٨) س (١٨) يكثر فيه الهمز. في الأصل يكثر منه الهمز.
- وقع ص (٢١٩) س (٨) الإعراب عليها، عليها ساقطة من الأصل.
- ونقع ص (٢١٩) س (١٩) إشارة إلى المشي. إلى ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢١٩) س (٢٢) و(٢٣) ورامي فهو مُرامي. في الأصل وأرمى فهو مُرمى.
- وقع ص (٢١٩) س (٢٤) إشارة لجمع فعلى معتلة اللام. في الأصل لجمع فعل معتل اللام.

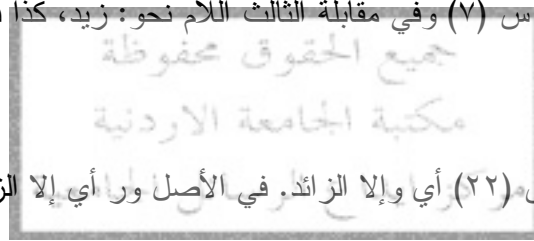
- وقع ص (٢٢٠) س (١٠) والهجّيرى. في الأصل والهجّير.
- وقع ص (٢٢١) س (١٢) ولا يسمى ممدوداً، كذا في ب وج، وفي الأصل لا يسمى.
- وقع ص (٢٢١) س (١٢) وقوله بعد ألف زائدة كذا في ب وج، وفي الأصل قوله وبعد.
- وقع ص (٢٢١) س (١٢) و(١٣) بعد ألف غير زائدة نحو". غير ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢٢١) س (١٦) كل مصدر لـ استفعل. كذا في ب وج، وفي الأصل لا يستعمل.

- وقع ص (٢٢٢) س (٦) وقد شذ ندى. كذا في ب. وفي الأصل وج وشذ.
- وقع ص (٢٢٢) س (٨) إلى كل صفة مؤنث مذكّره. كذا في ب وج. وفي الأصل: إلى كل صفة مذكر مؤنثه مؤنث مذكّره وفي العبارة خلل لم يشر إليه المحقق، كما أنه لم يشر إلى الخلاف كعادته.
- وقع ص (٢٢٢) س (١٠) نحو القصباء والطرفاء، وهي ساقطة من ب.
- وقع ص (٢٢٢) س (١٢) قوله وشعراء إشارة إلى كل جمع على هذا الوزن. ساقط من ب.

- وقع ص (٢٢٣) س (١٦) فإن ذهب به مذهب الزمان ساقط من الأصل.
- وقع ص (٢٢٤) س (١٧) قوله وكلاهما. في الأصل وكلا.
- وقع ص (٢٢٥) س (٢) في القسم الثاني. في القسم الثاني ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢٢٥) س (٨) وبأي وفي ب بأي.
- وقع ص (٢٢٥) س (١١) هذه عشرة واستثنى فعلاً وفِعْلاً. هذه ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢٢٥) س (١٢) و(١٣) ولا يحفظ اسماً إلا في كلمتين قالوا رُئِم اسم للإست. ودُئِل اسم لقبيلة وقيل، هذه العبارة ساقطة من الأصل.

- وقع ص (٢٢٥) س (١٧) وقوله بأي حركة يرد عليه، في الأصل وقوله وبأي.
- وقع ص (٢٢٥) السطر الأخير سلهب وجعفر. في ب: جعفر وسلهب.
- وقع ص (٢٢٦) س (٨) واختاره ابن مالك. في الأصل وأجازه ابن مالك.
- وقع ص (٢٢٧) س (١) نحو كـ قِذال، غير موجودة في الأصل، وفي الأصل وب  
وج: نحو شمال وقِذال.
- وقع ص (٢٢٨) س (٨) فأخرنِي فَفَخَرْتُهُ أَفْخَرَهُ. في الأصل وب وج فأخرنِي وهو  
الصواب.
- وقع ص (٢٢٩) س (٢) ما اء تات عاي نه. في الأصل عليه. وفي ب عينه وهو  
الصواب.
- وقع ص (٢٢٩) س (٦) وكرّ وهمّ به وزمّ، في الأصل وكرّ وهمّ وزمّ.
- وقع ص (٢٢٩) س (٨) مع الكسر في مضارع، في مضارع ساقط من الأصل.
- وقع ص (٢٢٩) س (١٣) هذا هو القياس. ساقط من الأصل.
- وقع ص (٢٢٩) س (١٦) نَطَحَ يَنْطَحُ فَيَفْعَلُ. في الأصل وَيَفْعَلُ.
- وقع ص (٢٢٩) س (٢١) بأنهما. كذا في الأصل، وفي ب وج وأنهما.
- وقع ص (٢٣٠) س (٣) بشيء ثبت أن العربي تكلم بغيره. كذا في ب وج ور. وسقطت  
العبارة من الأصل.
- وقع ص (٢٣٠) س (٨) فهذا هو القياس. كذا في الأصل، وفي ب وج هذا هو القياس.
- وقع ص (٢٣٠) س (١٠) حَسَبَ ووَعَرَ ووَحَد. كذا في ب وج ور، وفي الأصل ووَعَرَ.
- وقع ص (٢٣٠) س (١١) ووَحَد وبئس. في الأصل ووَجَرَ، وفي ر: ووَحَرَ.
- وقع ص (٢٣٠) س (١١) وبتن ورهل، في الأصل ووهل.

- وقع ص (٢٣٠) س (١٥) ولم يشذ من هذا شيء إلا لفظة، شيء ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢٣٠) س (١٥) أبو الحسن بن أبي الربيع. في الأصل أبو الحسين، وهو الصواب.
- وقع ص (٢٣٠) س (١٦) وهي كدت. كذا في الأصل وج ور، وفي ب: كدت يكاد.
- وقع ص (٢٣٠) س (١٨) يعني الرباعي المجرد ويأتي. في الأصل ور يعني والرباعي المجرد يأتي.
- وقع ص (٢٣٠) س (٢٠) أي مزيد الفعل الثلاثي، الثلاثي ساقطة من الأصل ور كذلك.
- وقع ص (٢٣١) س (٧) وفي مقابلة الثالث اللام نحو: زيد، كذا في الأصل وج، وفي ب سقطت نحو: زيد.
- وقع ص (٢٣١) س (٢٢) أي وإلا الزائد. في الأصل ور أي إلا الزائد.
- وقع ص (٢٣٢) س (٣) أم لم يكن مثال ذلك. في الأصل أو لم يكن مثال ذلك.
- وقع ص (٢٣٢) س (٣) لأن عقفنقلاً يلحق بـ جَحَنَفَل وهو خطأ والصواب لأن عقفنقلاً انظر الأصل وب وج.
- وقع ص (٢٣٢) س (٤) فالنون وإحدى القافين زائدتان كذا في ب ور، وفي الأصل وأحد القافين.
- وقع ص (٢٣٢) س (٧) فأحد اليائين زائد للإلحاق فدحرج، في الأصل وب وج بدحرج.
- وقع ص (٢٣٢) س (٧) ووزنه فعلل. ساقط من ب وج.
- وقع ص (٢٣٢) س (٧) وإن كانت زائدة ومثال. كذا في ب ور وفي الأصل وإن كان زائدة ومثال.



- وقع ص (٢٣٢) س (١٦) فإذا جمعناه كان الجمع آراماً. كذا في الأصل، وفي وب وج ور فإذا جمعنا.
- وقع ص (٢٣٢) س (٢٠) بأمثلة اشتقاقه كـ جاه وأصله. في الأصل كالجاء وأصله، وفي ب وج ور كالجاء أصله.
- وقع ص (٢٣٣) س (١٣) فالهمزة زائدة نحو، كذا في ب وج ور، وفي الأصل فالهمزة زائدة ونحو.
- وقع ص (٢٣٣) س (١٥) حملوه على زيادتها. كذا في ب وج ور، وفي الأصل حملوه على زيادة.
- وقع ص (٢٣٣) س (١٧) فإعادة الضمير على الثلاثة. في الأصل وب وج ور فأعاد الضمير على الثلاثة. مركز أيداع الرسائل الجامعية
- وقع ص (٢٣٣) س (١٨) لا يفيد كونها أصولاً. في الأصل وب وج ور لا يقيد كونها أصولاً.
- وقع ص (٢٣٤) س (٢) كانت الهمزة أصلاً. كذا في ب وج ور وفي الأصل وكانت الهمزة أصلاً.
- وقع ص (٢٣٥) س (١) نحو مُغْرود. وفي الأصل وج ونحو مُغردد.
- وقع ص (٢٣٥) س (٧) ومأجج ومهدد. كذا في ب وفي الأصل وج ور وتمأجج وتمهدد.
- وقع ص (٢٣٥) س (١٢) إن العرب تقول. كذا في ب وفي الأصل وج ور سقطت إن.
- وقع ص (٢٣٥) س (١٣) مُحَن. في الأصل مُحَن.
- وقع ص (٢٣٦) س (٤) وتمولى ومرحبك الله. كذا في ب وج ور، وفي الأصل تمول.



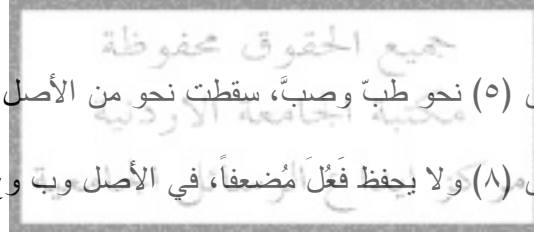
- وقع ص (٢٣٦) س (٥) مَخْرَقٌ وتمخرق. في الأصل وب وج ور تمحزق وفيه سهو.
- وقع ص (٢٣٦) س (٦) وصلقم ودخشم. كذا في ب ور وسقطت من الأصل وطمست في ج.
- وقع ص (٢٣٧) س (١) وأهداج. في الأصل وج وأهراج وفي ب أهراج وفي ر وأهداج.
- وقع ص (٢٣٧) س (١٢) جاءت الياء فيه أصلاً، كذا في ب وج ور وفي الأصل جاء الواو.
- وقع ص (٢٣٨) س (٥) نحو يأجج، كذا في ب وج ور، وفي الأصل كيأجج.
- وقع ص (٢٣٨) س (١٤) الواو فيها أصل. في الأصل وب وج ور الواو فيهما أصل.
- وقع ص (٢٣٨) س (١٦) ونحو أولق. كذا في ب وج ور، وفي الأصل أو نحو أولق.
- وقع ص (٢٣٩) س (٢) مُتَّفَاعِلٌ تَفَاعَلٌ كذا في ب، وسقطت تفاعل من الأصل وج ور.
- وقع ص (٢٣٩) س (١٠) السين في الاستغفال وهو تحريف، في الأصل وب وج الاستفعال. وهو الصواب.
- وقع ص (٢٤١) س (٣) فإِن الياء تغلب فيه واواً وهو تحريف. في الأصل وإن الياء تقلب وفي ب وج ور: فإِن الياء تقلب.
- وقع ص (٢٤١) س (٦) في بناء يبين التقارب. في الأصل وب وج وفي بناء.
- وقع ص (٢٤١) س (٦) أي يجب الإدغام. في الأصل وب وج أي ويجب.
- وقع ص (٢٤٢) س (١) تحية على وزن تفعيلة. في الأصل وب وج تحية على وزن تفعلة.

- وقع ص (٢٤٢) س (١٦) تتذكر فلا إدغام. في ب و ج ور فلا تتذكر، وسقطت من الأصل.

- وقع ص (٢٤٢) س (١٩) قوله: فالتاء لحقت الاسم المفرد وهي عوض من تاء تفعيل نحو تكريم وتكرمة وهو تكرار من المحقق وقد سبق ذكره في الصفحة نفسها السطر الأول والثاني ولا وجود لهذا التكرار في الأصل وب و ج ور.

- وقع ص (٢٤٣) س (٤) نحو ردّ وودّ. ساقط من الأصل.

- وقع ص (٢٤٣) س (٤) ولا يجوز فكه، كذا في ب و ج ور، وفي الأصل ولا يجوز تفكيكه.



- وقع ص (٢٤٣) س (٥) نحو طبّ وصبّ، سقطت نحو من الأصل.

- وقع ص (٢٤٣) س (٨) ولا يحفظ فعلٌ مُضعفاً، في الأصل وب و ج ور: مُضعف.

- وقع ص (٢٤٤) س (١٧) والتاء من سه، سقطت هذه العبارة من الأصل.

- وقع ص (٢٤٥) س (٥) الحذف مطرد في حرف العلة. في الأصل وب و ج الحذف يطرد في حرف العلة.

- وقع ص (٢٤٥) س (٥) إنه حيثما وجد حرف من حروف العلة. ساقط من الأصل.

- وقع ص (٢٤٥) س (١١) فلا نعيده ها هنا. كذا في ب، وفي الأصل و ج ور فلا نعيده هنا.

- وقع ص (٢٤٥) س (٢٢) فالأفصح أن تحذف الألف. كذا في ب و ج، وفي الأصل ور والأفصح أن تحذف الألف.

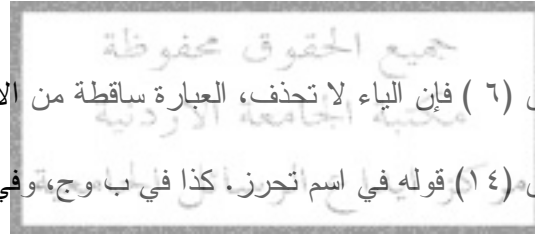
- وقع ص (٢٤٦) س (١٠) وهي مصادر لفعل معتل، في الأصل هي مصادر.

- وقع ص (٢٤٦) س (١٤) فأجاز تصحيح ما كان من ذلك معتلاً. كذا في ب وج، وفي الأصل: بما جاز تصحيح ما كان من ذلك معتلاً وفي ر: واختار تصحيح ما كان من ذلك معتلاً.

- وقع ص (٢٤٦) س (١٨) تغزين وترمين أصله، علّق المحقق في الهامش أنها ساقطة من ب ولكنها موجودة.

- وقع ص (٢٤٦) س (٢٢) فحملاً على الياء. ساقطة من الأصل.

- وقع ص (٢٤٧) س (٢) أو لأن بينهما في الأصل. سقطت عبارة (في الأصل) من الأصل.



- وقع ص (٢٤٧) س (٦) فإن الياء لا تحذف، العبارة ساقطة من الأصل.

- وقع ص (٢٤٨) س (١٤) قوله في اسم تحرز. كذا في ب وج، وفي الأصل وقوله.

- وقع ص (٢٤٨) س (١٩) عطاء وعدم الزيادة كما هي في تصغير. العبارة ساقطة من الأصل.

- وقع ص (٢٤٨) س (٢٠) فتقول على مذهبه. ساقط من الأصل.

- وقع ص (٢٤٨) س (٢١) فصار أحي غير مصروف. العبارة ساقطة من الأصل.

- وقع ص (٢٤٨) س (٢٢) وفصل أبو عمرو بن العلاء. وهو الصواب وفي الأصل أبو عمر ابن العلاء وهو خطأ.

- وقع ص (٢٤٩) س (٤) فجعلت الياء هي حرف علة. في الأصل وب وج: فجعلت الياء وهي حرف علة.

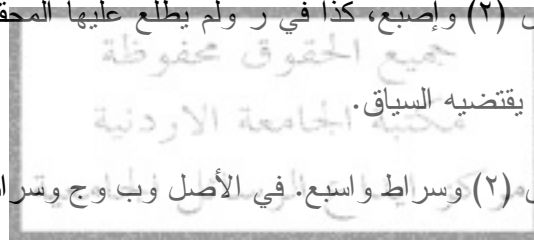
- وقع ص (٢٤٩) س (٥) جعلت الجيم. في الأصل وب وج فجعلت الجيم.

- وقع ص (٢٥٠) س (٥) والطاء فاء فيه. في الأصل الطاء من تاء فيه.

- وقع ص (٢٥٠) س (٦) أي صاد وضاد وطاء وطاء. في الأصل أي صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء.
- وقع ص (٢٥١) س (٢) وحركة ما قبلها من جنسها قيداً. في الأصل وحركة ما قبلها من جنسها قيد.
- وقع ص (٢٥١) س (٦) والإبدال فصيح. في الأصل وب وج والإبدال فصيحاً.
- وقع ص (٢٥١) س (١١) فتقول شي وضوء فإذا قصد تخفيف، كذا في ج ولم يطلع عليها المحقق وفي الأصل وب فتقول شيء وضوء وإذا قصد تخفيف.
- وقع ص (٢٥١) س (١٢) فتلخص كذا في ب، وفي الأصل وج فلخص.
- وقع ص (٢٥٢) س (٤) فقالوا أَوْمٌ. فقالوا: ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢٥٢) س (١٢) مفتوحة أو ساكنة بعد كسرة. بعد كسرة: ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢٥٢) س (١٥) ومثاله أئمة، كذا في ب وج، وفي الأصل مثاله أئمة.
- وقع ص (٢٥٢) السطر الأخير قوله والزاي. في الأصل وب وج قوله الزاي.
- وقع ص (٢٥٢) السطر الأخير هذه لغة لكلب كذا في ب، وفي الأصل وج هذه من لغة كلب.
- وقع ص (٢٥٣) س (٤) و(٥) الهمزة تبدل جوازاً من ألف في الوقف، وعلّق عليها المحقق أنها ساقطة من الأصل، وهي من المتن ١٩ أ. وهذه العبارة التي أوردها المحقق في الهامش فيها قلق، فالعبارة المشار إليها ثابتة في الأصل وفي المتن ٤٦ أ.
- وقع ص (٢٥٣) س (٥) و(٦) سواء أكانت الألف بدلاً من التتوين أو لا، كذا في ب وفي الأصل وج: سواء كانت بدلاً من التتوين أولاً وهو الصواب.

- وقع ص (٢٥٣) س (٨) مثال رسائل جمع رسالة. في الأصل وب وج مثاله رسائل جمع رسالة.
- وقع ص (٢٥٣) س (١١) يريد بعد ألف. في الأصل يريد وبعد ألف.
- وقع ص (٢٥٣) س (١٢) ومثاله صحراء وحمراء وأمثالها. في الأصل وأمثالهما.
- وقع ص (٢٥٣) س (١٣) بها نحو حبل. في الأصل في نحو حبل.
- وقع ص (٢٥٤) س (٧) و(٨) وعقلته بثنائين. مطموسة في الأصل.
- وقع ص (٢٥٥) س (٩) قوله: معتلين في موضع ينبغي أن يُعلا فيه. في الأصل: والواو معتلة في المفرد وفي موضع ينبغي أن تعلا فيه.
- وقع ص (٢٥٥) س (٩) من أن يصح. في الأصل من أن تصح.
- وقع ص (٢٥٥) س (١٥) نحو أدور جمع دار تقول أدور وأثوب في أثوب واحترز بقوله لا يدغم فيها. ساقط من الأصل.
- وقع ص (٢٥٦) س (٨) إنما أبو عمر الجرمي. أبو عمر سقطت من الأصل، وما في الأصل : إنما هو الجرمي.
- وقع ص (٢٥٦) س (١٠) وواصل وواول، في الأصل ووول.
- وقع ص (٢٥٦) س (١٦) فالثانية في دُريس. في الأصل فالثانية من.
- وقع ص (٢٥٦) س (١٦) وهي عين الكلمة. في الأصل ومن عين الكلمة.
- وقع ص (٢٥٧) س (١٥) إذا لم يكن فيكُنْ ظِلٌّ ولا جنَى... في الأصل سقطت يكن.
- وقع ص (٢٥٨) س (١٢) وسواء أعملت أم ألغيت في الأصل وسواء عملت أو ألغيت. وكلاهما صحيح.

- وقع ص (٢٥٩) س (٩) وتأويل قوله: إنه سمى البديل إخفاء وقد أخذ بظاهر عبارته من حروف الفم: العبارة تكررت وأخل تكرارها بالسياق.
- وقع ص (٢٥٩) السطر الأخير ليس من اصبر امصيام في امسفر، في الأصل وب وج: ليس من امبر امصيام في السفر وهو الصواب.
- وقع ص (٢٦٠) س (١) قوله والصاد من سين. في الأصل وب وج ور قوله الصاد من سين.
- وقع ص (٢٦٠) س (١) أو غيناً، كذا في ب وج، وفي الأصل ور: عيناً.
- وقع ص (٢٦٠) س (٢) وإصبع، كذا في ر ولم يطلع عليها المحقق. وفي الأصل وب وج واصبع. واصبع ما يقتضيه السياق.
- وقع ص (٢٦٠) س (٢) وسراط واسبع. في الأصل وب وج وسراط اسبع.
- وقع ص (٢٦٠) س (٩) إذ لا تتبني عليه قاعدة، كذا في ب وج، وفي الأصل ور إذ لا تتبني عليه قاعدة.
- وقع ص (٢٦٠) س (١٢) التي يقاس عليها فلم يذكرها. كذا في ب وج ور وفي الأصل: الذي يقاس عليها فلم يذكرها.
- وقع ص (٢٦٠) س (١٤) التي ينقاس إبدالها، كذا في ب وج، وفي الأصل ور: التي يقاس عليها إبدالها.
- وقع ص (٢٦١) س (٤) وينبني على هذا الإبدال فرع من مسائل ما لا ينصرف وهو أنك إذا سميت رجلاً بأصيلا فإنيك تمنعه الصرف للعلمية وزيادة الألف واللام التي هي بدل من النون وهذا فرع غريب. العبارة ساقطة من الأصل.



- وقع ص (٢٦٢) س (٢٢) إن كان أي الساكن ألف. كذا في ب وج ور، وفي الأصل إن كان أي إن كان الساكن ألف.
- وقع ص (٢٦٢) س (٢٤) قوله فإن لم تلقه. في الأصل وب وج ور قوله وإن لم تلقه.
- وقع ص (٢٦٣) س (١) أي ينقلب الألف واواً مع ضمة. في الأصل وب وج ور أي فتقلب الألف واواً مع ضمة.
- وقع ص (٢٦٣) س (٥) وترك قيداً آخر. كذا في ب وج ور، في الأصل تُرِكَ قِيدٌ.
- وقع ص (٢٦٣) س (٦) وهو أن يكون الجمع غير معتل اللام. كذا في ب وج ور، وفي الأصل سقطت يكون.
- وقع ص (٢٦٣) س (٢٠) وتحرز بقوله جمعاً من أن يكون غير جمع كذا في ب وج ور، وفي الأصل بقوله ثم بياض. ايداع الرسائل الجامعية
- وقع ص (٢٦٤) س (١) قوله أو ياء فياء أي بعد ساكن. في الأصل وب وج... أو بعد ساكن وفي ر: أي وبعد ساكن.
- وقع ص (٢٦٤) س (٥) إن لم يكُ ألف اثنين. كذا في ب وج ور، وفي الأصل إن لم يلي.
- وقع ص (٢٦٤) س (٦) أو يكسر فياء، في الأصل وج ور أو بكسرة فياء، وفي ب أو بكسر فياء.
- وقع ص (٢٦٤) س (٩) نحو الأولى أصله الأولو. في الأصل وب وج ور نحو الأولى أصله أولو.
- وقع ص (٢٦٤) س (١٨) أو بين متحركين أي حشواً. أي ساقطة من الأصل.

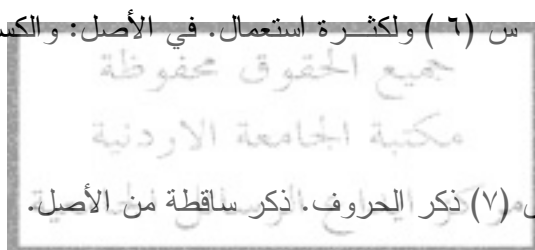
- وقع ص (٢٦٥) س (٣) و (٤) [وقد قلبت أيضاً وإن لم يعتل في مفرده إلا أنه شاذ عَوْدَ و عييد. والقياس عَوْدَ] وقد علق المحقق: ما بين المعقوفين ساقط من ب. والحق أن الساقط هو [عَوْدَ و عييد والقياس عَوْدَ] فقط.
- وقع ص (٢٦٥) س (٥) وقد صحت أيضاً ولم تقلب وإن كانت قد اعتلت في مفرده وذلك شذوذاً أيضاً. ساقط من ب.
- وقع ص (٢٦٥) س (٧) في فعال غير مصدر. فقال ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢٦٥) س (٢٠) قال: والنحويون يقولون هذا. قال في الأصل مكانها بياض.
- وقع ص (٢٦٥) س (٢٢) ويزعمون أن تصحيح حُرْوَى شاذ. شاذ ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢٦٦) س (١٦) المنقولة من عين فعل هو معطوف على قوله، فياء، أي ويقلب الواو حرفاً من جنس الحركة. العبارة ساقطة من الأصل. محبة
- وقع ص (٢٦٦) س (١٩) وكذلك نقلت في يستقيم. نقلت في، ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢٦٧) س (٢) أي عدد الحروف ومثاله. في الأصل وب وج ور أي عدد حروف ومثاله.
- وقع ص (٢٦٧) س (٩) واحترز بقوله من نحو يئأس وضيغم فإن وزنهما فيعمل لا يَفْعَلُ. ساقط من الأصل.
- وقع ص (٢٦٧) س (١٤) من نحو بيض. في الأصل وب وج ور من نحو بيض.
- وقع ص (٢٦٧) س (١٥) فإنه لا يقلب. في الأصل وب وج ور فإنها لا تقلب.
- وقع ص (٢٦٧) س (١٩) فالدليل لنا وهو تحريف. في الأصل وب وج ور والدليل لنا. وهو الصواب.



- وقع ص (٢٦٧) س (٢٠) أعيش بين العيشة. في الأصل وب وج ور أعيش من العيشة.
  - وقع ص (٢٦٧) س (٢٠) نحو حُمْرَة وصُفْرَة . كذا في ب وج ور، وفي الأصل نحو صفرة وحمرة.
  - وقع ص (٢٦٨) س (١) لأنه مفعلة من العيش وهو مفرد. كذا في ب وج ور، وفي الأصل أنه مفعلة...
  - وقع ص (٢٦٨) س (٤) تأنيث الأخير والأكيس. كذا في ب وج، وفي الأصل تأنيث الأكيس والأخير.
  - وقع ص (٢٦٨) س (٥) والأصل الخيري والكيسي. وفي الأصل وب وج ور: والأصل الخيري والكيسي.
- جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الأردنية  
مركز أبحاث الرسائل الجامعية
- وقع ص (٢٦٨) س (٦) صفة فُعلَى، في الأصل فُعل.
  - وقع ص (٢٦٨) س (١٠) وتحرز بقوله من اسم. في الأصل وب وج ور: وتحرز بقوله في اسم.
  - وقع ص (٢٦٨) س (١٨) أن تقدر بناء الكلمة على الياء، كذا في ر ولم يطلّع عليها المحقق، وفي الأصل وب وج بناء الكلمة على التاء.
  - وقع ص (٢٦٨) س (٢٢) وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. في الأصل وب وج ور وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً.
  - وقع ص (٢٦٩) س (٤) إلا مع فعل ومثاله، كذا في ب وج، وفي الأصل: إلا مع فعل مثاله.

- وقع ص (٢٦٩) س (٦) هو معطوف على قوله: طرفاً، وقبلها أي قبل الياء فتحة فالفأ. ساقط من الأصل.
- وقع ص (٢٦٩) س (١٨) أنها تقلب من أول وهلة واواً، في الأصل: أنها تقلب من أول وهلة تقلب واواً، وفي ب وج ور: أنها من أول وهلة تقلب واواً.
- وقع ص (٢٦٩) س (٢٠) يريد حكم الياء. في الأصل وب وج ور يريد فتح الياء.
- وقع ص (٢٧٠) س (٨) قوله: كالواو. في الأصل وب وج ور: وقوله فكالواو، وفي ج: قوله فكالواو.
- وقع ص (٢٧١) س (٨) وهذه الحروف الخمسة. كذا في ب، وفي الأصل وج ور: وهي الحروف الخمسة.  جميع الحقوق محفوظة
- وقع ص (٢٧١) س (١٠) ثمانية أحرف، كذا في ب وج ور، وفي الأصل ثمانية حروف.
- وقع ص (٢٧٢) س (١٢) وقد مثلنا لذلك. كذا في ب وفي الأصل وج ور وقد مثلنا ذلك.
- وقع ص (٢٧٢) س (٢٣) يميلون الألف المبدلة من التتوين كذا في ب، وسقطت هذه العبارة من الأصل وج ور.
- وقع ص (٢٧٢) س (٢٤) التي بعد الميم. كذا في ب وج ور، وفي الأصل الذي بعد الميم.
- وقع ص (٢٧٣) س (١) هذا سابع الأسباب. كذا في ب وج ور، وفي الأصل: وهو سابع الأسباب.

- وقع ص (٢٧٣) س (٢) طُلبنا وطلبنا زيد: وضرب ضربة بإمالة التاء والباء من ضربة. ساقط من ب.
- وقع ص (٢٧٣) س (٢) بإمالة التاء. في الأصل وج بإمالة تاء، وسقطت من ب.
- وقع ص (٢٧٣) س (٤) قالوا باء وتاء في حروف المعجم، في الأصل وج: وقالوا باء وتاء، وسقطت من ب.
- وقع ص (٢٧٣) س (٤) و (٥) قالوا باء وتاء في حروف المعجم وطاء أيضاً ومنه إمالة الفراء طه، وآلر وكهيعص، ساقط من ب.
- وقع ص (٢٧٣) س (٦) ولكثرة استعمال. في الأصل: والكسرة استعمال. وما في الأصل تحريف.
- وقع ص (٢٧٣) س (٧) ذكر الحروف. ذكر ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢٧٣) س (١٠) الكتب المبسوطة، المبسوطة مطموسة في الأصل.
- وقع ص (٢٧٣) س (١٠) وكذلك الراء، في الأصل وكذلك الواو.
- وقع ص (٢٧٤) س (١٥) احتراز من نحو قديراً وفي الأصل احترازاً من نحو قديراً.
- وقع ص (٢٧٤) س (١٥) واحتراز من لن يَنْجُرَ. في الأصل: احتراز من لن يَنْحَرَ.
- وقع ص (٢٧٤) س (٢٠) وإن انضمت. كذا في ب، وفي الأصل وج ور فإن انضمت.
- وقع ص (٢٧٤) س (٢١) أي منهم من رقق. ساقط من الأصل.
- وقع ص (٢٧٤) س (٢٢) منهم من رقق مع الإسكان، كذا في ب وج ور، وفي الأصل: منهم من رقق من الإسكان.
- وقع ص (٢٧٤) السطر الأخير متحركة لفتحها. في الأصل طمست متحركة.

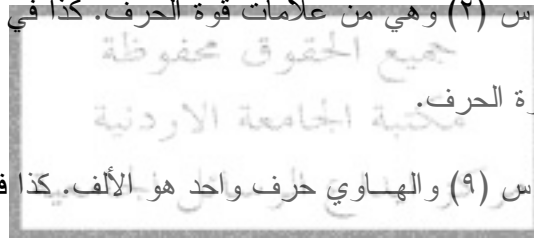


- وقع ص (٢٧٥) س (١) في أكثر حروف المعجم. في الأصل طمست حروف.
  - وقع ص (٢٧٥) س (٦) أو غين وطاء. في الأصل طمست وطاء.
  - وقع ص (٢٧٥) س (٧) و(٨): لن يَصْلُحَ وَطَلَّقَ وَظَلُّومَ وَصَلَّعَ، في الأصل طمست وَطَلَّقَ وَصَلَّعَ.
  - وقع ص (٢٧٥) س (١٤) الذي نشأ منه الحرف. كذا في ب وفي الأصل و ج ور: الذي ينشأ منه الحرف.
  - وقع ص (٢٧٥) س (١٨) والذي يظهر من كلام سيبويه. كذا في ب، وفي الأصل و ج ور سقطت الذي.
  - وقع ص (٢٧٦) س (٦) المخرج الثالث: أدنى الحلق إلى الفم. المخرج ساقطة من الأصل.
- جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الأردنية  
مركز أيداع الرسائل الجامعية
- وقع ص (٢٧٦) س (١١) في حيز واحد وهذه الثلاثة، في الأصل وب و ج: في حيز واحد هذه الثلاثة، وفي ر: في حيز واحد فهذه الثلاثة.
  - وقع ص (٢٧٦) السطر الأخير وله الضاد أولها، في الأصل وب و ج ور وله الضاد من أولها.
  - وقع ص (٢٧٧) س (٢) إلى أن الضاد شجرية، في الأصل: أن الضاد شجرية.
  - وقع ص (٢٧٧) س (١٧) وأربعة يريد أحرفاً. كذا في ب، وفي الأصل و ج ور وأربعة يريد أحرف.
  - وقع ص (٢٧٨) س (١) يريد مخرجاً واحداً. كذا في ب، في الأصل و ج ور: يريد مخرج واحد. وهو خطأ.
  - وقع ص (٢٧٨) س (١) وواحداً أي حرف. في الأصل وب و ج ور وواحد.

- وقع ص (٢٧٨) س (١) أي حرف واحد. في الأصل وب وج ور: أي وحرف واحد.
- وقع ص (٢٧٨) س (١٤) تقدمت الإشارة إليها. في الأصل تقدم الإشارة، وفي ب ور: تقدم الإشارة إليها، وسقطت من ج.
- وقع ص (٢٧٨) س (١٤) في باب الإدغام كذا في ب، وفي الأصل وج ور: باب الإدغام.
- وقع ص (٢٧٨) س (١٤) في قوله متقاربين. في الأصل وب وج: في قوله ومتقاربين، وفي ر: قوله في متقاربين.
- وقع ص (٢٧٨) س (١٦) والهمس لغة: الصوت الخفي، في الأصل وب وج ور،  

الهمس لغة: الصوت الخفي.
- وقع ص (٢٧٨) س (١٩) فالطباع والخاء أقوى مما عداهما. كذا في ب ور، وفي الأصل وج: أقوى مما عداها.
- وقع ص (٢٧٨) س (٢٠) وكل ذلك من صفات القوة. القوة: مطموسة في الأصل.
- وقع ص (٢٧٩) س (١١) قوله ومستعل ومنسفل. في الأصل وب وج ور قوله ومستعل ومستفل.
- وقع ص (٢٧٩) س (١٥) والمنسفل ما عدا المستعلي. في الأصل وب وج ور والمستفل ما عدا المستعلي.
- وقع ص (٢٧٩) س (١٧) ويقابل المستعلي المنسفل. في الأصل وب وج ور ويقابل المستعلي المنسفل.
- وقع ص (٢٨٠) س (٢) ويقال بالفاء تفش. في الأصل: وقال في الفاء تفش وفي ب وج ور: وقال بعضهم في الفاء تفش.

- وقع ص (٢٨٠) س (٢) ويقال بالفاء نفش أيضاً. سقطت أيضاً من الأصل.
- وقع ص (٢٨٠) س (٢) نفش حتى اتصلت بمخرج الناء. كذا في ب و ج و ر وفي الأصل فتفتشت حتى اتصلت بمخرج الناء.
- وقع ص (٢٨٠) س (٥) والضاد تتفشى. كذا في ب و ر وفي الأصل وج: والضاد وتتفشى.
- وقع ص (٢٨٠) س (١٣) وقال الصيمري أبو محمد. أبو محمد ساقطة من الأصل وكذلك من ج.
- وقع ص (٢٨١) س (٢) وهي من علامات قوة الحرف. كذا في ب، وفي الأصل وج ور: وهي من علامة قوة الحرف.
- وقع ص (٢٨١) س (٩) والهاوي حرف واحد هو الألف. كذا في ج ولم يطلع عليها المحقق، وفي الأصل وب و ر وهو الألف.
- وقع ص (٢٨١) س (١١) الصفات الست عشرة، في الأصل وب و ج و ر الصفات الستة عشر وكلاهما صحيح لأن العدد إذا تأخر عن المعدود جاز تأنيثه وتذكيره كما تقدم.
- وقع ص (٢٨١) س (١١) على هذه الصفات الست عشرة التي تقدمت، سقطت تقدمت من الأصل.
- وقع ص (٢٨١) س (١٢) وهي تؤثر في الإدغام صفات آخر. كذا في ب، وفي الأصل: هي تؤثر في الإدغام. وفي ج ور: التي هي تؤثر.
- وقع ص (٢٨١) س (١٣) فكأن الصوت يشتد عند الوقف على الحروف كذا في ب، وفي الأصل سقطت على الحروف، وفي ج: عند الوقف على الحرف، وفي ر: التوقف على الحرف.



- وقع ص (٢٨١) س (١٩) لأنها ترجع إلى الخياشيم، كذا في ب وج ور وفي الأصل لأنها لا ترجع إلى الخياشيم.
- وقع ص (٢٨٢) س (٢) فأما سيبويه. في الأصل وب وج ور وأما سيبويه.
- وقع ص (٢٨٢) س (١٤) على ما قاله الأخفش. في الأصل طمست لفظة الأخفش.
- وقع ص (٢٨٣) س (١) ما عدا حروف الزوائد. كذا في ب وج ور، وفي الأصل: ما عدا الحروف الزوائد.
- وقع ص (٢٨٣) س (١) سميت بذلك لأنها لا توجد لعدم استقرارها. كذا في ر ولم يطلع عليها المحقق، وفي الأصل وب وج: وسميت بذلك لأنها لا توجد لعدم استقرارها.
- وقع ص (٢٨٤) س (١) وسميت بذلك لأنها تهوي في مخرجها. كذا في ب، وفي الأصل وج ور: سميت بذلك لأنها تهوي في مخرجها.
- وقع ص (٢٨٤) س (٣) والغين والخاء. كذا في ب، وفي الأصل وج ور: والخاء والغين.
- وقع ص (٢٨٤) س (٩) لأنها عنده من مخرجها. كذا في ب وج، وفي الأصل ور: لأنها عنده من مخرجها.
- وقع ص (٢٨٤) س (١١) وسميت بذلك نسبة إلى الموضع، في الأصل وج: سميت بذلك نسبة إلى الموضع وفي ب ور سميت بذلك لأنها نسبت إلى الموضع.
- وقع ص (٢٨٥) س (٢) وسميت كذلك لأنها نسبت إلى الموضع، في الأصل وب وج ور وسميت بذلك لأنها نسبت إلى الموضع.
- وقع ص (٢٨٥) س (٣) هي حرف المد واللين. في الأصل وب وج ور هي حروف المد واللين.

- وقع ص (٢٨٥) س (٥) وهو الجوف وزاد غيره معهن الهمزة. كذا في ب وج، وفي الأصل: وهو الجوفي وفي ر: الحرف وهو تحريف.
- وقع ص (٢٨٥) س (٨) وهي الموضع الذي يخرج منه. في الأصل وب وج ور: وهو الموضع الذي يخرج منه.
- وقع ص (٢٨٥) س (١٠) ويقال هي أقصى الحلق. كذا في ب ور، وفي الأصل وج: ويقال هو أقصى الحلق.
- وقع ص (٢٨٦) س (١٣) يعني بقوله أو ناصب. أو في الأصل مكانها بياض.
- وقع ص (٢٨٦) س (١٥) ولا في النهي و: النهي و في الأصل مكانها بياض.
- وقع ص (٢٨٦) س (١٦) إن زيدا قائم، قائم في الأصل مكانها بياض.
- وقع ص (٢٨٦) س (١٨) في لغة عقيل، عقيل في الأصل مكانها بياض.
- وقع ص (٢٨٧) س (٢) وألقاب الحروف عطف. كذا في ب، وفي الأصل وج ور: ألقاب الحروف عطف.
- وقع ص (٢٨٧) س (٣) ونداء: في الأصل مكانها بياض.
- وقع ص (٢٨٧) س (١٤) ونحن نذكر هنا ما وقع إلينا. كذا في ب وج ور، وفي الأصل ونحن نذكر ها هنا ما وقع إلينا.
- وقع ص (٢٨٧) س (١٧) لا يقوم عليها دليل. دليل ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢٨٨) س (٨) لها معنى كبير في باب الاتعاض. كذا في ب وج ور، وفي الأصل: لها معنى كبير في معنى الاتعاض.
- وقع ص (٢٨٩) س (٤) وتارة يكون ترك ما سبق. ما سبق ساقطة من الأصل.



- وقع ص (٢٨٩) س (١١) أو ذلك ليس بمفهوم. في الأصل: إذ ذاك ليس، وفي ب وج: إذ ذلك ليس، وفي ر: إذ ليس ذاك بمفهوم.
- وقع ص (٢٩٠) س (٤) ولغة حمير إبدال اللام ميماً. ميماً ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢٩٠) س (١٣) منهم من ذهب إلى أنها حروف. كذا في ب، وفي الأصل ور: حرف، وفي ج: حروف وهو تحريف.
- وقع ص (٢٩٠) س (١٥) لا موضع لها من الإعراب، وقيل لها موضع والذين قالوا لها موضع اختلفوا فقيل. العبارة ساقطة من الأصل.
- وقع ص (٢٩١) س (١١) و (١٢) قالوا كونوا هُوداً أو نصارى تهنتوا. في الأصل وب وج ور: وقالوا كونوا هُوداً أو نصارى تهنتوا وانظر ١٣٥/البقرة.
- وقع ص (٢٩٢) س (٣) مذهب أبي بكر بن شقير. كذا في ج ولم يطلع عليها المحقق وهو الصواب. وفي الأصل ور: مذهب أبو بكر بن شقير، وفي ب: مذهب ابن شقير.
- وقع ص (٢٩٢) س (٣) و (٤) وهو أحد قولي الفارسي. ساقط من الأصل.
- وقع ص (٢٩٣) س (٦) هي التي للندبة. في الأصل هي الندبة وفي ب وج ور هي للندبة.
- وقع ص (٢٩٣) س (١٠) إنما هو أن بغير تاء. في الأصل ور: سقطت هو.
- وقع ص (٢٩٤) س (٢) إلا في قولهم. في الأصل وإلا في قولهم، وفي ب وج ور: وألا في قولهم.
- وقع ص (٢٩٥) س (٦) فكذاك العوض عنها وفي الحقيقة ليس اسماً لها ولا خبراً لها. ساقط من الأصل.
- وقع ص (٢٩٥) س (٧) وإنما أنت. في الأصل مكان أنت بياض.

- وقع ص (٢٩٦) س (١٥) فالجواب أنا، إنما نذكر. كذا في ب و ج، وفي الأصل: فالجواب أنا لم نذكر وفي ر: فالجواب إنما نذكر.
- وقع ص (٢٩٦) س (١٧) يدعى أنهما كلمة. في الأصل وب و ج ور: يدعى أنها كلمة.
- وقع ص (٢٩٨) س (٩) قوله وعرض حرفه ألا نحو: ألا تنزل عندنا. ساقط من الأصل.
- وقع ص (٢٩٨) س (١٢) و (١٣): وذهب الفارسي إلى أنها ظرف. كذا في ب و ج ور وفي الأصل سقطت إلى.
- وقع ص (٢٩٨) س (١٨) لمعمول الفعل المنفي لما صح. كذا في ر ولم يطلع عليها المحقق، وفي الأصل وب لما صلح، وسقطت من ج.
- وقع ص (٢٩٩) س (٥) ألا ترى أن قولهم كذا في ب، وفي الأصل و ج ور ألا ترى إلى قولهم.
- وقع ص (٢٩٩) س (١٠) على تقدير ثبوت الإنسانية كذا في ب و ج ور، وفي الأصل: على قدر ثبوت الإنسانية.
- وقع ص (٣٠٠) س (٦) لو لم أسلم أدبت الجزية. كذا في ب و ج ور، وفي الأصل: لو لم أسلم أدبت الجزية.
- وقع ص (٣٠٠) س (١٠) ووجد نفاذ الكلمات. في الأصل وب و ج ور: نفاذ الكلمات وهو الصواب.
- وقع ص (٣٠٠) س (١٤) قول سيبويه في لو أن تكون لولا حرف كذا في ب، وفي الأصل: في لو أن تكون حرف وفي ج: في لو أن تكون حرفاً، وفي ر: في لولا أن تكون حرف.

- وقع ص (٣٠٠) س (١٥) أي كان يترتب إكرام. في الأصل أي كان ترتباً لإكرامه وفي ب: أي كان يترتب إكرام زيد، وفي ج: أي كان يترتب الإكرام وفي ر: أي كان يترتب الإكرام.
- وقع ص (٣٠١) س (١) ... ضرباً أليماً بسببِ يَلْعَجُ الجُلْدَا، كذا في ب ور وفي الأصل وج... ضرباً إليها بسببِ يَلْعَجُ الجُلْدَا.
- وقع ص (٣٠١) س (٥) بهن قُلُوبٍ كَدَمَ العباط. كذا في ب، وفي الأصل وج ور: كدم العبيط، والعباط جمع عبيط وهو اللحم الطري، انظر المنصف ٦٧/٣.
- وقع ص (٣٠١) س (٦) أي الزيادة بحرف. في الأصل وب وج ور أي والزيادة بحرف.  جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية
- وقع ص (٣٠٢) س (٦) يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْنَاكَ الْأَوَاقِي. في الأصل وقد وقتك وهو خطأ.
- وقع ص (٣٠٣) س (٣) وكذلك الخيام وحومل. في الأصل وج وفحومل وفي ب: وفحوملي وسقطت من ر.
- وقع ص (٣٠٤) س (٨) سيروا بني العم فالأهواز منزلكم. في الأصل وب وج ور موعدكم، وما أثبتته المحقق رواية الخصائص ٧٤/١.
- وقع ص (٣٠٤) س (١٣) قوله ضمير نحو قول الشاعر. في الأصل وب وج ور قوله أو ضمير نحو قول الشاعر.
- وقع ص (٣٠٧) س (١) ومعتل: اجتزئ بحركة عنه. كذا في ب وهو تحريف، والصواب: اجتزئ بحركة عينه انظر الأصل وج ور.
- وقع ص (٣٠٧) س (٣) مذكر غائب ولي متحركاً. ولي متحركاً ساقط من الأصل.
- وقع ص (٣١٠) س (١) يريد بُمَصْدَر. في الأصل وب وج ور يريد أو بمصدر.

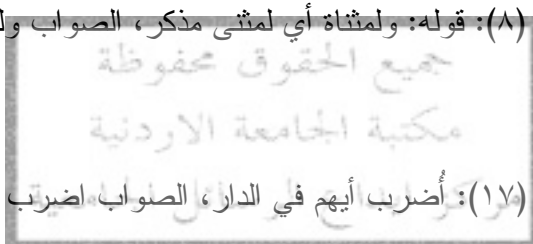
- وقع ص (٣١٠) س (٥) و(٦) نحو قول الحطيئة. كذا في ب وج ور، في الأصل نحو قول الشاعر.
- وقع ص (٣١٣) س (٤) وفي منع صرف مالا ينصرف خلاف. في ب : وفي منع صرف ما ينصرف خلاف. وهو خطأ.
- وقع ص (٣١٤) س (٤) ومن تذكير المؤنث قول الشاعر. في ب ومن تذكير المؤنث قوله.

### بعض مواطن السهو:

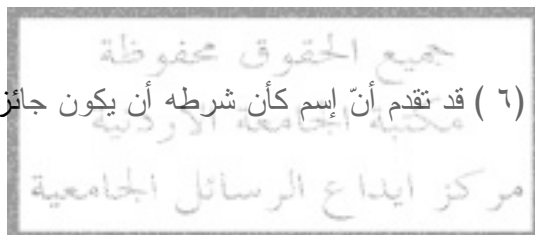
وقع في الكتاب هنات طباعية كثيرة، نسوق نماذج منها:

- وقع ص (٣٢) س (١٣): ومن الإسم الذي هو فاعل: قطع همزة الوصل في الاسم.
- وقع ص (٣٢) س (١٩): وهي إسم وفعل وحرف: قطع همزة الوصل في اسم.
- وقع ص (٣٣) س (٤): فإنه يوجد في الإسم والفعل والحرف: قطع همزة الوصل في الاسم.
- وقع ص (٣٣) س (١٣) كدلالة إسم الفاعل والمصدر، قطع همزة الوصل في اسم.
- وقع ص (٣٥) س (١): وألقابه رفع ونصب في إسم وفعل، قطع همزة الوصل في اسم.
- وقع ص (٣٥) س (٢): وجر في إسم، قطع همزة الوصل في اسم.
- وقع ص (٣٥) س (١٨): قوله أو أنثا والصواب إنثا.
- وقع ص (٣٨) س (١٢): الذي في حكم المثني إثنان، قطع همزة الوصل في اثنان.
- وقع ص (٣٩) س (٩): لشبهه هذا الفعل بالإسم، قطع همزة الوصل في الاسم.
- وقع ص (٣٩) س (١٠): وأنه أعرب المضارع لشبهه بالإسم، قطع همزة الوصل في الاسم.

- وقع ص (٣٩) س (١٣): كما اتصل بالإسم، قطع همزة الوصل في الاسم.
- وقع ص (٣٩) س (١٦): زال وقوعه موقع الإسم، قطع همزة الوصل في الاسم.
- وقع ص (٤٠) س (٢): وتقدر الحركات في مقصور، المقصور الإسم، قطع همزة الوصل في الاسم.
- وقع ص (٤٣) س (١٣): فإمتنع سبحانه من الصرف للعلمية، الصواب فإمتنع.
- وقع ص (٤٣) س (١٣): وقد سمع العلم في الجنس مصدرأ وغير مصدر مثاله مصدرأ إذا لم يضيف والصواب لم يصف. كذا في الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٤٤) س (٨): قوله: ولمثناة أي لمتنى مذكر، الصواب ولمثناه، كذا في الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٤٦) س (١٧): أضرب أيهم في الدار، الصواب أضرب أيهم في الدار.
- وقع ص (٤٦) س (١٨): وأضرب أيهم في الدار، الصواب أضرب أيهم في الدار.
- وقع ص (٤٦) س (١٩): وأضرب أيتهن والصواب أضرب أيتهن في الدار.
- وقع ص (٤٧) س (١٥): إعراب ذوات بمعنى صواحب وهو تحريف. في الأصل وب وج ور: صواحب.
- وقع ص (٤٨) س (٥): لو كانت إسمأ، الصواب إسمأ.
- وقع ص (٥٧) س (٤): ونعني أنها فرع عن صبغة الفعل المبني، وهو تحريف والصواب صبغة، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٥٧) س (٥): غير مغيرة من الصبغة المبنية للفاعل والصواب من الصبغة.
- وقع ص (٦٨) س (٩): وكوني بالمحاسن ذكرني وهو خطأ مطبعي والصواب: ذكريني.



- وقع ص (٧٢) س (٨): وقد استعمل منه إسم الفاعل قليلاً، قطع همزة الوصل في اسم.
- وقع ص (٧٦) س (١٥): وفي أحدهما الإسم نكرة، قطع همزة الوصل في اسم.
- وقع ص (٧٧) س (١٨): لأن إسم لا لا يحذف، لأنه مشبه بإسم ليس، وإسم ليس لا يحذف لأنه مشبه بالفاعل، قطع همزة الوصل في اسم.
- وقع ص (٧٨) س (١): نص سيبويه، رحمه الله في كتابه على أنّ إسمها مضمّر فيها، قطع همزة الوصل في اسمها.
- وقع ص (٨٠) س (٥) قوله: ما صلح إسماً لكأنّ نصبتّه وخبراً رفعتّه، قطع همزة الوصل في اسم.
- وقع ص (٨٠) س (٦) قد تقدم أنّ إسم كأن شرطه أن يكون جائز الابتداء، قطع همزة الوصل في اسم.
- وقع ص (٨٠) س (٧) لا تقع إسماً لكأنّ ولا لإنّ ولا ما حذف من المبتدآت، قطع همزة الوصل في اسم.
- وقع ص (٩٢) س (٢٢): إنّما قال لمرفوع، في الأصل وب وج ور: إنّما قال المرفوع.
- وقع ص (٩٤) س (١٩): ففي إتباع هذه الثلاثة يجوز أن يحكم له بحكم الإسم المنصوب في النداء، قطع همزة الوصل في اسم.
- وقع ص (٩٦) س (٩): لأنه عنده إسم مستقل قطع همزة الوصل.
- وقع ص (٩٧) س (٢) نقص هذا الوصف عن درجة إسم الفاعل، قطع همزة الوصل في اسم.
- وقع ص (١٠١) س (٢٤): ونعني بتمام الكلام ما يمكن تسلط العامل الذي عمل في المضاف إليه على لمضاف: والصواب على المضاف، انظر الأصل وب وج ور.



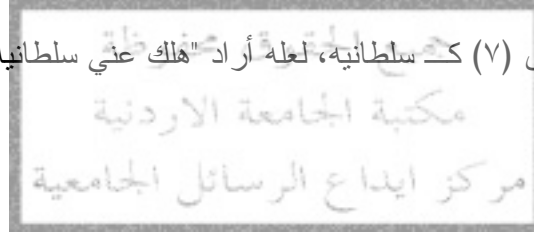
- وقع ص (١٨٣) س (٩): قوله ومن حققها، وفي الأصل وب وج ور، ومن خففها.
- وقع ص (١٨٣) س (١٠) و(١١) وأما تخفيف الثانية فعلى التفضيل الذي مرّ عند من يحققها فقط، في الأصل وب وج ور عند من يخففها.
- وقع ص (١٩٦) س (١٢) فإن لم يجمع بألفٍ وتاءٍ لم يجمع المذكر بواوٍ ونون نحو: جُريج وصبور وسكران، في الأصل وب وج ور جريج وهو الصواب.
- وقع ص (١٩٦) س (١٦): ويشمل مثل رُقاش، وحَدَام مبنين أو بإعراب ما ينصدف، والصواب ما لا ينصرف انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (١٩٨) س (٣): تحزر من أن يعربا بالحروف، الصواب تحرز من أن يعربا بالحروف، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٢٢٦) س (٣) و(٤) وإذا كانوا قد أثبتوا فعلاً ولم يجيء منه إلا لفظة أو لفظتان فإنّ تثبیت فعلٍ أولى. وقد جاء منه زئبر وضئبل. وهو خطأ والصواب زئبر وضئبل.
- وقع ص (٢٣٢) س (٣) و(٤): ما وزن عَقَنقل؟ قلنا: فعَلَل لأن عَقَنقلًا يلحق بـ جَحَنَقَل والصواب لأن عَقَنقلًا يلحق بـ جَحَنَقَل.
- وقع ص (٢٣٢) س (٩) : ومثال كونها من غير حروف الزيادة عَقَنَقَل، وهو خطأ والصواب: عَقَنقل انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٢٣٥) س (٥): ولا تحفظ أصلية إلا في ألفاظ قليلة وهي: مغزى لقولهم في معناه معز وماعز، وهو خطأ والصواب مغزى والسياق يقتضي ذلك، انظر الأصل وب وج ور.
- وقع ص (٢٦٨) س (٦) وتحزر بقوله: صفة من فعلى الاسم، والصواب: وتحرز بقوله: صفة من فعلى الاسم.

- ويشيع مثل هذا السهو أو ما يمكن أن نسميه بالأخطاء الطباعية في الكتاب بشكل كبير<sup>(١)</sup>.

### إغفال تخريج بعض الآيات والأحاديث والأشعار والأمثال:

#### أولاً: الآيات:

- وقع في ص (٦٤) س (١٣) علّمه البيان من غير رد إلى مكانها في القرآن وهي الآية ٤/الرحمن.
- وقع ص (٦٤) س (١٣) والشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان من غير رد إلى مكانها في القرآن. وهي الآية (٦،٥/الرحمن).
- وقع ص (٢٣٣) س (٧) كـ سلطانية، لعله أراد "هلك عني سلطانيه" الحاقّة/٢٩.



(١) انظر في الصفحة ذاتها مواضع عديدة، قطع فيها همزة الوصل. وكذلك في صفحات الكتاب من مثل: ص ٩٨، و١٠٥، و١٠٨، و١٩٦، وغير ذلك كثير.



## ثانياً: الأحاديث النبوية:

١. وقع ص (٦٦) س (١٥) لا ترجعوا بعدي كفاراً؛ والحديث بتمامه: قال النبي عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع: "استتصت الناس، لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض". والحديث في صحيح بخاري، كتاب الذيات ص ١٢٤٦.
٢. وقع ص (٦٧) س (٢) فاستحالت غرباً؛ والحديث بتمامه: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "بينما أنا على بئر أنزغ منها إذ جاء أبو بكر وعمر، فأخذ أبو بكر الدلو، فنزع ذنوباً أو ذنوبين وفي نزعه ضعف فغفر الله له، ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبي بكر، فاستحالت في يده غرباً، فلم أر عبقرياً من الناس يفري فرأيه حتى ضرب الناس بعطن". والحديث في صحيح بخاري، باب نزع الماء من البئر حتى يروى الناس، ص ١٢٧٥.
٣. وقع ص (٦٩) س (٨) و (٩) كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل. وله رواية أخرى "كن عبد الله المظلوم ولا تكن عبد الله الظالم". والحديث بروايات متعددة في: كشف الخفاء ومزيل الألباس ١٥٧-١٥٨، والمقاصد الحسنة ٣٨٨، وأسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ٢٢٢.
٤. وقع ص (٩٦) س (١٦) نحن معاشر الأنبياء لا نورث، وذكر المحقق في الهامش: هذا حديث نبوي وتكلمته: ما تركناه صدقة انظر شرح ابن عقيل ٣/٣٩٨، والحديث في صحيح بخاري، كتاب النفقات، ص ١٠٠٦، وفي صحيح مسلم: باب قول النبي عليه الصلاة والسلام: "لا نورث ما تركنا فهو صدقة". ص ٦٩٨.
٥. وقع ص (١٢٤) س (١٥) و (١٦): إن العبد ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها ربعها إلى عشرين. والحديث في مسند أبي يعلى الموصلي: "حدثنا عمر بن الخطاب، حدثنا عبد الملك بن إبراهيم الجدي حدثنا سفيان، عن ابن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد، أن

عمّاراً صلّى فقال له رجل: لقد خففت الصلاة يا أبا اليقظان! قال: هل رأيتني نقصت من حدودها شيئاً؟ شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إن الرجل ليصلي ثم ينصرف ما كتب له إلا نصفها ثلثها، رُبْعها، خُمسها، سُدسها، ثُمناها، تُسْعها، عَشْرُها." مسند أبي يعلى الموصلي، المجلد الثاني، ١٢٩.

وفي البحر الزخار المعروف بمسند الزّرار: "حدثنا عمرو بن مالك قال: أخبرنا عبد الله ابن وهب قال: أخبرنا عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن عمر بن الحكم عن أبي اليسر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الرجل ليصلي الصلاة له نصفها،

ثلثها، رُبْعها، خُمسها، سُدسها، سَبْعها، ثُمناها، تسعها، عشرها." المجلد السادس ص ٢٧٤.

٦. وقع ص (٢٩٧) س (٦) و (٧) أن امرأة دخلت النار في هرة حبستها: والحديث

بتمامه: "عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: عُدَّت امرأة

في هرة حبستها حتى ماتت فدخلت فيها النار لا هي أطعمتها وسقته، إذ هي حبستها، ولا

هي تركتها تأكل من خشاش الأرض." رياض الصالحين، باب النهي عن تعذيب العبد والدابة

ص ٥٨٥.

٧. وقع ص (٢٩٩) س (٢٠) و (٢١) نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه، انظر

النهاية في غريب الحديث والأثر ٨٨/٢.

٨. وقع ص ٣١٠ س (٩) لا تحقرن إداكن لجارتها ولو فرسن شاة، والحديث بتمامه: "عن

أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يا نساء المسلمات، لا تحقرن

جارة لجارتها ولو فرسن شاة"، صحيح البخاري، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها ص

٤٦٦.

## ثالثاً: الأشعار:

١. وقع ص (٥٠) س (١٢) هيهات العقيق، وهي قطعة من بيت شعري لم يشر إليه المحقق

وهو:

فهيئات هيهات العقيق ومن به هيهات ظلّ بالعقيق نواصله

والشاهد لجريز، انظر الخصائص ٤٢/٣، وشرح المفصل ٣٥/٤، وشرح شذور الذهب ٤٠٢.

٢. وقع ص (٥٣) س (٨):

وقالت متى يُنخل عليك ويعتدل يسوءك وإن يكشف غرامك تدأب

وقد أغفل المحقق نسبة هذا الشاهد وهو لامرئ القيس، والشاهد في ديوانه ص ٤٢.

جميع الحقوق محفوظة

الجمعية العلمية الأردنية

جميع الحقوق محفوظة

٣. وقع ص (٧١) س (١٠) قول الشاعر: فما أنتم منهم ولكنكم لهم عبيد العظاما دام للزيت عاصر

وقد علّق المحقق أن هذا البيت لم يُعرف قائله، وفي حاشية النسخة المصرية التي رمز لها

المحقق بـ ب أنها لمزرد أخي الشماخ ولم يلتفت إلى هذا المحقق.

٤. وقع ص (١٠٠) س (١٥):

ظللت ردائي فوق رأسي قاعداً أعدّ الحصى ما تنقضي عبراتي

ساق المحقق رقماً في المتن ولم يخرج الشاهد الشعري في الحاشية.

٥. وقع ص (١١٦) س (٥):

ليعلم ربي أن بيتي واسع، وقد علّق المحقق أنه لم يهتد إلى قائله في المصادر المعروفة،

والشاهد للكُميت بن معروف في الخزانة ٢٢٠/٤، و ٥٤٥، ومعاني القرآن ١٣١/٢ وبلا نسبة في

شرح التصريح ٢٥٤/٢، ومعاني القرآن ٦٦/١، والأشموني ٢١٥/٣ و ٣٠/٤، والعيني ٣٢٧/٤

وصدره هو:

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ، انظر معجم شواهد النحو الشعرية، للدكتور حنا جميل

حداد ص ٤٧١ وص ١٠٧.

٦. وقع ص (١٢٢) س (٥) صدر بيت لم يخرج المحقق وهو:

فتخالسا نفسيهما بنوافذٍ وعجز هذا البيت هو:

كنوافذ العُبط التي لا تُرَقَعُ، والشاهد لأبي ذؤيب الهذلي، انظر ديوان الهذليين ص ٢٠، ويبدو أن

المحقق لم ينتبه له. وظنه كلاماً من الكلام وليس شاهداً شعرياً.

٧. وقع ص ١٦٥ س (٧) عجز بيت لم ينتبه له المحقق ولم يخرج وهو: فمتى تقول الدار

تجمعنا. و صدر هذا البيت: أما الرحيل فدون بعد غد، وهو لعمر بن أبي ربيعة، والشاهد في

ديوانه ص ٤٣٤، واللسان قول ٩٣/١٤، والمقتضب ٣٤٩/٢، انظر معجم شواهد النحو

الشعرية للدكتور حنا جميل حداد. ص ١٧١، ص ٦٥٩. الجامعية

٨. وقع ص (١٦٦) س (١١) و(١٢) قوله والمفصول بإلا لا تلحقه يعني في القسمين

المتقدمين نحو: ما قام إلا هند. وقد جاء إلحاقها في الشعر لعله يريد قول الشاعر:

ما برئت من ريبة و ذم في حربنا إلا بنات العم

والشاهد بلا نسبة في شرح شذور الذهب ١٧٦، وشرح التصريح على التوضيح ٢٧٩/١،

ولم يشر المحقق إلى هذا أو إلى ما يماثله.

٩. وقع ص (١٦٧) س (٦) وقد جاء في الشعر مائتان رجلاً وألفان رجلاً، لعله يشير إلى

قول الشاعر:

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب اللذذة والفتاء

انظر أوضح المسالك ٢٢٠/٣.

ولم يوضح هذا المحقق.

١٠. وقع ص (٢٤٩) س (٧) قولهم في اضطجع الطجع. لعله يريد:

لما رأى أن لا دعه ولا شبع مال إلى أرطاة حَقَفِ فالطجع

والمراد اضطجع، شرح المفصل ٤٦/١٠، وصاحبه راجز غير معروف.

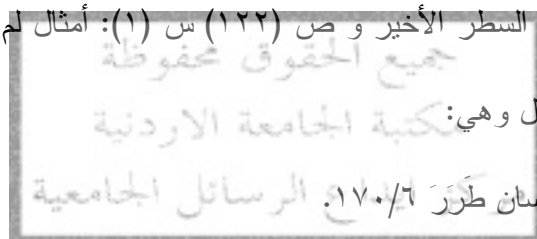
١١. وقع ص (٢٥٧) بيت شعر لم ينسبه المحقق والبيت هو:

إذا لم تكن فيكنَّ ظلٌّ ولا جنِّي فأبعدَ كنَّ الله من شيراتِ

وهو لجعثنه البكائي، كما في معجم شواهد النحو الشعرية ص ٤٦ و ٣١٤.

### رابعاً: الأمثال:

- وقع ص (١٢١) السطر الأخير و ص (١٢٢) س (١): أمثال لم يخرجها المحقق ولم



يشر إلى أنها من الأمثال وهي:

١. جاء القوم طراً: اللسان طرر ١٧٠/٦. الرسائل الجامعية

٢. قضهم بقضيضهم: الفاخر في الأمثال ٢٥.

٣. عن بكرة أبيهم: مجمع الأمثال للميداني ٣١٤/١، الإبانة في اللغة ٢٧٣/٢ و ٣٠٣/٢،

الفاخر في الأمثال للضبي ٢٥.

### إغفال ترجمة بعض الأعلام:

وقع المحقق في خلل منهجي كبير عندما ترجم لطائفة من الأعلام المشهورة من مثل

الفراء وهشام الضرير، وابن درستويه، وأبي جعفر التّحاس، والسهيلي، وأبي علي الشلوبين وغيرهم.<sup>(١)</sup>

ولم يترجم لطائفة أخرى من مثل: الخليل، وسيبويه، والأخفش، والزجاج، وغيرهم.<sup>(٢)</sup> كما

أنه ترجم لبعض الأعلام مرتين من مثل: الزجاجي وابن الطراوة.<sup>(٣)</sup> وساق تراجم لبعض

(١) انظر النكت الحسان الصفحات: ٣٥، ٥٤، ٥٢، ٣٧، ٣٦.

(٢) انظر النكت: ٣٦، ٣٨، ١٤٣.

(٣) انظر النكت: ٨١، ٨٥، ١١٠، ١١٤.

الأعلام عقب ورودها غير مرة من مثل ابن مالك<sup>(١)</sup>. ومن المعروف أن العلم يُترجم له عند وروده أول مرة، كما أنه أغفل تراجم بعض العلماء المغمورين من غير إشارة إلى عدم اهتدائه على خبر لهم أو ذكر، إلا في موضع واحد فقد ذكر عند ورود ابن خلصة<sup>(٢)</sup>. أنه لم يعثر له على ترجمة.

وسنترجم الآن للأعلام المغمورة التي لم يترجم لها المحقق أو لم يقف لها على خبر:

١. وقع ص (٧٠) س (٦) و (٧) أبو الحكم بن رختاط، ولم يترجم له، وله ذكر في:

ارتشاف الضرب ٧٧/٢، تحقيق مصطفى النماس. و ١١٥٥/٣ تحقيق رجب عثمان محمد.

٢. وقع ص (١١٧) س (٩): خلافاً لابن خلصة، وقد علق المحقق في الهامش أنه لم يعثر

على ترجمة له، وابن خلصة هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن خلصة الشذوني

ذكره ابن الأثير وقال: كان أستاذاً في علم اللسان والأدب فصيحاً مفوهاً أخذ عن ابن سيده،

اختلف في سنة وفاته فقيل سنة ٤٧٠هـ وقيل سنة ٥٠٩هـ.<sup>(٣)</sup>

٣. وقع ص (١٣١) س (١١) صاحب المستوفى ولم يترجم له المحقق. وصاحب

المستوفى هو: أبو سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخاني.<sup>(٤)</sup>

٤. وقع ص (١٣١) س (١١) و (١٢) أبو جعفر صابر الأندلسي ولم يترجم له المحقق:

وهو أبو جعفر أحمد بن صابر قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير وهو الذي ذهب إلى أن الكلمة

تنقسم إلى: اسم وفعل وحرف وخالفة.<sup>(٥)</sup>

(١) وقع ص ٤٤، ٤٦ ولم يترجم له، ثم ترجم له ص ٧٨، كذلك لم يترجم للكسائي ص ٣٦، وترجم له ص ٥١، ٥٤.

(٢) ص ١١٧.

(٣) انظر بغية الوعاة ١/١٠٠، وطبقات النحاة واللغويين لابن شهبة الأسدي ١/١٥٦.

(٤) انظر بغية الوعاة ٢/٢٠٦.

(٥) انظر بغية الوعاة ١/٣١١.

٥. وقع ص (١٨٣) س (٦): قال أبو جعفر بن البادش ولم يترجم له المحقق وهو: أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي أبو جعفر المعروف بابن البادش، كان إماماً نحويّاً مقرئاً ولد سنة ٤٩١هـ وتوفي سنة ٥٤٠هـ.<sup>(١)</sup> في حين ترجم المحقق لأبي الحسن بن البادش ص ٩٠، وأظن أن الذي حمل المحقق على أفراد ترجمة لأبي الحسن دون أبي جعفر ظنه أنهما شخص واحد يعرف بابن البادش في حين أنهما شخصان أحدهما: وهو أبو الحسن والد الثاني وهو أبو جعفر الذي ترجمنا له.

٦. وقع س (١٩٧) س (١٤): هذيل بن مدركة، ولم يعرف المحقق بهذا الاسم، وهذيل حي من مصر، وهو هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر وولده ثلاثة: سعد ولخيان وعمير وقيل هذيل قبيلة من خندف أعرفت في الشعر<sup>(٢)</sup>.

٧. وقع ص (٢٢٤) س (٣) و(٤): وقد ذكر الأهوازي النحوي لا أبو علي الأهوازي المقرئ. وأبو علي المقرئ هو: أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي صاحب المؤلفات شيخ القراء في عصره، ولد سنة اثنتين وستين وثلاثمائة بالأهواز، وقرأ بها على شيوخ العصر ثم قدم دمشق سنة إحدى وتسعين فاستوطنها وأكثر من الشيوخ والروايات توفي سنة ست وأربعين وأربعمائة بدمشق.<sup>(٣)</sup>

وأما الأهوازي النحوي: لعله أبو الحسن الأهوازي أحمد بن محمد بن الحسن وهو نحوي من الأهواز شرح الموجز لابن السراج وذكر القفطي أنه لا يعرف شيئاً من حاله<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر بغية الوعاة ٣٣٨/١.

(٢) انظر اللسان هذال ٢١٨/١٤ والمعارف ٦٤.

(٣) انظر ترجمته في غاية النهاية ٢٢٠/١ - ٢٢٣، وارتشاف الضرب ٢٤٦/١ و ٦٥٣/٣ تحقيق مصطفى النماس وارتشاف الضرب ٥٣٧/٢ تحقيق رجب عثمان محمد.

(٤) انظر أنباء الرواة ١٠٥/٤ و ٣٦٠/٤.

٨. وقع ص (٢٢٩) س (١٠): صاحب كتاب الوحوش، علّق المحقق ربما كان الأصمعي

لأن كتاب الوحوش أول من اشتهر به هو الأصمعي.

والحق أن هناك أكثر من كتاب تحت هذا الاسم من مثل: كتاب الوحوش للأصمعي،  
والوحوش لثابت بن أبي ثابت، والوحوش لأبي زيد الأنصاري، والوحوش للسجستاني،  
والوحوش لسعدان بن المبارك النحوي، والوحوش لأبي سعيد السكري، والوحوش لابن السكيت،  
والوحوش لسليمان الحامض، والوحوش للكرنبالي، ولا ندري على وجه الدقة الكتاب المراد<sup>(١)</sup>.

٩. وقع ص (٢٥٧) س (١٢) الحافظ رضي الدين ولم يترجم له المحقق وهو: رضي الدين

محمد بن علي بن يوسف الأنصاري الشاطبي توفي سنة ٦٨٤ هـ وهو غير الشاطبي

جميع الحقوق محفوظة

مكتبة الجامعة الاردنية

المقرئ<sup>(٢)</sup>.

١٠. وقع ص (٢٧٩) س (٢١) أبو بكر الصقلي وهو محمد بن سابق الصقلي يُكنى بأبي

بكر، قدم الأندلس وأخذ عنه أهل غرناطة وكان من أهل الكلام مائلاً إليه، توفي بمصر في

ربيع الأول سنة ثلاثٍ وتسعين وأربع مائة<sup>(٣)</sup>.

١١. وقع ص (٢٨٥) س (١٣) و(١٤) صاحب الرعاية ولم يترجم له المحقق. وصاحب

الرعاية هو: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي النحوي أصله من القيروان وسكن قرطبة

وسمع بمكة ومصر، ولد سنة ٣٥٥ هـ وتوفي سنة ٤٣٧ هـ<sup>(٤)</sup> والرعاية لتجويد القراءة

وتجويد لفظ التلاوة كتاب من كتبه حققه الدكتور: أحمد حسن فرحات، نشر سنة ١٤٠٤ هـ -

١٩٨٤م الطبعة الثانية، وللدكتور أحمد حسن فرحات كتاب عن مكي بن أبي طالب. وتصلح

(١) انظر أنباه الرواة ٣٩١/٤.

(٢) انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/١٩٤-١٩٥، وارتشاف الضرب ٦٦٧/٣ تحقيق: مصطفى النماس.

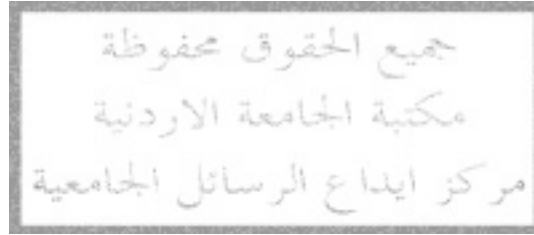
(٣) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ٥٧١.

(٤) انظر بغية الوعاة ٢/٢٩٨.



هذه الترجمة لصاحب الرعاية كما تقدم وتصلح لمكي بن أبي طالب الذي ورد ذكره ص ٢٧٦ من "النكت" صريحاً من غير اقتران بكتابة الرعاية أو بغيره.

١٢. وقع ص (٢٨٨) س (٤) محمد بن أحمد بن واصل ولم يترجم له المحقق وهو محمد بن أحمد بن واصل أبو العباس البغدادي، مقرئ جليل إمام متقن ضابط، وهو من أجل أصحاب محمد بن سعدان الضرير الكوفي وأثبتهم كما يقول السيوطي. أخذ القراءة عن محمد بن سعدان الضرير، توفي في جمادى الآخرة سنة ثلاث وسبعين ومائتين.<sup>(١)</sup>



(١) انظر بغية الوعاة ١١١/١ وطبقات القراء ٩١/٢.

## الخاتمة

أظهرت هذه الدراسة أن أبا حيان الأندلسي من كبار علماء النحو في القرن الثامن الهجري، وأظهر البحث في منهجه في كتابه: "النكت الحسان في شرح غاية الإحسان" أنه سلك في هذا الكتاب مسلكاً تعليمياً يرمي إلى تقديم المادة النحوية والصرفية والصوتية بأشمل عبارة وأوضح بيان لولا شغفه الذي لا حد له بمسألة الخلاف النحوي، ولو أنه اقتصر على الوجه الراجح مع ترك الوجوه المرجوحة لكان أدنى إلى الغاية التعليمية التي سعى إليها الكتاب.

ومما هو لصيق بالطابع التعليمي اهتمام أبي حيان بالشرح اللغوي أحياناً وبإعراب بعض المواطن أحياناً أخرى، كما كشف البحث عن سمات أبي حيان المنهجية في هذا الكتاب من مثل: احتفاء أبي حيان باللغات والخلاف النحوي والقياس والتعليل وهذا كله جاء في سياق من الأمانة والدقة العلمية الظاهرة.

وانتهى البحث إلى أن أبا حيان شخصية قوية تأخذ وترد وتناقش وتحاور وتحسن وتضعف وتختار ما تراه مناسباً، وهو مع ميله الظاهر إلى البصريين لكنه يعدُّ شخصية مستقلة تدرج في عداد المدرسة الأندلسية التي تقوم على الانتخاب والاختيار من المدرستين: البصرية والكوفية.

كما انتهت الدراسة إلى أن أصول النحو التي اعتمدها أبو حيان في كتابه "النكت" هي: القرآن وقراءاته، وكان أبو حيان يعلي من شأن القراءة القرآنية ويقدمها على الشعر خلافاً لبعض النحاة كالفرّاء والمبرد والمازني والزجاج، الذين طعنوا في بعض القراءات وردّ عليهم بعض العلماء طعنهم هذا، واحتج أبو حيان بالحديث النبوي الشريف وساق عشرة أحاديث مع أنه كان على رأس المانعين للاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وهذا يُضعف من تقسيم المحدثين العلماء إزاء مسألة الاحتجاج بالحديث إلى ثلاثة أقسام: قسم المُجَوِّز، وقسم المانع، وقسم المتوسط، والذي انتهى إليه البحث أنه لم يعرف عن أحد منع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في إثبات

القواعد الكلية للسان العربي إلا ما عرف عن أبي الحسن بن الضائع وأبي حيان الأندلسي،  
وهذان العالمان لا يُؤلفان فرقة تقابل فرقة في مسألة الاحتجاج بالحديث وإنما يشكلان رأياً خرج  
عن القاعدة التي تحتج بالحديث.

وكشفت هذه الدراسة أنّ أبا حيان قد احتج بالشعر وأمثال العرب وأقوالهم واحتج بالإجماع  
أيضاً، وانتهت هذه الدراسة كذلك إلى أن أبا حيان قد احتقى احتفاءً ظاهراً قوياً بالسماع وقدمه  
على القياس واعتنى بالقياس والتعليل، على النحو الذي اعتنى به النحاة من قبله.

وكشفت الدراسة أن محقق كتاب النكت وهو الدكتور عبد الحسين الفتلي، قد وقع في  
أخطاء كثيرة أثناء تحقيقه للكتاب فقد وقع في عمله سقط وتحريف وتصرف شخصي وعدم دقة  
كثير أثبتته الدراسة، فضلاً عن إغفاله تخريج بعض الآيات والأحاديث والأشعار والأمثال  
وتراجع بعض الأعلام المغمورة، والحق يقضي بأن ينال هذا الكتاب من جهد المحقق أكثر بكثير  
مما ظفر به فضلاً عن أخطاء طباعية أثبتت الدراسة نماذج منها.

وأرى أن كتاب النكت يحتاج إلى تحقيق جديد ينفي ما وقع فيه المحقق من أخطاء.

## المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- إبراهيم، السامرائي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، النحو العربي نقد وبناء، الطبعة الأولى، دار  
البيارق، دار عمار، بيروت- لبنان، عمان- الأردن.
- الأزهرري، خالد بن عبد الله، د. ت، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب  
العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الإنسوي، جمال الدين، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول  
النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق: محمد حسن عواد، الطبعة الأولى، دار عمار، عمان-  
الأردن.
- الأعشى، ميمون بن قيس، ١٩٧٤م، ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق: محمد محمد  
حسين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- الأفغاني، سعيد، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م، في أصول النحو، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة  
دمشق.
- الأفغاني، سعيد، د. ت، من تاريخ النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-  
لبنان.
- الألوسي، محمود شكري، د. ت، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، مكتبة دار  
البيان، بغداد، دار صعب، بيروت.
- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، الإعراب في جدل  
الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت-لبنان.

- ابن الأنباري، أبو البركات، ١٣٨٠هـ، ١٩٦١م، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، المكتبة التجارية الكبرى.
- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م، **لمع الأدلة**، تحقيق: سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت-لبنان.
- ابن الأنباري، أبو البركات، ١٩٨٥م، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة، مكتبة المنار، الزرقاء-الأردن.
- الأندلسي، ابن حزم، ١٩٨٠م، **رسائل ابن حزم الأندلسي**، تحقيق: إحسان عباس، الجزء الثالث، المؤسسة العربية، بيروت.
- الأندلسي، ابن حزم، ١٩٦٩م، **ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت-لبنان.
- الأندلسي، أبو حيان، ١٩٩٨م، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الأندلسي، أبو حيان، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة.
- الأندلسي، أبو حيان ١٩٩٣م، **البحر المحيط**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الأندلسي، أبو حيان د.ت، **البحر المحيط**، مطبعة السعادة، مصر.
- الأندلسي، أبو حيان، ١٩٧٧م، **تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب**، تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، وزارة الأوقاف، بغداد.

- الأندلسي، أبو حيان، ١٩٨٢م، **تقريب المقرب**، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت.
- الأندلسي، أبو حيان، ١٩٨٦م، **تذكرة النحاة**، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة.
- الأندلسي، أبو حيان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، **التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق.
- الأندلسي، أبو حيان، ١٩٨٢م، **المبدع في التصريف**، تحقيق وتعليق: عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة، الكويت.
- الأندلسي، أبو حيان، ١٩٨٥م، **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، معية
- الأنصاري، أحمد مكي، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة**، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة.
- الأنصاري، ابن هشام، ١٩٦٦م، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان.
- الأنصاري، ابن هشام، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العاشرة، المكتبة التجارية الكبرى.
- الأنصاري، ابن هشام، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، المكتبة التجارية الكبرى.
- أمين، أحمد، د. ت، **ضحى الإسلام**، الطبعة الخامسة، مكتبة النهضة المصرية.
- أمين، أحمد، ١٩٦٢م، **ظهر الإسلام**، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية.

- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة، ١٤٢١هـ—٢٠٠١م، **صحيح البخاري**، ضبط النص: محمود محمد محمود حسن نصار، الطبعة الأولى، طبعة كاملة لوانان، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان.
- بردي، جمال الدين بن تغري، ١٣٦٨هـ—١٩٤٩م، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، الجزء العاشر، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.
- البزّار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، ١٤١٥هـ—١٩٩٤م، **البحر الزخار المعروف بمسند البزّار**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، الجزء السادس، الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، المدنية المنورة.
- ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك، د.ت، **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم**، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، الجزء الثاني، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- البيروتي، محمد بن درويش بن محمد الحوت، ١٤١٨هـ—١٩٩٧م، **أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب**، ترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن درويش الحوت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- جار الله، زهدي، ١٩٧٧م، **الكتابة الصحيحة**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت.
- الجر، خليل، د.ت، **المعجم العربي الحديث**، مكتبة لاروس.
- الجرجاني، عبد القاهر، ١٩٨٢م، **المقصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر مرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر.

- الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: محمود محمد الطناحي و طاهر أحمد الزواوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- ابن الجزري، ١٩٣٢م، **غاية النهاية في طبقات القراء**، تحقيق: جوتهلر برجستراسر، الجزء الثاني، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الجمحي، محمد بن سلام، د. ت، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
- ابن جنبي، أبو الفتح عثمان، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب المصرية. مكتبة الجامعة الاردنية.
- ابن جنبي، أبو الفتح عثمان، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م، **المتنصف شرح تصريف المازني**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، **تلييس إبليس**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الحديثي، خديجة، أبو حيان النحوي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة، بغداد، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
- الحديثي، خديجة، ١٩٨١م، **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق.
- حداد، حنا، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، **معجم شواهد النحو الشعرية**، الطبعة الأولى، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض.



- حسن، عباس، ١٩٦٦م، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة.
- حسين، محمد الخضر، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م، دراسات في العربية وتاريخها، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتاح.
- الحموي، ياقوت، ١٩٣٦م، معجم الأدباء المعروف بإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق أحمد فريد رفاعي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- ابن الخشاب، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، دمشق.
- خليفة، عبد الكريم، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، تيسير العربية بين القديم والحديث، الطبعة الأولى، عمان-الأردن.
- الديماطي، أحمد بن محمد، ١٩٨٧م، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق وتقديم: شعبان محمد إسماعيل، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت.
- الدينوري، أبو عبد الله الحسين بن موسى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، ثمار الصناعة، رسالة ماجستير (مخطوطة) إعداد: عبد الله بن سعد بن محمد القرني، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر.
- الذهبي، الحافظ، د. ت، ذيول العبر في خبر من عبر، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الجزء الرابع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر.
- الزجاجي، أبو القاسم، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة الأولى، دار العروبة، القاهرة.

- الزّجاجي، أبو القاسم، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، **الجمال في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، دار الأمل.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، ١٩٧٢م، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.
- الزركلي، خير الدين، ١٩٨٤م، **الأعلام**، المجلد السابع، الطبعة السادسة، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان.
- زغلول، أبو هاجر محمد السعيد بن بسبوني، ١٩٨٩م، **موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف**، الطبعة الأولى، عالم التراث للطباعة والنشر، دار الفكر للطباعة والنشر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، ١٩٧٤م، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: محمود ومحمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، الجزء التاسع، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- السخاوي، محمد عبد الرحمن، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، دراسة وتحقيق: محمد عثمان الخشت، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة.
- ابن سلمة، المفضل، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م، **الفاخر في الأمثال**، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: محمد علي نجار، الطبعة الأولى، القاهرة.

- سيبويه، ١٣٨٧هـ - ٩٦٧م، **الكتاب**، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثانية، بيروت-لبنان.
- السيد، عبد الرحمن، ٩٦٨م، **مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها**، الطبعة الأولى، توزيع دار المعارف، مصر.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، ١٣٩٦هـ - ٩٧٦م، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق وتعليق: أحمد محمد قاسم، الطبعة الأولى، القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، ١٣٨٤هـ - ٩٦٤م، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، د.ت، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- الشاعر، حسن موسى، ٩٨٠م، **النحاة والحديث النبوي**، الطبعة الأولى.
- الشافعي، تقى الدين بن قاضي شهبة الأسدي، ١٩٧٣م - ١٩٧٤م، **طبقات النحاة واللغويين**، تحقيق: محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف الأشرف.
- شلبي، عبد الفتاح، ١٣٧٧هـ، **أبو علي الفارسي**، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها.
- الشوكاني، محمد بن علي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، جمعه: محمد بن محمد بن يحيى الصنعاني، وضع حواشيه: خليل المنصور، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

- الصالح، صبحي، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م، علوم الحديث ومصطلحه، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
- الصالح، صبحي، ١٩٦٨م، مباحث في علوم القرآن، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين، بيروت.
- الصفدي، صلاح الدين، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، نكت الهميان في نكت العميان، تحقيق: أحمد زكي بك، الطبعة الأولى، مكتبة الثقافة الدينية.
- الصفدي، صلاح الدين، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرنؤوط، تركي مصطفى، الجزء الخامس، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي.
- ضيف، شوقي، د. ت، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة. مركز ايداع الرسائل الجامعية
- ضيف، شوقي، ١٩٦٨م، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر.
- عبد الباقي، محمد فؤاد، د. ت، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الشعب، مصر.
- العجلوني، إسماعيل بن محمد، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- العسقلاني، شهاب الدين بن حجر، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق وتقديم: محمد سيد جاد الحق، الجزء الخامس، دار الكتب الحديثة، مطبعة المدني.

- ابن عصفور، علي بن مؤمن، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، **المقرب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد.
- ابن عقيل، بهاء الدين، د. ت، **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بلا تاريخ.
- العكبري، أبو البقاء، د. ت، **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق: محمد خير الحلواني، منشورات مكتبة الشهباء، حلب.
- عمر، أحمد مختار، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م، **إعراب القرآن للنحاس عرض ونقد**، بحث منشور ضمن: دراسات عربية وإسلامية مهداة إلى أديب العربية الكبير أبي فهر محمود محمد شاكر بمناسبة بلوغه السبعين، الطبعة الأولى، القاهرة.
- عمر، أحمد مختار، ١٩٧١م، **البحث النحوي عند العرب**، توزيع دار المعارف، مصر.
- العوتبي الصُّحاري، سلمة بن مسلم، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، **الإبانة في اللغة العربية**، تحقيق: عبد الكريم خليفة، نصرت عبد الرحمن، صلاح جرار، محمد حسن عواد، جاسر أبو صافية، الطبعة الأولى،.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، د. ت، **الصاحبي**، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- الفاسي، ابن الطيب، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، **فيض نشر الإتيار من روض طي الاقتراح (شرح الاقتراح)**، دراسة وتحقيق: برهان محمد عبد القادر حسين، رسالة ماجستير (مخطوطة)، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- فجّال، محمود، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، **الحديث النبوي في النحو العربي**، الطبعة الثانية، أضواء السلف، الرياض.

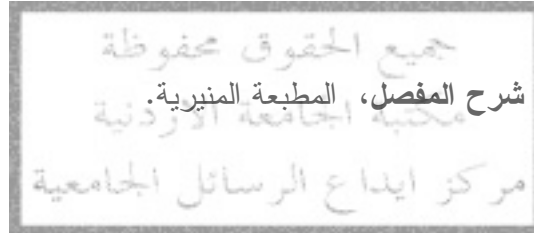
- فرحات، أحمد حسن، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م، مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن، الطبعة الأولى، دار الفرقان، عمان-الأردن.
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق: محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، ٩٦٦م، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، ٩٦٩م، المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة.
- القرطبي، ابن مضاء، ٩٤٧م، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مطبع. الرسائل الجامعية.
- القفطي، جمال الدين، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية.
- القيس، امرؤ، ٩٦٩م، ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق: أحمد حسن فرحات، الطبعة الثانية، دار عمار، عمان-الأردن.
- الكتبي، محمد بن شاكر، د. ت، فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، المجلد الرابع، دار صادر، بيروت.
- كحالة، عمر رضا، ١٩٦١م، معجم المؤلفين، المكتبة العربية، مؤسسة الرسالة، دمشق، بيروت.

- المالقبي، أحمد بن عبد النور، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- ابن مالك، جمال الدين محمد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، **شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ**، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد.
- المبارك، مازن، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، **العلة النحوية نشأتها وتطورها**، الطبعة الثانية، دار الفكر.
- محمود، محمود حسني، ١٩٨٠م، **التنافس وأثره على النحو والنحاة**، مسئلة من مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج، ٩، ١٠، السنة الثالثة آب/كانون الأول.
- محمود، محمود حسني، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م، **المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، دار عمّار، الجامعة
- المخزومي، مهدي، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، الطبعة الثانية، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- المطرزي، أبو الفتح ناصر الدين، د. ت، **المصباح في علم النحو**، تحقيق وشرح وتعليق: عبد الحميد السيد طلب، الطبعة الأولى، مكتبة الشباب، المنيرة، القاهرة.
- مطلوب، أحمد و الحديثي، خديجة، ١٩٦٩م، **ديوان أبي حيان الأندلسي**، مطبعة العاني، بغداد.
- مطلوب، أحمد و الحديثي، خديجة، ١٩٦٦م، **من شعر أبي حيان**، مطبعة العاني، بغداد.
- المقرئ، أحمد بن محمد، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، **نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، شرح وتعليق وتقديم: مريم قاسم طويل ويوسف علي طويل، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- مكرم، عبد العال سالم، ١٩٦٨م، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف، مصر.
- مكرم، عبد العال سالم، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، المدرسة النحوية في مصر والشام، الطبعة الأولى، دار الشروق.
- الملخ، حسن، ٢٠٠٠م، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، د. ت، لسان العرب، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، مسند أبي يعلى الموصلي، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الميداني، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت - لبنان.
- النفاخ، أحمد راتب، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م، فهرس شواهد سيبويه، الطبعة الأولى، دار الإرشاد، دار الأمانة، بيروت - لبنان.
- النووي، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف، د. ت، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، أوضح معاني أحاديثه: مصطفى محمد عمارة، عيسى البابي وشركاه، دار إحياء الكتب العربية.



- النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، صحيح مسلم، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- الهذليين، ديوان الهذليين، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
- الورد، عبد الأمير محمد أمين، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، الطبعة الأولى، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، مكتبة دار التربية، بغداد.



- ابن يعيش، د. ت، شرح المفصل، المطبعة المنيرية.

## Abstract

**" Al- Nokat Al- Hesan Fee Sharh Ghayat Al - Ehsan**

**By Abi Hayyan Al-Andalosi**

**A Study in Method and Verification"**

by

**Malak Mohammad Hasan Esmael**

Supervisor

**Prof. Mohammad Barakat Hamdi Abu Ali**

This study deals with Abu Hayyan Al-Andalosi 's method in his book "Al- Nokat Al- Hesan Fee Sharh Ghayat Al - Ehsan". It exposes with careful speculation the verifier 's method in verifying this book.

I gave a brief preliminary talk about the biography of Abu- Hayyan, his travels from Al-Andalos to the east, his religious doctrine, his teachers, his students, his scientific position, his classifications and his death.

The first chapter of this study has dealt with the traits of the book and its methodic characteristics. I stopped at the didactic characteristic of the book, the author's celebration of different dialects, his interest in the issue of syntactic controversy, his scientific honesty and his obvious accuracy.

In the second chapter I talked about Abu Hayyan 's syntactic doctrine and his syntactic opinions. I came with the view that Abu- Hayyan is a son of the Andalusian school which believes in selecting certain things from the two schools of Al-Basra and Al-Kofa although he has an obvious tendency toward Al-Basreyeen.

The third chapter discussed some references that were used by Abu- Hayyan. He used the Holy Quran and its different readings as a reference, and the Hadeeth although he was one of those who prevented taking Al-Hadeeth as a plea. He also benefited from poetry, Arabs' proverbs and the unanimity of Basra's people.

The fourth chapter was a study of the verification of Al-Nokat's book. The study showed places of distortion, personal use, inaccuracy in showing some differences between editions and places of oversight.

The study discussed the verifier's omission of the original texts to which some verses of the Holy Quran, Hadeeth, poems, proverbs and unknown writers belong, and it filled these empty gaps.

The study showed that the verifier omitted putting general indexes for the book such as: indexes for the verses of the Holy Quran, Al-hadeeth, poems, proverbs and finally indexes for some writers.

The verifier didn't mention any of these indexes except the subjects' index, although indexes in the issue of verification have a very important role that must not be omitted.

The study concluded that Abu-Hayyan was a significant writer of Arabic syntax in the 8<sup>th</sup> century after immigration. His book "Al-Nokat" is a book that discussed the three sections of language: syntax, morphology and voice as one unit, and it presented this unit in an easy way. Abu-

Hayyan insisted on the celebration of syntactic controversy which contradicts the didactic target. If he contented with the preponderant side, it would be better and closer to the didactic target.

The fourth chapter which was directed for the reading of the verification of "Al-Nokats" book exposed the need for a new verification of the book because of its abundance of distrotion, personal use and other issues which were mentioned earlier.